شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 23 - February 2005

العدد ٢٣ – فبراير ٢٠٠٥

الرؤية الأميركية تجاه دمقرطة السعودية

السعودية والإنتخابات العراقية

خرابها يحفّز نمو دول الخليج

الإنتخابات والناخبون

الإرهاب مؤتمراً: عربون تقارب مع أميركا

نظرة إستشرافية للإنتخابات البلدية

التصويت للقبيلة والمذهب والمنطقة

انتقال العنف لدول الجوار الخليجي

تغوّل العنف السعودي عابر الحدود

مصير الثقافات الخاصة ـ الفرعيّة

بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية

شؤون داخلية

وطَني ثَوبٌ مُرَقَّعْ
كُلّ جُزءٍ فيهِ مصنوعٌ بِمصنَعْ
وعلى الثّوبِ نُقوشٌ دَمويّهْ
فرّقتْ أشكالَها الأهواءُ
لكِنْ
وحّدتْ ما بَينَها نفسُ الهَويّهْ :
عِفّةٌ واسِعةٌ تَشقى
وعِهْرٌ يَتمتَّعْ !

★ ★ ★

وَطَني: عِشرونَ جزّاراً
يَسوقونَ إلى المسلَخِ
قُطعانَ خِرافٍ آدميّهْ !
وإذا القُطعانُ راحتْ تتضرّعْ
لم تَجِدْ عيناً ترى
أو أُذُناً من خارجِ المسلخِ .. تسمَعْ
فطقوسُ الذّبحِ شأنٌ داخِليٌّ
والأصولُ الدُّوَليّهْ
تَمنعُ المَسَّ بأوضاعِ البلادِ الدّاخليّهْ .
إنّما تسمَحُ أن تَدخُلَ أمريكا علينا
في شؤونِ السّلمِ والحَربِ
وفي السّلْبِ وفي النّهْبِ
وفي البيتِ وفي الدّربِ
وفي الكُتْبِ
وفي النّومِ وفي الأكلِ وفي الشُّربِ
وحتّى في الثّيابِ الدّاخليّهْ !
فإذا ما ظلّتِ التّيجانُ تَلْمَعْ
وإذا ظلّت جياعُ الكوخِ
تَستجدي بأثداءِ عذاراها لِتدفَعْ
وكِلابُ القَصْرِ تَبلَعْ
وإذا لم يبقَ من كُلِّ أراضينا
سِوى مترٍ مُربّعْ
يَسَعُ الكُرسيَّ والوالي
فإنَّ الوَضْعَ في خيرٍ ..
وأمريكا سَخيّهْ !

★ ★ ★

فَرّقَتْنا وحدَةُ الصَّفِّ
على طَبلٍ وَدَفِّ
وَتَوحّدْنا بتقبيلِ الأيادي الأجنَبيّهْ .
عَرَبٌ نحنُ .. ولكِنْ
أرضُنا عادتْ بِلا أرضٍ
وعُدنا فوقَها دونَ هويَهْ .
فَبحقِ البيتِ
.. والبيتِ المُقَنّعْ
وبِجاهِ التّبَعيّهْ
أعطِنا يارَبُّ جنسيّةَ أمريكا
لكي نحيا كِراماً
في البِلادِ العَربيَهْ !

شعر: أحمد مطر

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ د. فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Dr. Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

الارهاب .. مؤتمراً

مؤتمر حول مكافحة الارهاب يعقد في السعودية هو ضرورة من حيث المبدأ، لأن الظاهرة الارهابية تتفاقم وتمتد خطورتها الى خارج الحدود، وهو ضرورة لأن ضحاياها يتزايدون يومياً ولابد من وضع حلول حاسمة لوقف نزيف الدم المهدور مجاناً من أجساد الابرياء والاطفال والنساء والشيوخ، وهو ضرورة لأنه يهدد الأمن والاستقرار والمصالح.. كل تلك الضرورات معروفة ويجب التشديد عليها، ولكن هذا المؤتمر ضرورة سعودية على وجه التحديد، لأنها حملت صفتين متناقضتين: الضحية والجلاد. وهما صفتان تلاحقها في كل مكان، حتى بات مواطنو هذه الدولة يقاسون إجراءات الرقابة والتفتيش ليس في المطارات الاوروبية والاميركية بل بدأت بعض دول الخليج بوضع تدابير مشددة على دخول مواطني السعودية اليها.

ورغم تطلع الجماعات المتشددة الى تصفية الازدواجية الدينية في الجزيرة العربية، امتثالاً لاملاء الحديث (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)، فقد أصبحت السعودية وكراً كبيراً لتفجّر أشكال أخرى من الازدواجية، فمنها ينطلق الفكر المتطرف والذي يشكل مصدراً من مصادر النشاط الارهابي، وفيها ينعقد أول مؤتمر لمكافحة الارهاب.. منها يخرج الارهابيون الى العراق بعد أن خضعوا تحت تأثير منظومة الدروس الدينية الحاثة على زرع الشاحنات المفخخة والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية في المنشآت العامة والخاصة الحكومية والاهلية، ومنها أيضاً ينطلق النداء لتأسيس أول مركز لمكافحة الارهاب.. فمنها يخرج التشدد ومنها يولد الاعتدال، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

كانت السعودية بمسيس حاجة الى مؤتمر كهذا يدرء عنها سهام العالم ويكسيها كفن الضحية بدلاً من بزة الجلاد.. وربما تمنت لو أن الارهابيين من جنسيات غير سعودية قد نفّدوا مخططاتهم التفجيرية ضد المنشآت الحكومية كي تكسب وسام الضحية البريئة، ولكن كون الجماعات المصنّفة في قائمة الارهاب هي سعودية المنشأ والتربية والتوجيه والتدريب، فإنها خسرت صفة البراءة ولكن تمسكت بصفة الضحية، حتى تصطف في قائمة الضحايا في العالم.. وحتى تكون المقولة البليدة: ليس للارهاب وطن ولا دين صالحة للاستعمال من قبل الضحية الجلاد. وحتى يضيع دم الضحايا وسط القبائل، فإن السعودية تفضّل الركون الى مقولة أن إرهابها ليس استثناءً فهو جزء من ظاهرة كونية، وكأنها تثبت ما تحاول نفيه او الدفاع عنه في الظاهر، فهي تقرّ من جهة بأن السعودية وكر نشط للفكر الارهابي ولكن في الوقت نفسه تدفع التهمة عن نفسها عن طريق الاندراج في قائمة أوسع من الارهابيين في العالم.

لقد نبّه بعض المسؤولين العرب والاجانب الى الاسباب الكامنة وراء تفجّر الظاهرة العنفية في العالم، ويفترض أن تبدأ السعودية في تشخيص تلك الاسباب قبل أن تنشغل كثيراً وتاماً بعملية التجميل لوجهها السياسي.. الارهاب ظاهرة كونية، هذه حقيقة ولكن لكل ظاهرة جذورها وأسبابها، والسعودية واحدة من أخطر المراكز الداعمة لفكر ونشاط ارهابيين، وهي تعلم قبل غيرها أين يكمن هذا الفكر وهذا النشاط..

لقد بات مألوفاً لدى الطبقة السياسية الحاكمة في السعودية أنها تضع مشكلتها في إطارات أكبر درءا لمحاصرتها بالمشكلة او تحميلها تبعاتها. في مؤتمر الحوار الوطني، مثالاً، حاولت السعودية أن تطالب الاخرين بالدفاع عن التسامح الديني، والحوار، والتعايش، والتعددية، فيما كانت هذه المبادىء مطالب الجماعات الاخرى التي عانت من الواحدية والاقصاء والاقتلاع التي اتبعتها الدولة ومؤسستها الدينية، وهي الآن تكرر ذات الخطأ في مؤتمر مكافحة الارهاب، فتنسى أن الفكر الارهابي منذ الحادي عشر من سبتمبر وحتى الآن هو منتج سعودي بامتياز.

بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية

مصير الثقافات الخاصة

الثقافات الخاصة هي الأكثر انتشاراً في السعودية، فلكل جماعة مصادرها الثقافية الخاصة التي قد تتناقض جزئياً أو كلياً ليس مع الثقافات الاخرى بل مع أي خطاب ثقافي وطني يستهدف التسامي فوق الثقافات الخاصة. إن تضخم الخطابات الثقافية الخاصة وتغلغها الواسع داخل الجماعات يعبّر غالباً عن الاحساس بخطر ثقافي يحدق بوجوداتها ومكاسبها، وفي الوقت نفسه يعكس النزوع المتنامي لدى خطاب ثقافي معين نحو فرض نفسه على باقي الخطابات.

وعلى أية حال، فإن المناخ الثقافي المتلبِّد في السعودية ينذر دائماً بالمزيد من الاستقطاب الثقافي الحاد وقد يتسبب في انسدادات خطيرة في قنوات التعبير الثقافي الوطني. إن جاذبية أي خطاب تنبع من قدرته على الانتشار في محيطات ثقافية تشهد فوراناً متصلاً، والتصالح معها بحيث تكون مصدراً مشتركاً لأنظمة ثقافية متنوعة.

نلحظ بأن الثقافات الخاصة في المملكة شهدت ازدهاراً كبيراً مفيدة من التغييرات الدراماتيكية في الاوضاع السياسية المحلية والاقليمية والدولية، مما أعطاها زخماً هائلاً وسط البيئات التي ولدت وتنامت فيها، وهذا بلا شك قد ألقى تبعات ثقيلة ومسؤوليات كبيرة على مهندسي الخطاب الثقافي الوطني، إذ لا يمكن في ظل تفجّر الخطابات الثقافية الخاصة أن ينتج خطاب ثقافي وطني بوسائل تقليدية أو حتى عصرية بسهولة ما لم يستوعب مجمل التطورات الثقافية والسياسية المحلية والدولية الراهنة والمستقبلية..

لقد أجّلت الثقافات الخاصة في السعودية فرص تبلوّر خطاب ثقافي وطني، بفعل تضخم الخطاب الثقافي التقليدي، الذي حمل تهديداً مباشراً أو مبطّناً لتلك الثقافات، وساهم في تأكيد وشرعنة انتشارها وتجذّرها، الأمر الذي جعلها تعزز تحصيناتها الثقافية ضد الخطاب الثقافي المسنود رسمياً. وكرد فعل طبيعي، فإن الثقافات الخاصة تولّد معها مضادات ضد غيرها ولكن حين يكون هناك تهديد ثقافي فإن هذه الثقافات تتحول الى ما يشبه بكانتونات مغلقة ولكن تشهد بداخلها حراكاً مضطرماً يستهدف بدرجة أساسية تحييد التأثيرات المحتملة لخطابات ثقافية اخرى مختلفة او مضادة.

طيلة العقود الماضية كان هناك خطاب ثقافي رسمي تسنده الدولة وتسوّده على المستوى العام باعتباره جزءا من ماكنتها السلطوية، فيما كانت الثقافات الاخرى الخاصة تعمل بصورة منفردة رغم التقييدات الصارمة المفروضة عليها، وهي ثقافات كانت تستبطن ردود فعل مضادة على خطاب ثقافي صنعته الدولة ووفّرت له فرص الانتشار.

الآن، وبعد مضي تلك الفترة الطويلة هناك عوازل ثقافية محكمة التحصين قد أقامتها الانظمة الثقافية المحلية، وإن إزالتها تتطلب جهوداً جبّارة ومخلصة ومطمئنة من قبل الطبقة الحاكمة أولاً، كونها تتحمل الدور الرئيسي في صناعة الخطاب الثقافي الوطني.

الحوار الوطني بمؤتمراته الثلاثة كان مناسبة لتدشين أول قاعدة ثقافية يمكن الانطلاق منها نحو صياغة خطاب ثقافي وطني وتخفيف حدة التمظهرات الثقافية الخاصة. ولكن ما حصل ان المؤتمرات تحوّلت الى مضمار لاستعراض الثقافات الخاصة وليس لالتقائها فضلاً عن الاتفاق على الحد الادنى بين رعاتها من أسس خطاب ثقافي وطني مشترك.. فقد عاد رعاة الثقافات الخاصة من المؤتمرات وهم أشد التصاقاً بالذات الثقافية الخاصة، سوى بعض التعبيرات المبهمة وذات الصبغة الدبلوماسية بحسب مقتضى مسمى الحوار الوطني! والتي تبعث ـ اي تلك التعبيرات ـ مجرد إشارات إطمئنان خافته وفي بعض الاحيان غامضة.

كان يفترض من مركز الحوار الوطني أن يولي ضمن استهدافاته الرئيسية اهتماماً بتنشئة خطاب ثقافي وطني، لا أن يكون مجرد إطار لملتقى الفرقاء. فما خططت له الحكومة قبل أكثر من عقد لاشاعة ثقافة وطنية لم تثبت النتائج العملية نجاحها، والسبب في ذلك هو توهُّج الثقافات الخاصة فضلاً عن أن الثقافة الوطنية المزعومة لم تكن تمتلك مقومات وطنية حقيقية، فقد أعيد طلاء الخطاب الثقافي التقليدي بلون وطني فحسب، فيما بقي جوهر الخطاب متماسكاً، والقائم على أساس الحق التاريخي للعائلة المالكة، والاخضاع القهري للاقاليم، والوعي الديني والتاريخي المستمد من المصادر التراثية الخاصة.

حين تستمد الثقافات الخاصة قوتها من عناصر مناهضة لما هو مشترك ووطني يصبح بناء الخطاب الوطني عملية عسيرة للغاية، سيما حين يكون خطاب الدولة نفسه محرّضاً على النكوص الثقافي والارتداد للذات كملجأ طبيعي وأخير بالنسبة للجماعات. في حقيقة الأمر، أن الخطاب الثقافي للدولة شجّع أغلب الجماعات على إطلاق موجات ثقافية مضادة وتحفيز مجمل الرأسمال الثقافي الخاص بها كرد فعل وقائي ضد خطاب الدولة، بما فيه من نزعة اقتلاعية لكل مختلف ثقافي آخر.

ولكن السؤال: هل الخطاب الثقافي الوطني مناهضاً ومتناقضاً بالضرورة مع التنوع الثقافي الداخلي؟

والجواب لا، لأن مكونات الخطاب الثقافي الوطني مستمدة من خطابات ثقافية متنوعة تستهدف صناعة نسيج ثقافي مشترك، وثانياً لأن الاقرار بالتنوع وحده الحافز على القبول بالخطاب الثقافي الوطني، لأنه خطاب كما اسلفنا يجد فيه الجميع مشتركات ثقافية هي في الاصل مشتقة من الثقافات الخاصة ولكن جرى تخصيبها في فترة استجابة جماعية وهدوء نسبي لتكون مؤهلة بدرجة كافية للاندكاك في بنية الخطاب الوطني.

وقد يجادل البعض بأن الخطابات الثقافية الخاصة لا تشتمل بالضرورة على عناصر قابلة للاستعمال في عجينة الخطاب الوطني، فهي خطابات تأسست في الاصل أو نشأت كرد فعل على منابذة الآخر والقطيعة معه، فكيف يمكن للاقصائي أن يكون متصالحاً مع الآخر ثقافياً فضلاً عن أن يكون عضيداً له. وهذه المجادلة تستند بدرجة أولى

الى المعطيات الثقافية الخاصة بالخطاب، وليس الى مشتقاتها اللاحقة، إذ لا يمكن لأي خطاب ثقافي أن يتصالح مع الآخر مع احتفاظه بنظامه التأويلي الخاص، فلا بد أن يعاد إنتاج النظم الثقافية وفق متطلبات جديدة ومرئيات منفتحة تأخذ في نظر الاعتبار رغبتها في التعايش مع الآخر.

في الوقت نفسه، ليس الخطاب الوطني وحده المراد تسويغ تنظيمه واشاعته، لأن ثمة مقدمات أساسية لصناعة مثل هذا الخطاب وتتصل بدرجة أساسية في المناخ الثقافي الملائم لانجاب خطاب بصفة وطنية، فالثقافات الفرعية او الخاصة مازالت مستحكمة ومتراصة وتتمتع بدرجة عالية من التجانس الداخلي، أضف الى أنها تشكل الرابطة الوثيقة لأفراد ينتمون لجماعات موحدة في داخلها. إن النظم الثقافية السائدة والمسؤولة عن صناعة خطابات خاصة لجماعات تعيش صراع هوية ووجود تكون فيها الممانعة على أشدها ضد نوايا مازالت مرتابة إزاء بلورة خطاب وطني عام.

ربما يوحي هذا الى البعض أن غاية الخطاب الوطني تتحقق بتفتيت الثقافات الفرعية أو الخاصة التي أشير لها قبل قليل، بيد ان هذه ليست سوى قراءة خاطئة للحالة. فغاية الخطاب الوطني هي المساعدة على صياغة خطاب متجاوز للثقافات الخاصة ولكن في الوقت نفسه مشتقاً منها أي بالتعبير الشائع ان الثقافات الخاصة تصبح في طول الخطاب الوطني وليست في عرضه، أي ليست متعارضة معه بل تشكل امتداداً لهذا الخطاب. إذ لا فائدة من خطاب يحقق وجوده عبر تقويض الخطابات الاخرى، وخصوصاً في حالة السعودية التي لم تنفك فيها الثقافات الخاصة تمد معتنقيها بكل أسباب القوة والمقاومة والهوية. لقد نجحت العديد من الدول الديمقراطية في بناء خطاب وطني مع الابقاء على تجاور وتعايش الخطابات الثقافية الفرعية.

وبطبيعة الحال لا يمكن الكشف عن الصلة بين الخطاب الثقافي الوطني والخطابات الثقافية الفرعية ما لم تتأكد لدى الجميع المنفعة المرجوّة من وجود الخطاب الوطني، لأننا بهذا الاكتشاف ندرك بأن ثمة ظروفاً جديدة قد خلقت لتوليد مثل هذا الخطاب، أو قد بات الجميع على قناعة بأن ثمة حاجة للبدء بمراجعات جادة لفتح الحدود المغلقة بين الثقافات الفرعية من أجل تزويد المنبع الثقافي الكبير الذي منه يولد الخطاب الوطني.

في ظل الارتياب والنبذ الثقافي المتبادل تصبح مهمة صانعي الخطاب الوطني شبه مستحيلة، لأن الجماعات لا تمس أغلى مكوّن لهويتها ومصدر تماسكها دون أن تكون على يقين تام بأن البديل يوازي في مكاسبه ما تجنيه الجماعات من منابعها الثقافية الخاصة، بل ولا تفرط حتى في الاجزاء غير المفعّلة منها بما في ذلك المدرجة في خانة الملهمات والتوسمات الروحية والاسطورية التي يتم استعمالها والتوسل بها في فترة الاستقطاب الثقافي الحاد والتوترات الاجتماعية والسياسية التي تسود الجماعات وتحكم علاقتها مع الدولة.

تشجيع الخطاب الوطني لا يتوقف على مجرد اطلاق النوايا الطيبة، أو التصريحات المتفائلة التي لا تجد منفذاً سهلاً لأجهزة الدولة ومؤسساتها الثقافية والاعلامية، بل على العكس قد تترك تلك التصريحات تأثيرات عكسية حين يكون التصريح معزولاً عن أثره العملي، فحينئذ تبالغ الجماعات في تكثيف حضورها الثقافي كتعبير عن الاحساس بالريبة والخوف مما تخفيه تلك التصريحات، أو قد يكون مؤشراً على ضعف الدولة، وبالتالي اطلاق العنان للثقافات الخاصة كيما تعبِّر عن نفسها بصورة ارتدادية وكاسحة، تماماً كما يحصل في انبعاث الهويات الفرعية القبلية والمذهبية كرد فعل على تصدع هيبة الدولة وسطوتها.

الخطاب الديني الرسمي.. أولاً

لن يكتب لأي خطاب ثقافي وطني النجاح ما لم يخضع الخطاب الديني الرسمي لعملية مراجعة جادة وشاملة.. وكونه يمثل الركن الاول لمشروعية الدولة وهويتها الايديولوجية، فإنه يتحمل القسط الأكبر في أزمة الخطاب الثقافي الوطني، باعتباره كان مسؤولاً عن البناء الايديولوجي للدولة منذ نشأتها.. وبالتالي يمكن القول بأن الخطاب الديني يمثّل أحد المعوقات الكبرى لتطوير خطاب ثقافي وطني وتعميمه.. إن مضخات الخطاب الديني المتشدد تعمل بأقصى طاقتها.. فذات اللغة التحريضية، وذات قنوات التعبير عنه، وذات مضلة الحماية المحيطة به شكّلت مجتمعة الماكنة الثقافية الكبرى في البلاد.. وحتى الآن، لم يتغير شيء لافت في الخطاب المنبعث من هذه الماكنة، والمنبث في الفضاء الثقافي المحلي.. يكفي للوقوف على سطوة هذا الخطاب مقاومته العنيدة إزاء محاولات الاصلاح المضنية من داخله،

فليس بإمكان أحد الانفلات من مجال تأثير الخطاب المتشدد، لكثرة الحراس الصامدين في ثغور العقيدة.. إن من نجى بنفسه قد أصابته سهام الطرد والنبذ، فالطاردون العقديون يمسكون بصكوك البراءة من أولئك المنعتقين من هيمنة الخطاب العقدي السلفي.

إن طبيعة الثقافات المغلقة بإحكام تعين على تشكيل قوة دفاعية حصينة أمام محاولات الخروج منها أو عليها، فلا تسمح للخاضعين تحت تأثيرها أن يفلتوا منها الا بعد عملية سلخ لسمعتهم والقذف بهم بعيداً عن المجال الحيوي لتلك الثقافة المتصلّبة، ليكونوا عرضة لنبال الجهلة وسهام البلهاء المملؤين بوهم الحقيقة الايمانية.

إن الثقافة الوطنية التي أريد ترويجها أو حتى اقرارها في المنهج التعليمي الرسمي بقيت رهينة لشروط الحارس الديني، المكفول من قبل الدولة نفسها، الأمر الذي أحبط جدوى إشاعتها، فتأثيراتها بقيت قاصرة عن بلوغ الهدف الطموح المأمول تحقيقه، ولا ننسى أن صانعي هذه الثقافة هم أوفياء لخطاب ثقافي تقليدي وخاص، فهم ليسوا نخبة متنوعة ممثلة للثقافات الخاصة.

لقد ظل الخطاب الديني الرسمي محتفظاً بكافة وسائل التعبير عن نفسه، والذي يسمح بانبثاثه الواسع النطاق مستعيناً بموارد الدولة ذاتها التي مافتئت تمدّه بالتسهيلات التقنية والمالية رغم ما تبشّر به الدولة من خطاب وطني غير مرشح للولادة في ظل هيمنة الثقافة التقليدية الرائجة عبر وسائل الاعلام الرسمية بكافة تنوعاتها. إن التدفق الفعّال لمفردات خطاب ديني ذي طبيعة انعزالية وفئوية لا يرحب بانبثاق خطاب ينازعه السيادة والمشروعية.

وما لم تخضع الثقافات الخاصة لعملية نقد ذاتي تبدأ أولاً بالثقافة الدينية الرسمية التي تحظى برعاية الحكومة، فإن خطاباً ثقافياً وطنياً مشتركاً لن يقدَّر له ولادة طبيعية وسهلة، إذ أن مكونات هذا الخطاب مازالت مفقودة بل وحتى الأرضية الصالحة لنموه أيضاً لا تزال معدومة، وبالتالي فإن تخصيب الخطاب الثقافي الوطني إنما يتم جنباً الى جنب عملية الإنضاب للعناصر الانشقاقية في الثقافات الخاصة.

التحرير

إنتقال العنف لدول الجوار الخليجي

تغوّل العنف السعودي عابر الحدود

محمد الهويمل

لا يكاد ينتهي مفعول نفي رسمي حول دور الفكر السلفي السعودي في إنتاج وتعميم العنف خارج الحدود حتى ينبري الضالعون بامتياز فيه لتقديم المزيد من الأدلة القاطعة على الرابطة الوثيقة بين هذا الفكر والظواهر العنفية المحلية والخارجية.. إن البصمة السعودية على العنف في دول الجوار ومناطق عديدة من العالم باتت شديدة الوضوح ولا يمكن لجملة التصريحات الرسمية المتواصلة أن تزيلها أو حتى تخفف من وطأتها.. فقد بات العنف الخارجي منتجاً سعودياً خالصاً.

وفيما تستعد السعودية لاحتضان مؤتمر دولي حول الارهاب، فإن عناصر سعودية ضالعة في الارهاب تواصل عملياتها خارج الحدود كما داخلها، تطبيقاً للمثال القائل (حاميها حراميها)، فبينما تناضل خلايا العنف في الداخل لكسر الطوق الأمني، يتم افتتاح جبهة واسعة لنقل عمليات الجماعات المسلحة الى مناطق أخرى لا تقل من حيث أضرارها وتداعياتها عن عمليات الداخل.. إنها حرب مفتوحة يستطيع عناصر العنف أن يديروا معركتهم بطريقة مختلفة تفوق قدرة الحكومة على المواجهة.

إن الانتشار الواسع النطاق لجماعات العنف الذين يحملون على عاتقهم مهمة (إصلاح الكون) فرض حضوره المدوّي حتى أن الامير نايف وزير الداخلية بات محاصراً بسيل من الاسماء والحقائق حول حوادث العنف ليس في الداخل فحسب بل وفي دول الجوار، فقوائم الاسماء التي يتم الاعلان عنها في وسائل الاعلام المحلية قبل الاجنبية تضع المسؤول الامني الاول أمام مسؤولية كبيرة وخطيرة، إذ أن توجيه أصابع الاتهام لجهات خارجية تقوم بتجنيد عناصر محلية للقيام بعمليات إرهابية هي من قبيل نفي التهمة عن الذات ولعبة اللوم التي تحاول الحكومة الخروج منها بأقل الخسائر بعد أن أحاطت نفسها بسوار من نار.

فكلما خبت ظاهرة العنف زادها المنخرطون فيها سعيراً، فلم يعد هناك من هو قادر على إخمادها، فالعنف يفرّخ عناصر جديدة ويغذي ميول التشدد في مناطق كانت آمنة مستقرة قريبة كانت أم بعيدة. وكأن الثقافة الدينية التي كانت تبث بلا انقطاع طيلة عقود قد أنجبت وبدفعة واحدة كتائب مدججة بمشاعر الانتقام من كل من يحول دون إنتشارها، فهي تكتسح من أمامها بالعنف وبقوة السلاح دون اكتراث، فالرسالة الكونية، التي حمّلها علماء الدين هؤلاء الذين يتسللون عبر الحدود تحت جنح الظلام من أجل الوصول بها الى حيث يجب أن تتحقق الدعوة، كانت مصممة في الاصل لتعميم العنف قبل الحكمة والجهاد قبل الدعوة.. إن الادبيات الدينية السلفية تنبىء عن ميل موهوم محمّلاً بأعباء مجهدة مضنية لتغيير معتقدات البشر، وإقامة النظام الديني عن طريق القوة الاكراهية، فشعلة الهدايا الموهومة يحملها الدعاة المتحزّمون بأدوات الموت إرضاءً لنزوة الفداء البلهواني لتضيء طريق الندامة وإن تحقق فيه أقصى درجات التضحية.

اليوم كما الأمس كما الغد.. فلا شي يغيّر معادلة العنف، فذات الافراد وذات الافكار تشارك في صياغة عالم بجولات عابثة ليس فيها سوى الدم رسولاً بلا رسالة.. فالخائضون في الدم وحدهم يعلمون سر رسالتهم، التي لا يدرك أحد مغزاها ومنتهاها سوى انها محمّلة بمفردات منزوعة من تاريخ لا صلة له بحاضر ممزق لا يصطلح بالنار وإنما بالنور.

المملكة أضحت مفرخة إرهاب حقيقي، جاهز للتصدير والتدمير. في سلطنة عمان والمغرب والعراق والكويت والبحرين فضلاً عن افغانستان والشيشان وغيرهما، يقدم السلفيون السعوديون الدليل تلو الآخر، على أن المملكة ليست مصدراً لفكر العنف، بل ولمقاتليه وقياداته وتمويله أيضاً. ما يحدث سيكون له أثر كبير على علاقات المملكة بجيرانها وعلى المواطن السعودي المتهم في كل مكان.

وعلى الضفة الاخرى تقف الحكومة معصوبة الرأس لما أصابها من ذهول الفارين من تحت عبائتها ليوثقوا صلة اراد المسؤول الامني قطعها. فالبيانات الدينية التحريضية التي تصدر تباعاً من مركز السلطة تبصم بيد الحكومة دماً على تراب الدول القاصية والدانية لتؤكد تورطها في عمليات لم يسعفها الوقت والحظ للتنصل منها أو فك الارتباط بها. فدورة العنف تتسع أفقياً وعمودياً، وتتسع معها أفاق المسكونين بإبلاغ الدعوة لكل فرق ومذاهب وإديان العالم. إن خارطة الدعوة في إطارها الكوني قد أملت على الدعاة انتحال رداء الرسول المبعوث للناس كافة.

لقد بليت بلدان عربية عديدة بالفكر المتشدد، الذي شرعن لغة الدم كوسيلة للتخاطب بين الجماعات.. فقد اتهمت الجزائر في مرات سابقة السعودية بتصديرها للفكر السلفي المحرّض على العنف.. إن انتشار الفكر السلفي المتطرف والاقصائي في الجزائر وقف وراء تلك النزعة الاستئصالية لدى بعض الجماعات التي ارتأت بأن يتم إقرار البديل الديني عن طريق السلاح وتهديد الامن الاجتماعي والسياسي.. وقد سمح استبداد السلطة وشموليتها لمثل هذا الفكر بالانتشار والترعرع، فهذا الفكر يجد أرضاً خصبة في أجواء سياسية معلولة، ولا مكان له في ظل أجواء الحرية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

المغرب هي الاخرى كانت منذ سنوات إحدى المناطق المستهدفة لنشر الفكر السلفي المتشدد، وقد أصبحت قبل عدة أشهر ساحة لحوادث عنف تورطت فيها عناصر سلفية قريبة من السعودية.. فالسعوديون الذين صاهروا الشعب المغربي قدّموا مهورهم دما عبيطاً يهرق على بوابات المنشآت المدنية المغربية.. لقد حاز الفكر السلفي على موطأ قدم له في الساحة المغربية بالرغم من حرية التعبير النسبية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد جرى استغلال الفقر والحاجة لدى بعض العوائل في المغرب من أجل تجنيد أبنائها في حلقات تنظيمية يتم تأهيلها في وقت لاحق للقيام بعمليات عسكرية داخل الاراضي المغربية.

أما العراق فظل منذ سقوط الصنم ساحة حرب تقودها عناصر سلفية سعودية، فالمتورطون من هذا البلد باتوا يديرون معارك عنفية حصدت أرواح آلاف الابرياء من الشعب العراقي الذي خرج من دوامة الاستبداد ليعيده الارهابيون الى دوامة العنف.. بالامس حصد طاغية بغداد بإسم العروبة الارواح واليوم يحصد الارهابيون المتسللون من الخارج بإسم الاسلام الرؤوس.. لقد كثر الحاصدون في سواد العراق، وكثر الاوصياء والوكلاء أيضاً!!

وفيما نأى الاردن، ظاهراً عن عدوى العنف، بعد أن هرب منه الرموز والملهمون الى العراق وافغانستان وأوروبا، فقد ظل في حالة ترقب دائم من ولادة خلايا سرية تعصف بالاستقرار في هذا البلد، فالاجهزة الامنية الاردنية تدرك تماماً أين يمكن لمثل هذه الخلايا أن تولد ومن هي العناصر المرشحة للانخراط فيها.. فالمناطق الحدودية كانت دائماً حواضن عالية التأهيل لاستقبال الوافدين من السعودية والمحمّلين بالمال والدعوة، فالاطراف التي تبقى عصيّة على الضبط الامني تسمح بنشوء بؤر تنظيمية تقوم بإستكمال إجراءات التشكل قبل أن تنتقل الى المدن أو خارج الحدود القريبة. علاقة ابو مصعب الزرقاوي بتنظيم القاعدة، والعناصر السعودية المتحلقة حوله، ليس سوى النتوء البارز من جبل الثلج، فالعناصر السلفية الاردنية تحتفظ بعلاقات استراتيجية وتنظيمية مع التيار السلفي الجهادي في السعودية.

منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واجهت الحكومة ضغوطات متعاظمة على المستوى الدولي، وقد أنستها (غزوة منهاتن) الغزوات الاخرى التي كان يديرها الملهمون الدينيون في مناطق اخرى في روسيا والشيشان وباكستان ولا ننسى افغانستان التي كانت الملتقى الكبير لكتائب المجاهدين المحثوثين بتوجيهات دينية شديدة التفجر فتلك التوجيهات التي تم توظيفها في معركة الجهاد ضد الغزو الشيوعي عادت لتستعمل في معارك أخرى ليس ضد المشركين واهل الضلال من الاميركيين والاجانب الغربيين فحسب، بل نقلوها الى بلدان المنشأ، التي هاجر منها المجاهدون.. أما اليوم فإن جبهات المعركة استوعبت دول الجوار أيضاً، مما حدا بالاجهزة الامنية الخليجية لاعلان حالة الاستنفار القصوى في صفوفها تحسباً للقادم من الجارة.. خلية الزنابير كما وصفها مراقب خليجي.

فمن عمان، حيث بدأت الاجهزة الامنية بملاحقة بعض العناصر المشبوهة والتي يعتقد بانها على صلة مع الجماعات السلفية المتطرفة، وكان السلطان قابوس قد منح قوة اضافية للمؤسسة الدينية الاباضية في عمان درءا لتغوّل أو تسلل السلفية حيث يسعى بعض أفرادها للوصول الى هذا البلد المعروف بمناوئته للوهابية.

البحرين هي الاخرى عانت من تأثيرات التيار العنفي السلفي، منذ اكتشاف خلية سرية في إحدى البيوتات، فضلاً عن الدعوة التي وجهها سعد الفقيه لسنة البحرين للتظاهر مما أثار علماء الدين السنة والتي اعتبروها استغلالاً رخيصاً للحريات النسبية في هذا البلد الخليجي، وهناك نفور عام داخل البحرين من الخطاب السلفي السعودي، على المستويين الشعبي والرسمي، فالبحرين التي تحاول التحرر من ربقة النفوذ السياسي السعودي تنبذ بشدة الشكل الديني للنفوذ.

لقد كانت الامارات مستعدة لمواجهة اختراق التيار السلفي العنفي خصوصاً وأن بعض افراد تنظيم القاعدة استعملوا الاراضي الاماراتية لأغراض لوجستية. فليست تلفونات الثريا التي يقتنيها المنضوون في هذا التنظيم للتواصل البعيد عن الرقابة وحدها الرابطة التي يحتفظ بها اعضاء التنظيم مع الامارات، فهناك التحويلات البنكية واللقاءات السرية التي تقوم بها شبكة القاعدة.

ويبقى للكويت نصيب مر من جارة انطلقت ولادتها العسيرة من أراضيها.. فقد شهدت الكويت مؤخراً سلسلة حوادث عنف ثبت تورط عناصر سلفية سعودية فيها، ولم يكن الكويتيون بحاجة الى مزيد من الاسباب للاعراب عن إنزعاجهم ومقتهم الشديد لمنتجات الثقافة الدينية السعودية،

فهم لديهم ما يكفيهم من تأثيراتها في الداخل، ولكن بدخول عنصر العنف فإنهم باتوا أشد مقتاً ليس للثقافة السلفية بل ولكل ما هو سعودي.. نتذكر قبل أشهر قليلة أن الكويت رفضت استقبال مجموعة من رجال الدين السلفيين على أراضيها، وكأنها تحسب لأيام وشيكة قادمة يدخل فيه فكر أولئك حيز التنفيذ في ساحة الكويت.

حوادث السالمية وأم الهيمان وميدان حولي في نهاية شهر يناير الماضي كشفت عن الضلوع المباشر لعناصر سعودية. ورغم أن ملف قضية الشبكة الارهابية التي تم القبض على بعض أفرادها لم يستكمل بصورة نهائية الا أن ما تم الاعلان عنه يؤكد ارتباط هذه الخلية بتنظيم القاعدة، وقد أشارت مصادر أمنية كويتية بحسب جريدة الوطن الكويتية في الاول من فبراير الى (تورط عناصر إرهابية في المملكة العربية السعودية مع التنظيم الارهابي) وذكرت المصادر (أن المؤشرات تكشف عن تورط شخص سعودي بمثابة المرجع الاعلى لهذه الخلية، وعرف بإسم (أبو زياد السعودي) وهو المسؤول عن تمويل خلية الكويت بالأموال التي يتم إيصالها يداً بيد، وكان أبو زياد قد زار الكويت في وقت سابق لاجراء ترتيبات تنظيمية مع خلية الكويت والاعداد لعمليات عسكرية ضد مؤسسات أمنية وعسكرية داخل الكويت. في السياق نفسه، ذكرت جريدة السياسة الكويتية في الاول من فبراير بأنه تم القبض على ١٣ سعودياً في مسجد في الفحيحيل، ونقلت عن بعض المصادر قولها أنهم قدموا لإسناد خلية الكويت.

ولاشك أن تورط عناصر سلفية سعودية في حوادث العنف الاخيرة قد تسبب في إحراج القيادة السياسية السعودية. فصورة مواطني هذا البلد باتت أكثر تشويهاً من ذي قبل، فالاقترافات الدموية تلطخ الصورة باللون القاني وتجعل من النظرة اليها أكثر ازدراء.. إن مثل هذه العمليات قد تنشّط الذاكرة التاريخية حيث يحتفظ الكويتيون بذكريات مريرة حول معركتي حمض والجهراء، وقصة سور الكويت التي بُنيت من اجل صد الهجمات الوهابية عليها.

يبقى هناك فارق جوهري في الموقف من العنف بين السعودية والكويت.. إن أجواء الحرية والاصطفاف الشعبي خلف الحكومة في الكويت ساعد كثيراً في تضييق الخناق على النشاط الارهابي، فكثير من المعلومات التي كانت الاجهزة الامنية تحصل عليها مستقاة من المواطنين الذين جنّدوا أنفسهم لملاحقة العناصر الارهابية وابلاغ الاجهزة الامنية بكافة المعلومات التي تتوفر لديهم. الصحافة الكويتية، المؤسسات الدستورية، مجلس الأمة، كلها شاركت في الحملة واضطلعت بدور رئيسي في محاصرة النشاط الارهابي.. لا ريب أن حرية الصحافة والاجواء الديمقراطية والروح الوطنية السائدة في الكويت تساهم بدرجة فاعلة في إحتواء المشكلات التي تنال من سلامة المواطنين وكرامة الوطن وأمنه، ولذلك فإن رد الفعل التلقائي لدى الشارع الكويتي يكشف بصدق عن الموقف من الارهاب..

على العكس من ذلك الى حد كبير، فإن الموقف من العنف في السعودية يختلف، فبالرغم من وقوف الصحافة ووسائل الاعلام ضد ظاهرة العنف الا أن هذا الموقف يلبي في الغالب إرادة السلطة أكثر من تلبيته لإرادة الشارع، فالعناصر المسلحة تستثمر السخط العام ضد الاوضاع السياسية والعائلة المالكة لاحتضان او السكوت عن خلايا العنف. بل هناك من يتمنى ويدعو بصمت لتنامي العنف واستمراره من أجل كسر جبروت العائلة المالكة، أضف الى ذلك انعدام الاحساس بالروح الوطنية الذي يعزل الشارع عن السلطة، ويجعل قضية العنف ظاهرة تهدد استقرار السلطة ولا ينظر اليها على أنها ظاهرة مهددة لأمن الوطن والمواطنين.

في المجمل، فإن السعودية أصبحت في موقف لا تحسد عليه، فما كان تخشاه من القاصين أصبح الدانون يتجرعون مرارته، فقد ضاقت الحلقة حول الجارة الكبيرة، وباتوا، وهم الاقرب اليها، يشددون الرقابة على الحدود معها لدفع ما يتسرب من أفرادها وأفكارها.. مؤتمر مكافحة الارهاب التي سرقت السعودية فكرته من مصر يشكل محاولة يائسة وأخيرة لاعادة ترميم صورة تزداد تشويهاً.

تيار

رسالة الانتخابات العراقية للسعودية

شأنها في ذلك شأن دول عربية عديدة، كانت السعودية تترقب بحذر شديد ما تسفر عنه الانتخابات العراقية، فالمراهنة على الفشل كان كبيراً، بالرغم ويجب أن يسجّل ذلك لصالحها أن وسائل الاعلام السعودية في الداخل والخارج وقفت مع الشعب العراقي ومع الانتخابات، وكعادة العمل السياسي المزدوج، فإن السعودية لم تكن تأمل في بلوغ الانتخابات العراقية الى هذه الدرجة من الاقبال الشعبي الواسع، وربما أوحت بعض أجنحة العائلة المالكة الى صانعي العنف بتكثيف عملياتهم داخل العراق عشية الانتخابات..

وعلى أية حال، فما أظهرته الانتخابات العراقية كان باهراً، وقد عبّر عن الارادة الشعبية العازمة على بناء عراق الغد والارتقاء على جروح الماضي ومحو مخازيه.. وربما هذا ما أغاض كثيراً من المراهنين الخاسرين في المنطقة العربية، على أن يدخل العراق في غيبوبة سياسية قبل الانتخابات ليكون غرضاً دائماً للمتصيدين والعابثين بأمنه واستقراره، وتاريخه، وفنه، ومقدساته..

كان الرئيس الاميركي جورج بوش من بين المترقبين للانتخابات العراقية ولكن بحذر من نوع آخر، فقد أنهك العنف قوات بلاده، ويخشى من أن تكون اللقمة العراقية مُرَّة وغير سائغة وقد يُكره على إخرجها من البلغوم بمزيد من الدماء.. ولذلك جاء خطاب الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش بمناسبة توليه الرئاسة للمرة الثانية في الولايات المتحدة عقب اجراء الانتخابات العراقية، وهذا ما أضفى زخماً معنوياً إضافياً، فقد ظهر الرئيس بوش واثقاً من نفسه، ومن سياسته، ومن برنامجه السياسي للدورة الثانية، وكأنه جاء ليعلن انتصاره في معركة السياسة داخل العراق بعد ان نجح في معركة السلاح.

كانت هناك رسائل سياسية محمّلة الى السعودية ومصر في أجواء الانتخابات العراقية، فقد خصّ هذين البلدين بالذكر في عملية الاصلاح السياسي لأنهما قطبان سياسيان فاعلان في المنطقة العربية، وأنهما بوابتان للاصلاح ايضاً، ولأنهما وقفا أيضاً في فترات سابقة ضد مقترحات اصلاحية أميركية وأوروبية، وبالتالي فإن الرئيس الاميركي يدرك تماماً بأن التعويل على فشل العملية الانتخابية والديمقراطية في العراق لم يعد قائماً، وحان الوقت أن يبدأوا ما نأوا أنفسهم عنه بالامس.

أهداف تغيّرت وقصور متواصل

ما وراء استرخاء الدبلوماسية السعودية

فاضل حسين

لماذا ضعفت السياسة الخارجية السعودية ولم تقم لها قائمة منذ ١٥ عاماً؟ ولماذا سبقت دول صغيرة السعودية في النشاط والنفوذ السياسيين؟ والى متى تبقى الدبلوماسية السعودية نائمة؟ هل هي نائمة حقاً؟

الإسترخاء الشديد في السياسة الخارجية السعودية طال أمده.

البعض يعتقد أن البيات الشتوي والصيفي للدبلوماسية السعودية، وانحسار النفوذ السعودي المتواصل منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي يعود الى أمرين مهمين:

الأول ـ ان المملكة تعودت ان تستخدم أموال الهبات والمساعدات للأفراد كما للجماعات والدول وسيلة لتقوية نفوذها، فكانت مبادراتها السياسية العربية والإسلامية وحتى الدولية مدينة لما تقدّمه المملكة من مساعدات. وبالرغم من ان بعض هذه المساعدات اتخذ صفة (حمائية) بمعنى أنها كانت تستهدف إغلاق الأفواه عن النقد والتعرض لنظام الحكم، إلا أن تناقص المساعدات الخارجية بشكل كبير بعد احتلال العراق للكويت أفقد السعوديين زمام المبادرة السياسي في العالم العربي، وباتت اطروحاتها ومبادراتها ـ القليلة ـ غير مقبولة.

الثاني ـ ويعود للفتور وربما التوتر في العلاقات السعودية الأميركية، فطالما اعتبرت المملكة (مركز تسويق) السياسات الأميركية، وبالتالي لم يكن ينظر لمشاريعها بشكل مستقل، وإنما كتعبير عن إرادات أخرى. واعتبر البعض ان انسياق العديد من الأنظمة الحليفة لواشنطن وراء السياسة السعودية ليس لذاتها بالضرورة، بل تناغماً مع الموقف الأميركي. وحين بدا الإنفصال بين الطرفين السعودي والأميركي، اصبحت الدبلوماسية السعودية مكشوفة، وهي لا تحظى برضا واشنطن بالضرورة، الأمر الذي جعل الدول العربية والإسلامية الأخرى الحليفة تستقل برأيها وببرامجها أو تتبع محاور سياسية غير سعودية.

ويمكن هنا إضافة سبب ثالث، وهو ان المملكة منذ التسعينيات الميلادية من القرن الماضي، مرت ولاتزال بمخاضات شديدة الألم، الأمر الذي جعلها مشغولة بمشاكلها الداخلية الإقتصادية والسياسية والأمنية والتي انعكست على سياساتها الخارجية وعلى فاعلية تحركاتها باتجاه الخارج. وكأن المملكة لا وقت لديها سوى ترتيب بيتها الداخلي. حتى دول الخليج الصغيرة، حين وجدت الأخ الأكبر غير قادر على حماية نفسه، وأن العالم بدأ ينفضّ عنها، استقلت بالقرار لنفسها، وتعاطت مع الأب الروحي الأكبر (واشنطن) بشكل مباشر.

لكن ما يخفيه هذا البيات الشتوي للدبلوماسية السعودية أكبر مما يظهر:

فمن جهة، إن ما نشهده من تراجع للدور السعودي حتى في محيطه الخليجي، فضلاً عن العربي والإسلامي، لم يكن بقرار، وإنما هو نتيجة عجز وقصور، فاستقلال الدبلوماسية السعودية عن استخدام المال بشكل موسع، وعن التأييد القادم من واشنطن، كشف أن المملكة كالطفل لا يستطيع الإعتماد على نفسه. ورغم مضي سنوات طويلة على انحدار السياسة الخارجية السعودية، لم نلحظ أية نيّة، بل أيّة بادرة قدرة ودفع باتجاه تغييرها وتفعيلها.

ومن جهة ثانية، فإن السياسة السعودية، بدأت تميل أكثر وأكثر الى الأسلوب الحمائي الدفاعي عن النفس، خاصة بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١. المملكة اليوم لا تريد أن تتورط في علاقات مع حركات اسلامية أو شخصيات دينية خارجية يمكن أن تصبح (إرهابية) وفق التصنيف الأميركي وبالتالي تحمل المملكة ما لا تستطيع تحمّله. ولا تريد ان تتبنّى مشاريع سياسية عربية أو أجنبية لا تكون مقبولة ابتداءً من واشنطن، أو على الأقل يستهدف منها إرضاؤها (المؤتمر المزمع عن الإرهاب في الرياض).

محور الدبلوماسية السعودية اليوم، ليس كسب نفوذ زائد هنا أو هناك. وإنما بذل كامل الجهد (لإصلاح العلاقات مع الحليف التاريخي الأميركي).

وهذا الهدف تنشط الدبلوماسية السعودية باتجاه تحقيقه، ولكنه غير ظاهر على السطح.

فالمملكة لكي ترضي الولايات المتحدة، تتحرك في بؤر محددة. في الولايات المتحدة بصورة رئيسية أولى، وفي بريطانيا في المرتبة الثانية.

ملخص خطة المملكة، استخدام الحد الأقصى من المال، والحد الأقصى من المهارة في العلاقات وشركات العلاقات العامة وأجهزة الدعاية للتواصل مع النخبة الأميركية والبريطانية، وإقناعها بفضائل النظام السعودي والعائلة المالكة بوجه خاص، وأنها حليف لا بد منه، وأنها تخدم الغرب بنفط رخيص مستمر، وبسياسات معتدلة تكافح الإرهاب.

المملكة تتواصل مع النخب السياسية، وتدفع الأموال لها، كأعضاء برلمانات.

والمملكة تتواصل مع وسائل الإعلام والصحافيين وتدفع الكثير لاصلاح سمعتها المتهاوية.

والمملكة تعمل باتجاه الأكاديميين في الجامعات، فتقدم المعونات وتشتري كراسي الأستاذية، وتنفق الكثير من الدولارات على حملات تستقطب النخبة في اوروبا وأميركا.

والمملكة فوق هذا تجنّد الشركات الغربية المستفيدة من وضعها في المملكة، بغية التأثير على صناعة القرار الغربي حتى لا تفاجأ بحملة عداء تستهدف اقصاء العائلة المالكة عن الحكم. هذه الشركات تقوم بعمل اللوبي الإسرائيلي، لتخفيف الضغط عن السعودية.

وبمختصر القول، إن أهداف السياسة الخارجية السعودية تغيرت، وأدواتها تمحورت وتحددت باتجاهات معيّنة. وبالمجمل فإن الدبلوماسية السعودية تبدو مشلولة على كل المحاور والقضايا العربية والإسلامية، لكنها فاعلة باتجاه هدفها الرئيس اليوم وهو: إصلاح العلاقات مع أميركا والغرب، بما يمنع من تحولهما الى قوة ضغط تزعزع الكيان السياسي السعودي.

العراق حافزاً

هاجس الطائفية والمكبوت السياسي

منيرة عبد الرازق

في واقعنا السياسي العربي هناك نزعة شديدة للهروب من الواقع عن طريق صناعة وهم المؤامرة، هذه العبقرية التي ما فتئت تسلخ الحقيقة لتقذف بنا جميعاً خارج واقعنا المعاش. مغذيات الوهم مستمدة ظاهراً من السجل التاريخي العربي والاسلامي المشحون بذاكرة منشطرة تتأجج بداخلها صور الانقسامات الفرقية التي تشكّلت منذ الفتنة الكبرى وانداحت في وقت لاحق في هيئة تمزقات عصبانية تلفّعت تارة برداء مدرسي وتارة برداء تياري فكري وثالثة برداء سياسي حزبي..

إن قيام الدولة الحديثة كإطار متجاوز للتمزقات الاجتماعية والفكرية كان يمكن له أن يسهم في كبح تمادي النزوعات الخاصة والانتماءات الفرعية التي تستبطن تهديداً محتملاً للتماسك الداخلي وأيضاً لفئات إجتماعية متنوعة أصبحت جزءا من الوحدة السكانية للدولة، وكان يمكن أيضاً للمواطنة أن تكون جوهر الرابطة المشتركة بين عموم أفراد الدولة.. لقد نجحت دول عديدة في تحقيق الانسجام الداخلي بين شعوبها، عبر سياسات الادماج المتوازنة والعادلة وإرساء قاعدة المشاركة الفاعلة للطيف الشعبي العام بكافة تنوعاته الفكرية والسياسية والاثنية.

في مقابل تلك الصورة النموذجية، عانت الدولة العربية الحديثة من تركة التمزقات الفرقية المبعوثة نقمة للشعوب العربية والاسلامية.. ومن المفارقات المثيرة للسخرية أن تتصاهر نزعتا العلمنة والطائفية السياسية في الدولة العربية، بل أصبحت الطائفية مكوّناً رئيسياً بل وضرورياً لاستمرار مشروع العلمنة.. إن اعادة انتاج المخزون الانقسامي الداخلي في الفعل السياسي اليومي أصبح شرطاً تكوينياً لبقاء الدولة العربية واستقرارها، وليس في ذلك غرابة، فالسلطة في العالم العربي فئوية وإحتكارية وغير تمثيلية، ترى في لعبة المتناقضات أسلوباً أمثل لتعزيز السلطة السياسية الشمولية.

إن اللجوء الى تراث العرب والمسلمين السجالي وتوظيفه في لعب سياسية لا تمت اليه بصلة ليس سوى ازدراء بالعقل وعبثاً بالضمير، لأننا ندرك سلفاً بان النظام السياسي العربي من المحيط الى الخليج ليس دينياً، وأن العامل الديني لم يكن سوى طلاءً خارجياً لنظام سياسي غارق في علمانيته المشوّهة أيضاً.

هذه المقدمة المقتضبة قد تعين على مقاربة واحدة من الموضوعات الملتهبة، أعني موضوع الطائفية المذهبية التي نهبت إهتمام نخبة واسعة من الباحثين والمثقفين وخاض في تفاصيلها أنصاف المتنورين الاسلاميين.. ليس هناك ما يطلق المكبوت الداخلي من عقاله بأكثر مما تفعله المنازع الطائفية المؤسسة على تراث سجالي مندّس في ثنايا الضمير والكرامة والهوية بتشوهاتها الايديولوجية ونزعتها السيكوباثية الانغلاقية والعدوانية والاقتلاعية. تحضير التاريخ العبء في رواق السياسة اليومية يلبي بعضاً من أغراض السلطة العربية، فهو يشغل المجتمع بتمزقاته الفكرية والاجتماعية ولكنه بالتأكيد يدمّر أسس الدولة الوطنية القائمة على أساس توافق الجماعات واندماجها في بنية النظام السياسي، وهو ما تم عملياً، فحتى الآن لم يصدق على أي من الدول العربية مسمى الدولة الوطنية لانعدام شروطها ومتطلباتها.

تصريحات ملك الاردن عبد الله الثاني حول الهلال الشيعي جاءت محمّلة بعبء الارث التاريخي الانقسامي، وبصرف النظر عن تداعياتها وتفسيراتها المتضاربة، تظل عاكساً أميناً لأزمة الدولة العربية أولاً، وثانياً لواقع عربي مأزوم ينزع بشدة الى تجاهل الحقائق القائمة التي تفرض نفسها بين الحين والآخر كلما سنحت الفرصة للتعبير عن نفسها أو بروزها بفعل تطورات داخلية ودولية. إن هذه التصريحات تدفع للتفريق بين رؤيتين متقابلتين: رؤية تقليدية محثوثة بالصورة النمطية التاريخية المركّبة والمستمدة من إضبارة مكتظة بوقائع الفتن وما تلاها من انشعابات سياسية ومذهبية واجتماعية.. وهي تصريحات تجعل من الخارطة الجيوبوليتيكية التاريخية مرجعية مركزية لتصورات حاضرة متهاجسة، كمن يسقط تجارب الدول الامبراطورية القائمة في تاريخ العرب والمسلمين في أشكالها الشمولية والبدائية على تجربة الدولة الحديثة. وهناك رؤية

إنه لأمر يدعو للسخرية والغرابة أن يكثر الاوصياء والوكلاء عن الشعب العراقي منذ سقوط الصنم، وكأن العراق خلو من الرجال والحكماء، فالذين عابوا على العراق خضوعه تحت شكل الوصاية الاجنبي باتوا هم يمارسون شكلاً آخر من الوصاية لا يقل بشاعة، بل نقلت بعض الجماعات المتطرفة عملياتها العسكرية الى داخل العراق إحساساً موهوماً منها بأنها تلبي أمراً قصّر العراقيون عن القيام به، وهذه كذبة العصر.

أخرى واقعية تستهدف استنطاق الحقائق القائمة الآن على الارض بما تتطلب تعاملاً جاداً وحيادياً، وتستجيب لشروط الدولة الوطنية، معزولة عن مجريات التاريخ ومدوناته المؤججة للروح المثلومة، وهي رؤية ترتقي فوق تشظيات المجتمعات العربية والاسلامية ووقف هدير تداعياتها على حاضر يحاول ابناؤه اللحاق بركب العصر الذي يعيشون فيه.

ما ذكره الملك عبد الله (مع التذكير بتصريحات توضيحية لاحقة من قبل الاردن) قد يُفهم سلبياً وقد يدرجه البعض ضمن قائمة عناوين مماثلة ومتهاجسة مثل (القوس الرافضي) أو (القوس الشيعي) أو (المثلث الشيعي) والتي صدرت عن أناس مسكونين بوهم المؤامرة، والتي اكتست صبغة طائفية، ومع ذلك سنفيد من هذا العناوين بكل ما فيها من جنوح من أجل التعاطي مع حقيقية بات من الضروري التعامل معها.

إن ما لا يغفر فيه النسيان حقيقة أن الشيعة شأن كثير من الجماعات الاخرى هم جزء من واقع يومي ديمغرافي وجغرافي وسياسي وثقافي في مناطق عديدة من العالم العربي وبالاخص في العراق ولبنان ودول الخليج، وقد باتوا الآن في العراق القوة المستعاضة التي جرى تهميشها كجزء من عقم النظام السياسي العربي العاجز عن التعامل مع تنوعات الواقع والقائم على أساس فردانية الحكم والسياسة. وبالتالي فإن الشيعة هم قوة سياسية يجب أن توضع في الميزان السياسي الاقليمي والعربي والدولي، ومن الاقترافات الفادحة الآن وفي ظل تحولات سياسية كبيرة في النظام الاقليمي والدولي أن يشهر سلاح الطائفية في وجه العراق المثخن الآن، فحين يتعافى هذا الجسد سيتذكر الشعب العراقي من عاضده ومن فتّ في عضده أيام محنته.

إن الرؤية البراغماتية تتطلب ذهنية راشدة قادرة على الحساب الدقيق لمصالح آجلة لا يمكن التفريط فيها، سيما في ظل الارادة الشعبية العراقية العامة على محو الماضي وصناعة غد يقوم على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمع المدني. فالعراق الغد سيكون أقوى من عراق الامس واليوم، لأنه وضع قدمه على سكة الخلاص الحقيقي، حيث تتشكل الارادة الشعبية التي تقرر مصير العراق تأسيساً على الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية.

في واقع الأمر، إن الاسفاف في مقاربة الموضوع الشيعي وبلغة ملتهبة طائفياً ينزع رداء النظام السياسي العربي أولاً، لأنه يكشف عن تعامل ينقصه الرشد وتنقصه الحكمة، وليس هذا الطرح سوى تعبيراً عن انفصام الرؤية السياسية التي تنظر الى الواقع مفصولاً عن الحقائق المندكة فيه. فهناك واقع متغير على المستويات المحلية والاقليمية والدولية لا يمكن إنكاره، بل ومن شبه المستحيل إستبداله فضلاً عن إيقافه، فملتقى الارادات الشعبية والدولية يدحض محاولات الحكومات لتعطيل حركة التغيير والاصلاح. إن إعادة المعزوفة الطائفية بلحنها الباعث على الضجر لا يحدث أكثر من ضجيج قد يلهي بعض المسكونين بالطائفية ولكنه لا يؤخر أجل الاصلاح.

هناك تغيير ضروري في خارطة الشرق الاوسط، ويتطلب أول شي وفي القلب من هذا التغيير إعادة إدماج الجماعات المهمّشة بما تشمل الاغلبيات مثل الشيعة في العراق. إن اختلال وضع النظام السياسي العربي يعود بدرجة أساسية للتناقص الحاد في درجة التمثيل وفي اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع بفئاته المتنوعة. مما يلزم التشديد عليه دائماً وفي ظل المتغيرات السياسية الراهنة، أن ثمة حقائق جغرافية واجتماعية مازالت معزولة عن السياسة، وهذه واحدة من أخطر تمظهرات أزمة النظام السياسي العربي، وما لم تأخذ سياسات الانظمة العربية في إعتبارها تلك الحقائق فإن أسس الاستقرار والمشروعية ستتآكل بصورة تلقائية وحتمية. إذ أن الاستقرار والمشروعية منوطة بتحقق درجة عالية من التمثيل الشعبي والمكفولة بالارادة العامة، فسياسات الادماج وحدها الخيار الاستراتيجي الأمثل لتجسيم مفهوم الدولة الوطنية، والضامن الوحيد للبقاء والتوافق الداخلي.

وأقول: يجب أن نواجه الحقائق على الارض كما هي دون افتعال أو فبركة لعناوين أو وهم مؤامرة لا تحاك الا في وكر واحد وهو أذهان المتوهمين وقوعها. وأبرز الحقائق سطوعاً هو التنوع المذهبي الذي يعد، كما التنوع الثقافي والسياسي والقومي والاثني، حقيقة واقعة في أغلب الاقطار العربية.. وإذا كان الشيعة مثّلوا أجلى تمظهرات التنوع داخل العراق والخليج، فهناك تنوعات أخرى لم تتح لها الفرصة للتعبير عن نفسها بسبب الاختلال العميق داخل النظام السياسي العربي النابذ لكل أشكال التعددية، بل والمحارب لبروزها على السطح وهذا ما يمكن تسميته بالتوافق المعمّى، حيث يتم اللجوء الى وسائل القهر والقمع للايهام بوجود توافق داخلي بين المجتمع والسلطة، ولكن كما رأينا في بلدان عديدة ان تراخي قبضة السلطة يتلوه مباشرة انبعاث للتمزقات الداخلية، سيما في ظل فشل ذريع في سياسات الادماج الشامل وبالاخص في البعد السياسي.

وبصراحة نقول إن النظام السياسي العربي وهكذا النظام السياسي الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة والغرب عموماً مسؤول عن مشكلة الشيعة ليس في العراق فحسب بل في كل قطر عربي يقطن الشيعة بداخله.. فقد كان بامكان الانظمة السياسية في العراق ودول الخليج أن تفيد من قوة الشيعة وطاقاتهم في عملية التنمية الداخلية عن طريق ضمان حقوقهم المعترف بها دينياً وإنسانياً.. ولكن للاسف كان التمييز سياسة متّبعة لدى كافة الانظمة العربية وكأنها لم تتفق على شيء الا على إبقاء هذه الجماعة مهمّشة معزولة.. إنها مشكلة قد يكون بعض الشيعة قد تورطوا في صناعتها الا أن مسؤولية الدول بما في ذلك الولايات المتحدة التي شاركت كلاعب رئيسي في اللعبة الطائفية تحت ذريعة مواجهة المد الثوري الايراني المهدد للمصالح الحيوية الاميركية في المنطقة كانت كبيرة، فيما حُمِّل الشيعة تبعات جرم لم يقترفوه سوى أنهم طالبوا بحقوق مدنية كانت الولايات المتحدة أول من أقرّتها في دستورها.

فالطائفية السياسية التي انفجرت في مطلع الثمانينات كانت لأغرض سياسية محضة لا دخل للشيعة او السنة فيها، بل هو صراع بين دول تتقاتل على مصالح فجعلت من الطائفية سلاحاً سهلاً. إن الطائفية تمارس فعلاً سياسياً مخزياً اليوم ولذلك فهي أسهل الاسلحة رواجاً واستعمالاً وأكثر المعارك اشتعالاً وانتشاراً، إن أسهل ما يلوذ به الطائفي ان ينسب خصمه الى العمالة، بل وأن يحمله هزائم الأمة التي يحكمها شرفاء هذه الأمة وقدواتها؛ ويكأن العمالة والهزيمة ليست من سمات النظام السياسي العربي.

في الواقع، إن التصريحات الصادرة من زوايا مختلفة في العالم العربي هي رد فعل طائفي على التحولات السياسية في العراق، وكل ذلك لأن الاغلبية التي جرى تقليلها سياسياً وثقافياً واقتصادياً استعادت جزءا من حقها الطبيعي والواقعي وبوسائل مشروعة ومقرّة دولياً، ونتمنى ان تقتفي باقي الانظمة العربية ذات الوسيلة كي يعتدل الميزان، وكي ينال كل ذي حق حقه، بما في ذلك الحكام، عوضاً عن التناوب على السلطة عن طريق الوراثة والقهر.

ويجب الاذعان لحقيقة كبرى باتت ماثلة الآن للجميع، أن الانتخابات في العراق مثّلت أول بداية صحيحة حتى في ظل واقع دولي مختل، وهو ما تخشى منه الدول العربية، فلأول مرة في التاريخ السياسي العربي يشارك شعب في تقرير مستقبله وفي إختيار من يحكه، ولأول مرة أيضاً يبنى الاختيار على الوعي والارادة الحرة وليس القهر والاكراه أو الانتخابات البهلوانية ذات النسبة التسع والتسعينية.

المعاصرة وتقليدية التقليدي

محمد بن علي المحمود

لم يكن خافياً على أحد ممن يراقب الحراك الإسلامي المعاصر أن النموذج الطالباني البائد كان هو النموذج الذي تطرب له مخيلة السلفي التقليدي المحلي، وأنه كان المقترح السلفي الأمثل، كبديل لكل ما هو قائم من كيانات إقليمية، يعدها – السلفي الجهادي، ومن ورائه التكفيري – عابرة، ويجنح – في الأعم الأغلب – إلى تكفيرها. لقد كان واضحاً أن مستوى التجاوب مع الطالباني – كحركة وكفكر يتموضع – بلغ حداً يفوق الانتشاء الوجداني، بحيث ينقله من الانتماء الشعوري الخالص إلى الولاء الحركي، وهذا ما تبلور في تيارات الإرهاب المسلح. ولولا أن تقع بعض الاسماء في الحرج، لذكرت من مقولاتها ما يتضح منه معالم هذا العشق الطالباني الذي لم يشف منه الوجدان السلفي التقليدي إلى الآن.

حقيقة، لم يكن تناغم السلفي التقليدي مع الطالباني حدثاً مستغرباً، بل كان هو الطبيعي في سياق علاقات الفكر والقوة، محلياً وإسلامياً. سلفية الطالباني، وحدية هذه السلفية كانت مغرية ومثيرة للوعي السلفي المتنوع حركياً. كانت مثيرة له كوعي، وليس كحراك فاعل في الواقعي، قد يرفض التجربة بمحركات الواقع لا الوعي. إذن، الاشادة بالنموذج كانت إشادة طبيعية، في سياقها، وإن كانت بعض الأطياف السلفية تتخذ موقفاً سلبياً من الطالبان، إلا أنها تتخذ هذا الموقف السلبي بإيحاء من معطيات واقعها الخاص، ولوازم الفعل الايديولوجي الذي ترتبط به اختياراً أو اضطراراً.

بعض السلفيات – إذ لا سلفية واحدة كما تدعي كل سلفية – لم تشأ أن تربط نفسها بالمحيط الأممي. ليس هذا لأن هناك خطراً على الفكرة من الأممي، وإنما لأن هناك خطراً عليها كحركة وكأفراد. ولهذا رفعت يدها عن الشأن الطالباني وعن غيره مما هو في سياقه.

لكن، هذا الانكفاء على الذات المحلية من قبل بعض السلفيات لا يعني أنها لم تكن مدداً للوعي الماضوي الذي ينهض عليه النموذج الطالباني. إنها – أي السلفيات ذات الموقف السلبي من طالبان – ترفض الحراك السلفي الطالباني المغرق في سلفيته وماضويته، ترفضه حراكا، لكنها – شاءت أم أبت – تدعمه وعياً وتصوراً. إنها قد تقدح في (النموذج) على مستوى المقولات الفكرية، لكنها لا تفعل ذلك من وجهة نظر غير ماضوية، وإنما تفعل ذلك – وهنا الكارثة – من جهة المزايدة على سلفيته (ماضويته)؛ لأنها ترى نفسها أشد سلفية (ماضوية) منه. إنها لا ترفضه لأنه مغرق في ماضويته أكثر مما يجب، وانه لأنه – حسب دعواها – لم يغرق في الماضي بالمستوى المطلوب الذي تنظره منه.

إذن، السلفيات وإن تنوعت، بل وإن وقف بعضها من بعض موقف التضاد، إلا أن الوعي الماضوي يجمعها. إن السباق فيما بينها ليس سباقاً في ميدان الحاضر أو المستقبل، وإنما هو سباق في ميدان الماضي، والسابق هو الذي يصل – بأقصى سرعة – إلى الماضي السحيق. والبعد هنا ليس بعداً زمنياً بقدر ما هو بعد في الامتثال. وبهذا، فمن يصل – وفق شروط السباق الماضوية – إلى الماضي أولاً، فهو السلفي (الحقيقي)، ومن يتأخر، أو لا يلتزم بالشروط، فسلفيته مزيفة، وتسميته بالسلفي دعوى، وليست حقيقة. وهذه هي التهمة التي تتقاذفها تيارات السلفية فيما بينها، كما يشهد بذلك الواقع السلفي الراهن.

وهكذا، نجد أن كل سلفية – أياً كان نوعها ودعواها وتمظهرها – تدعم الوعي السلفي، وترسخ للماضوية، وتكافح في سبيل التقليد، بدعوى انه الحصن المنيع ضد الابتداع. وهي بهذا تقف ضد أي حراك تقدمي، تقف ضد

يرفع السلفي التقليدي راية احترام النص وتحكيمه في الواقع المتعين، وانه يجب على الواقع أن يتشكل بالنص!، وليس العكس، فالنص يحكم ولا يحكم عليه. ولا شك أنها راية براقة، ودعاية رائجة، تأخذ دورتها في الاجتماعي، وتمسك بتلابيب الوعي الجماهيري خاصة. لكن، ما لا تفقهه السلفية التقليدية، أو لا تريد أن تفقهه، أن احترام النص وتحكيمه في الواقع لا يدلف إليه من باب واحد، وإنما أبواب كثيرة ومتفرقة، وربما كان الباب الذي تلج منه هو أقلها قيمة وأدناها جدوى.

التقدم كوعي، وإن تهادنت معه في هذا الموقف أو ذاك. إن هذه الهدنة من قبل السلفي فعل تكتيكي، لا يرقى إلى الاستراتيجي، ولا يقاربه، حتى في مداه النسبي؛ لأن السلفية – دائماً – في صف الماضي على حساب الحاضر.

من هنا لا نعجب حين نرى السلفية الجهادية التي تتشظى أمام أعيننا إرهاباً هنا وإرهاباً هناك، تستدل – في غير الموقف من الحاكم والجهاد – بمقولات السلفيات ذات المنحى الإرجائي، وتحتكم إلى الاعلام التاريخية السلفية التي تحتكم إليها هذه السلفيات، وكل منهما يدعي انه الأشد سلفية فيما يقول ويفعل، والأنقى تقليداً فيما يأخذ ويدع، والأصدق حباً ووفاءً وإخلاصاً لتلك المقولات وهؤلاء الأعلام.

إن المنظومة السلفية – بتنويعاتها – تصدر عن وعي واحد، وتصور واحد، بل وعن مقولات تاريخية وأعلام رمزية، لا يختلفون عليها وإن اختلفوا على ما سواها، لا يختلفون عليها من حيث هي مناط التقليد – فضلاً عن أن يختلفوا على التقليد ذاته كممارسة واعية – وإنما الخلاف فيما بينهم على تأويل مقاصد السلف في أقوالهم! وعلى كيفية موضعتها في الراهن.

لا شك أن الروح السلفية واحدة؛ مهما تعددت سبلها، وتباينت رؤاها، وتباعدت أقطارها. ولولا ذلك؛ لما حظي الطالبان بكل هذا التعاطف الجماهيري الإسلامي، ولما كانت حكومته – على كل ما فيها من بدائية وقمع وغياب أو غيبوبة عن المعاصرة – هي النموذج المنتظر للحكومة الإسلامية التي تعد بها أدبيات الحراك الإسلاموي المعاصر. إن هذا التعاطف السلفي مع كل حراك سلفي آخر، وقدرته على الحشد الجماهيري هو ما أغرى الحراك السلفي في الجزائر، وقاده إلى محاولة طلبنة الجزائر – قبل وجود الطالبان! –؛ فكانت النتيجة ذلك الموت والدمار.

بل إن الفلوجة – الرمز الطالباني الجديد – لم تحضر في الوجدان الجماهيري لدينا؛ لو لم تكن السلفية التقليدية كامنة وراء ذلك الانتحار الجماعي الذي قادته السلفية هناك، وجرت وراءها – إلى الموت والدمار والفرقة – كثيراً من الأبرياء الذين لا تعنيهم تلك المقولات الماضوية، بقدر ما يعنيهم الواقع المعاش، بمفرداته المادية البسيطة التي يصطدمون بها ليل نهار.

إن السلفيات التقليدية – هي بذاتها، كمقولات – إشكال مع الراهن، ولهذا، فحيثما حلت السلفيات التقليدية تأزم الواقع – كما يؤكد ذلك الشيخ البوطي في أكثر من مناسبة، ومن تجارب واقعية عايشها – ووقع النزاع والافتراق، ودارت المعارك حول الهامشي والجزئي على حساب المصيري والكلي، وتفرق – تبعاً لذلك – الأهل والأحباب. وبقدر فعل السلفية في الواقع، وبقدر تحكمها به، يكون التأزم. ومع أن هذا التأزم يكون – في الغالب – واضحاً للعيان من اللحظة الأولى للحراك السلفي، إلا انه ينسب كل تأزم لغيره، مع أن الواقع لم يكن بالصورة التي عليها قبل الفعل السلفي فيه. ينكر السلفي انه سبب كل ذلك التأزم مع أن كل ذلك الصدام يجري بمبررات سلفية، وبمفردات سلفية، تدعي أنها تروم – بمثل هذا – صيانة الدين، وإعلاء كلمة الله.

بل، إن الأزمة أعمق من ذلك، فليس الصراع في العالم الإسلامي اليوم بين سلفية ومعاصرة فحسب، وإنما هو بين السلفيات ذاتها، في سعيها للظفر بأكبر قدر من النفوذ الرسمي والجماهيري، فضلاً عن دعواها المعلنة للظفر بالحقيقة الخالصة. ولو أننا نظرنا إلى عمق الصراع الدائر في العالم الإسلامي اليوم – من نوعية الاحتراب الداخلي – لوجدناه صراعاً بين سلفيات في جوهره، وإن وظفت له أطراف أخرى، لا تعنيها السلفية كفكر، بقدر ما تعنيها السلفية كحراك جماهيري لابد أن يكون له مآلات في الواقع.

ولو أننا تأملنا السلفيات التي يجمعها الوعي السلفي بتقليديته وماضويته، وتحدها مقولات المنظومة السلفية التقليدية التي برعت السلفيات في اجترارها، لوجدناها تعاني من اشكاليات في بنيتها من الداخل، كما تعاني – أيضاً – من اشكاليات في علاقتها مع الواقع من حولها. وهذا يعني أن حضورها في واقعنا لا يعدو كونه فاعلية سلبية، تعيق حراك المجتمع نحو الحضاري والتقدمي، ولو على نحو غير مباشر في أكثر الأحيان، خاصة عندما يكون الإشكال في بنية الوعي لا في المقولات المباشرة التي تسهل قراءتها. ولعل الفاعلية السلبية تظهر فيما يلي:

١ – من أبرز الإشكاليات التي يواجهها الوعي السلفي من داخله، وهي اشكالية تؤزمه من الداخل، أنه يستشهد – على نحو مكثف – بأدلة نصوصية وبمقولات أثرية؛ ليؤكد صحة موقفه، وخطأ الآخر المقابل، صحة ليست ظنية ترجيحية، وإنما يقينية حاسمة، تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة بوصفها الفرقة الناجية من بين الفرق الهالكة (بقية البشر). لكن يلاحظ أن هذه الأدلة النصوصية والمقولات الأثرية التي يراد لها الحسم اليقيني صد الخصوم، يتم توظيفها ضد موظفها أيضاً، من قبل الآخر المضاد، خاصة عندما يكون الصراع الايديولوجي من داخل المنظومة السلفية التقليدية التي تمتلك الاحتشاد نفسه على هكذا استدلال. ومن أهم ما يلاحظ على هذا التقاذف بالأدلة والمقولات، أنها تنطبق على من يوظفها بالدرجة نفسها التي يريد لها أن تنطبق على الآخر.

للخروج من هذا، يجنح السلفي التقليدي إلى تأويل النصوص والمقولات بما يتوافق مع موقفه الخاص؛ ليضمن امتلاكها. وبما أن التأويل ليس حكراً على أحد، وإنما هو مشروع للآخر (السلفي المضاد)، وسيوظفه ضد خصمه، كما وظفه الأول، فلابد – في هذه الحال – أن يعمد الأول إلى الشرط السلفي في التأويل، أي ربط التأويل بمقولات السلف التي تعبر عن فهمهم للنص، والتي يعدها السلفي الفهم الصحيح دون غيره. هنا يقع السلفي التقليدي في مأزق، فالسلف لم يتفقوا إلا على القليل، واختلفوا على الكثير، فعن أيهم يأخذ؟. مثلاً، الحسين بن علي – رضي الله عنهما – من رأيه الخروج على الحاكم الظالم، ولم يكتف بذلك، بل جعل هذا محل تنفيذ هو وآل بيته، بينما عبدالله بن عمر–

رضي الله عنهما – لم ير الخروج، ودعا إلى الجماعة. الحسين من السلف، وابن عمر من السلف، فبأيهم يقتدي السلفي؟، الترجيح جرى فيما بعد، وأزمة الماضي حاضرة هنا!.

بل هناك أمر آخر، أخطر من ذلك بكثير، وأبعد أثراً في الفكر والواقع المتعين، وهو أن التأويل الذي نطق به (السلف) أصبح مقولة تحتمل التأويل، أي أن تأويل التأويل السلفي – بما هو أمر مشروع وضروري، بل لا يمكن تصور عدمه – سينقض الرؤى السلفية الرائجة أو يحد من حديتها. ولأن الأمر كذلك، فإن السلفي يعلن رفضه التأويل، إلا تأويل السلف الصالح!، لكنه يسكت عن تأويل التأويل، وعن موضعة التأويل في سياقه التاريخي بوصفه محكوماً بشرطه التاريخي. يسكت السلفي المعاصر عن تأويل التأويل السلفي، وكأنه لا وجود له، بينما هو لا يخطو خطوة سلفية واحدة إلا به، شعر بذلك أم لم يشعر.

٢ – يرفع السلفي التقليدي راية احترام النص وتحكيمه في الواقع المتعين، وانه يجب على الواقع أن يتشكل بالنص!، وليس العكس، فالنص يحكم ولا يحكم عليه. ولا شك أنها راية براقة، ودعاية رائجة، تأخذ دورتها في الاجتماعي، وتمسك بتلابيب الوعي الجماهيري خاصة. لكن، ما لا تفقهه السلفية التقليدية، أو لا تريد أن تفقهه، أن احترام النص وتحكيمه في الواقع لا يدلف إليه من باب واحد، وإنما أبواب كثيرة ومتفرقة، وربما كان الباب الذي تلج منه هو أقلها قيمة وأدناها جدوى.

إن احترام النص لا يتأتى لمن يتقاصر وعيه عن إدراك الكلي الذي يرمي إليه النص في جزئيته، ولا لمن يجهل أو يتجاهل النصوص الأخرى التي قد يفرض عليه واقعه المتعين أو سياق المنظومة الضيقة أن يتجاوزها. كما لا يتأتى لمن يجهل أن مفهوم النص – أياً كان هذا المفهوم – ليس هو النص ذاته، وأن تفعيل النص في الواقع – بفاعلية بشرية – هو نوع من التأويل، وليست اللغة (النص) استحالت فعلاً أو مادة.

احترام النص لا يعني إغلاقه، وتضييق البعد التأويلي فيه. إن ما يظنه السلفي احتراماً للنص لا يعدو كونه اختصاراً للنص، اختصاراً لمقولات النص، وتحجيماً لفاعليته في بعديها الزماني والمكاني. الإنسان في التصور السلفي هامشي، وفاعليته العقلية – ومن ثم الحضارية – محدودة. أنه لا يصنع مصيره، انه أداة تنفيذ فحسب، وليس ذاتاً مستقلة فاعلة، ذات فاعلية ايجابية في تعاطيها مع الواقعي.

٣ ـ ومما تعترف به السلفية التقليدية – صراحة أو ضمناً – أنها ذات فاعلية واحدة، وفضاء واحد. انها تفترض الواقع المتنوع – أو تتصوره – واقعاً واحداً، واقعاً هي تصنعه في مخيلتها من مفردات تاريخية؛ فتلزم الواقع الفعلي المعقد أن يتشكل به. وهي ترى أن الواقع لا يمكن أن يتشكل الا بفاعلية واحدة محدودة، لا تخرج بحال عن تصوراتها الخاصة والضيقة للفاعلية الدينية التي ترفع من خلالها شعاراتها، وتمارس بها ايديولوجيتها.

والغريب أن السلفية التقليدية تريد للديني أن يفعل في الواقع – كما تتصور الديني، وكما تتصور الواقع – في الوقت الذي ترفض فيه أن ينفعل الديني بالواقع ومفرداته الحية. إنها تتصور الديني الذي تسعى لموضعته في سياق الواقع، وكأنه ذو فاعلية من جهة واحدة فحسب، أي كأنه فاعل لا منفعل، بينما تاريخ الديني يشهد بغير ذلك، بل وتاريخ السلفي أيضاً.

ينتج عن هذه المحدودية في التصور وفي الفاعلية، أن تصبح الخيارات الحضارية محدودة، بل واحدة. وفيما لو طرحت مشروعاً حضارياً – وهو أمر مستبعد، بل يكاد يكون مستحيلاً – فإنه سيكون مشروعاً هزيلاً في بعده التنظيري فضلاً عن التطبيقي، انه سيطرح تجربة يتيمة على كل هذا الثراء التنوعي في العموم الإسلامي. ومن ثم، فالرهان سيكون على فرس واحد في ميدان واحد، والحظ هو سيد الموقف هنا، الحظ من حيث تقاطعات الواقعي إلى أن يصعب التنبؤ بمساراتها.

٤ ـ البعد الأبوي البطركي حاضر في سياقات السلفية التقليدية، مع أنها من أشد الفاعليات الفكرية نفياً ورفضاً لذلك. لكن هذا النفي وهذا الرفض انما هو محصور في التنظيري فحسب، كجزء من تبرئة الذات من جهة، وتوطئة للجماهيري؛ كي يندغم في هذا البعد الأبوي من جهة اخرى.

إن ما نسمعه في مفردات السلفية التقليدية الرائجة، وفي أدبياتها التي ترددها في مسارات الترويض للجماهيري، تشي بالحرص الكبير من قبلها على تعزيز هذا البعد واعطائه مشروعية شرعية!، بل طرحه بوصفه طوق النجاة الوحيد في الدنيا والآخرة، وأن من لم يبارك هذا البعد ويفيه حقه من التوقير والتقديس لاغنه يوشك أن يزيغ.. الخ".

لهذا، عندما تسمع هؤلاء، وتتأمل ما يقدمونه (نصائح) للجماهيري، لا تجد فيه إلا منح مرجعياتهم نوعاً من الحصانة ضد النقد أو المساءلة، والتأسيس لبعد كهنوتي، يظهر أحياناً على نحو واضح في مفردات الأبوية الصريحة التي تطلق – كثيراً – على بعض الاسماء، فضلاً عن الدعوة إلى ثني الركب!) عند فلان أو فلان، بكل ما في هذه الصورة التي تتضح بها هذه الجملة من مهانة وذلة وصغار.

٥ ـ ومن أهم ما يظهر تأزم السلفية التقليدية، أنها تستعيد مقولات التاريخ البعيد المختلف، لواقع آني مغاير، واقع له مكوناته الخاصة، وله ظرفه التاريخي الخاص الذي لايمكن أن يكون هو التاريخ كله. إن السلفية التقليدية تدعي أنها تمتاح من النص المتعالي مباشرة، وأنها الأقرب اليه من جميع زواياه، ومن ثم، فهي تدعي أنها تقوم بموضعته شكلاً ومضموناً في الواقع. وهذه دعوى تتوهمها السلفية أو تغالط نفسها فيها، إذ هي لا تلج إلى النص المقدس مباشرة، مهما ادعت ذلك نظرياً، فالتطبيق يشهد أنها تغرق في التراث السلفي ورؤاه حول النصوص قبل أن تصل إلى النص.

إن المقولات التي تشكل المرتكزات الأساسية في الوعي السلفي لم تؤخذ من النص مباشرة؛ بدلالة أن الجيل الأول لم

يعرفها ولم يتفوه بها، ولو كانت من بدهيات النص لشدد عليها في حراكه الدعوي. من هنا، فالسلفي التقليدي لا يخضع للنص، بقدر ما يخضع لإرث تاريخي ورؤى ضيقة تكونت – تاريخياً – بفعل الحراك الاجتماعي والسياسي آنذاك، بأكثر مما تكونت بفعل النص الذي تتمحور حوله، إذ الاولوية في ذلك الحراك لم تكن للنص، انما كانت للحراك الاجتماعي والسياسي، ومن بعد، يأتي النص مشرعنا لذلك الحراك.

وإذا كان من بدهيات السلفية التقليدية التي لا تتنازل عنها بحال، المفاصلة فيما بينها وبين مخالفيها في الرؤية، فإن المقولات التي تتم المفاصلة بها – ولها – مقولات لم تظهر ولم يتمحور حولها الوعي السلفي إلا بعد التحدي الذي واجهته السلفية في فترة محدودة من تاريخها الطويل، مما يعني أنها مقولات محدودة بظرفها التاريخي الخاص، وليست متعالية فوق التاريخي، كما أريد لها أن تكون فيما بعد، وكما يتردد الآن في التيار السلفي التقليدي.

٦ـ ومما يقتل الفاعلية الإنسانية في الواقع الإسلامي المعاصر أن السلفية التقليدية تجعل من كل جهد يقوم به الإنسان عبثاً؛ لأن الحقائق – في تصورها – أنتجت سلفاً، ولم يبق على الإنسان المعاصر إلا الاذعان في التطبيق، وبقدر الاذعان يكون التفاضل.

الإنسان في التصور السلفي هامشي، وفاعليته العقلية – ومن ثم الحضارية – محدودة. أنه لا يصنع مصيره، انه أداة تنفيذ فحسب، وليس ذاتاً مستقلة فاعلة، ذات فاعلية ايجابية في تعاطيها مع الواقعي.

مهمة الإنسان في التصور السلفي – من حيث الحراك الواقعي المشرعن – أن يحفظ ثم ينفذ، يحفظ المقولات الجاهزة – التي يراد لها أن تمسك بالحقيقة كمنجز سابق جاهز للاستخدام – ثم ينفذها بشكل آلي. إنها أمر وطاعة لا غير. الإنسان فيها فاقد لعقله وحواسه، ينفذ – دون فاعلية حقيقية – متعاليات تاريخية، دون أن يرى الواقع أو يسمع عنه أو يتلمسه، فضلاً عن أن يعقله. لكن، ما لم يدركه السلفي التقليدي، ولن يدركه، أن بين الحفظ والفعل حلقة إنسانية مفقودة أو منفية بقصد، مما يدخل في مدارات الفاعلية الإنسانية. هذا المفقود هو ما يحفظ للإنسان دوره، وهو – أيضاً – ما يحفظ لـ (المحفوظ) فاعليته وللفعل ايجابيته في الواقعي.

ولأن الإنسان في التصور السلفي كائن تافه، محدود القدرات والطاقات؛ يصبح الجهد الإنساني، وما ينتج عنه لا قيمة له، وربما لا حقيقة له، كجزء من الازدراء السلفي للمنجز الإنساني. الفاعلية الإنسانية التي أنتجت هذه الحضارة المعاصرة، والتي تلامس سقف الإعجاز، فاعلية تختصر – لدى السلفي – في موقف سلبي، يتحدد في سطر أو سطرين يهمشان الإنسان.

ومن الطبيعي أن هذا التهميش للإنساني لا يظهر على نحو صريح معلن، وانما يظهر في المواقف التي تضع الوعي السلفي في موضع الاختيار بين ما هو تصور نظري تاريخي ظني ذي بعد تأويلي، وبين ما هو علمي يقيني، لكنه محسوب على المنجز الإنساني المعاصر.

انظر إلى المعالجة السلفية لكثير من قضايا الواقع، ولعلاقة النص الشرعي بالعلم الحديث، تجد أنها معالجة تجنح إلى تأويلات الماضي التي لا تعدو كونها تصورات ظنية. وأخطر ما في هذا انه يتم على حساب يقينيات العلم الحديث. التأويل الآتي من الماضي السحيق هو التأويل الشرعي الصحيح في الوعي السلفي، مهما كانت درجة اصطدامه بالعلم. نحن في عام ٢٠٠٥م لميلاد المسيح – عليه السلام – وهناك من يرى – لا يعدها رؤية خاصة، وانما هي في تصوره شرعية يقينية – أن الأرض لاتدور وليست كروية و.... الخ؛ لأن فلاناً من السلف قال بذلك أو أن هذا هو تأويله للنص. مازال الكثير يريد أن يأخذ علم الفلك عن ابن تيمية أو عن أصحاب أحمد!.

المسألة هنا ليست فردية، وليست مقتصرة على شريحة محدودة لها ظروفها البيئية والعقلية الخاصة، بحيث لا تؤثر في السياق التحديثي العام، وانما هي وعي سلفي ينتظم الجماهيري الإسلامي، ويقدم له دينه على هذا الأساس.انه يزعزع ثقته بالعلم، والأخطر انه يفعل ذلك بتأويل شرعي، أي انه يجعل الوعي الجماهيري في خيار مفتعل بين الشرعي والعلمي. وإذا كان الشرعي – هنا – مؤطراً بالتأويل السلفي، بحيث يصبح التصور السلفي له هو الشرعي ذاته، لا مجرد تأويل ظني له، فإن الضرر سيعود – والفضل للسلفي التقليدي! – على الشرعي في النهاية، ونتائج الخيار ستدعمها معطيات الواقع، والتي هي معطيات علمية، أو– على الأقل – تزداد درجة علميتها كل يوم.

٧ ـ المنظومة السلفية التقليدية، كما تحتفظ بمقولات السمع والطاعة للبر والفاجر والعادل والظالم، تلك المقولات التي يراد لها أن تحفظ النظام المدني المعاصر!، فانها تكتنز – أيضاً – وبصورة أكبر وأبعد تأثراً، بمقولات التبديع والتضليل، والتكفير، بل هذه المقولات هي الهيكل الذي تقوم عليه التصورات السلفية، بوصفها رؤية عقدية بالدرجة الأولى.

ولكون المقولات التصنيفية التي تجنح إلى التبديع والتضليل والتكفير هي التي تنتظم الوعي السلفي في رؤيته للآخر، أياً كان هذا الآخر، فانها مقولات وإن لم يتم تفعيلها في وقت ما، الا أنها تبقى من محركات الوعي السلفي، ومن ثم يسهل استخدام تلك المقولات، لدى كل سلفي، حسب الحاجة الواقعية إليها.

هذه المقولات الاقصائية التي نهادنها فكرياً، تتحول عند ادنى مساس بالواقع إلى إرهاب، إرهاب يختلف في درجته ونوعه حسب درجة الاثارة الواقعية، ولا يمنعه من ذلك مقولات السمع والطاعة؛ لأنها مقولات مشروطة في المنظومة السلفية بتحقق الإسلام، والسلفي التقليدي – كما في السلفية الجهادية – يستطيع الإمساك بأي مفردة عقدية – من بين عشرات المفردات الجاهزة – يكفر بها المجتمع الإسلامي، ومن ثم يستحل – ببساطة – الخروج على المجتمع ونظامه، ويبدأ رحلة القتل والتفجير.

(جريدة الرياض ـ ٢٠٠٥/١/٢٧ ـ ٢٠٠٥/٢/٣)

الرؤية الأميركية تجاه دمقرطة السعودية

محمد علي الفايز

إن مكافحة الإرهاب ـ حسب الرؤية الأميركية ـ وكذلك نشر مفاهيم الحرية والديمقراطية في كل العالم هي محور سياسة أميركا في العالم والشرق الأوسط بشكل خاص. بمعنى أن المحدد في العلاقة ليس بالضرورة المصالح الإقتصادية الأميركية، أو بالأصح ليس منحصراً في مقدار المصالح الإقتصادية الأميركية الآنيّة فحسب.

فهذه المصالح بات ينظر إليها كأحد عناصر الإستراتيجية الأميركية، وليست بالضرورة العنصر الحاسم فيها.

بالطبع فإن العالم بمجمله لم يبتلع أو يهضم هذا (الزعم الكبير) بالنظر الى أن الخطوات المتخذة على الأرض لا تسعف الإدارة الأميركية في إقناع العالم برؤيتها.

يستدلّ المشككون في السياسة الأميركية بحقيقة أن الإقتراب من الديمقراطية لا يعني اقتراباً من السياسة الأميركية، كما أن ذاك الإقتراب لا يكفي لرضا واشنطن، التي لا تعترف بديمقراطية المخالفين لها، أو من تحسبهم في خانة الأعداء.

إيران، التي نالت القسط الأوفر من التهديدات الأميركية ـ كما جاء في خطاب بوش ـ يفترض أن تكون أقرب الى واشنطن بالقياس الى الأردن والبحرين والمغرب وهي الدول الثلاث التي امتدحها بوش لنهجها الديمقراطي؛ فإيران أكثر ديمقراطية من هذه الدول الثلاث، وبوش لا يرى في إيران إلا دولة مستبدة لا يفرق بينها وبين الدول الشمولية؛ بل يرى أن الديكتاتوريات الأميركية الحليفة (كما في السعودية ومصر) أقرب الى واشنطن من إيران. ومن هنا فإن انتهاج الديمقراطية وحده ليس المحدد الوحيد ـ وربما ليس المحدد الأبرز بالرغم من المزاعم الأميركية ـ في سياسة واشنطن الخارجية.

في خطابه عن حالة الإتحاد أمام الكونغرس في ٢٠٠٥/٢/٢، رسم الرئيس الأميركي رؤيته وأعمدة السياسة الأميركية فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط بل والعالم. فكيف ترى أميركا علاقاتها مع السعودية بناء على ما رشح من ذلك الخطاب؟

ذات الأمر ينطبق على لبنان، التي هي أكثر الدول العربية ديمقراطية، شأنها شأن الكويت، واللتان لم ترد الإشارة اليهما مطلقاً. بل ان لبنان قد يصنف أميركياً على أنه أقرب ما يكون للدول العدوة منها الى الدول الصديقة.

هذا يعني بالتحديد، أن السياسة الأميركية الخارجية، وإن وضعت في قائمة أجندتها تصنيف الدول حسب الإقتراب من المفهوم الديمقراطي، والإبتعاد عن الإرهاب، فإنها لا تنظر الى هذا العامل بعيداً عن إطار المصلحة الأمنية والإقتصادية والإستراتيجية الأميركية.

لقد ربط بوش بين مفهومي الحرية والديمقراطية وبين الإرهاب. وبالطبع فإن هذا الربط ليس متعسّفاً، بل هو صحيح؛ ولكن الإشكال والتشكيك يأتي من التعريف الأميركي للإرهاب، والإزدواجية في التطبيق. فحسب التعريف الأميركي يفترض ان تكون المملكة العربية السعودية، وليس إيران، أكثر استهدافاً من قبل أميركا، أولاً فهي أكثر بعداً عن الحرية والديمقراطية في الممارسة والتطبيق وحتى في تقبل المفهوم، وثانياً فإنه خرج من بين أحضانها الفكر المتطرف والمقاتلون الإرهابيون الذين قاموا بتفجيرات ٩/١١ وتورطوا في أحداث أفغانستان والعراق، فضلاً عن تمويل العمليات الإرهابية. قد يقال هنا، إن الحكم إنما بني على السياسات الحكومية، وليس على ممارسات الأفراد، فالمملكة لا تتبنّى (الإرهاب) كسياسة، في حين تقوم إيران بتمويله ـ حسب التعريف الأميركي ـ في لبنان وفلسطين. وقد يقال بأن مصالح أميركا الإقتصادية في السعودية، تجبر الخلل والخطر الناشئ منها.

أيضاً فإن بوش في خطابه عن حالة

الإتحاد، ربط بين التحول الديمقراطي وبين تفريخ الإرهاب، واعتبر نشر الديمقراطية وسيلة حمائية لأمن الولايات المتحدة الأميركية نفسها. وهذا الربط صحيح في مجمله، ونظن بأن هذا الربط يتضمن الفلسفة الأميركية في (نشر الديمقراطية) كما يتضمن فلسفتها السياسية من تحقيقه. فبعد عقود طويلة، كانت فيها الولايات المتحدة تعتقد بأن المصالح الإقتصادية هي الحاكمة، انشغلت خلالها بدعم الديكتاتوريات في كل العالم، وتحالفت معها لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات الإقتصادية، كما هو الحال في السعودية.. اكتشفت أميركا بعد (غزوة مانهاتن!) وكما أشار بوش في خطابه الأخير، أن الديكتاتوريات تصنع المناخ المناسب لنمو الإرهاب، وأن الأخير لن يكون محصوراً في الدولة الديكتاتورية نفسها، بل (تشظّيه) وتنشره في كل أصقاع العالم، كما هو النموذج السعودي البارع اليوم! حيث ينتشر السعوديون على مساحة من الأرض واسعة تطوف بين أفغانستان والشيشان والمغرب ولا تنتهي بدول الخليج واليمن والعراق وحتى المملكة نفسها. ولذا ـ لكي تحمي أميركا أمنها الداخلي ـ كما يتصور صانع القرار هناك ـ فإنه لا بدّ من إصلاح البؤر المفرخة له، وهذا واحد من أركان السياسة الخارجية الأميركية في علاقاتها مع السعودية.

إن إصلاح الوضع السياسي في بعض الأنظمة العربية ودفعها لممارسة شيء من الديمقراطية لم يأتِ حبّاً في تلك الدول المستهدفة، ولا شعوبها، ولا إيماناً بحقوق الإنسان فيها بالضرورة، وإنما هو خطوة أولية لحماية وتحصين الولايات المتحدة وشركائها الغربيات التي استقبلت نتائج الطوفان الإستبدادي من العالم العربي على شكل مجاميع سياسية لاجئة، أو مجاميع جائعة باحثة عن لقمة العيش، وكلا الصنفين غير مرحب بهما اليوم في العالم الغربي.

فالإصلاح السياسي في العالم العربي، وهذا يشمل السعودية نفسها، قد ينظر اليه ـ غربياً ـ كبوابة للإصلاح الإقتصادي الذي يخفف من تدفق العمالة المهاجرة، الشرعية وغير الشرعية؛ كما يخفف من صناعة التطرف المبني على سوء الأوضاع الإقتصادية، الذي ادى الى استقبال حشود اللاجئين السياسيين المضطهدين في بلادهم، والذين ثبت أن كثيراً منهم يميلون الى العمل الإرهابي كوسيلة لإصلاح بلدانهم، او تغييرها جذرياً وفق أيديولوجيات راديكالية متشددة.

المملكة العربية السعودية من جانبها، لاتزال تراهن على (المراضاة الإقتصادية) بدل (التنازل السياسي)؛ أي أنها تريد الإستمرار في سياسة إقتصادية تجلب المنافع بلا حساب للغربيين (البريطانيين والأميركيين) على شكل شراء أسلحة وعقود اقتصادية ونفطية، وسياسة نفطية تظلم الذات والمنتج وتراعي المستهلك الغربي بالتحديد، وسوق استهلاكية بلا ضرائب أو بضرائب قليلة؛ وكل هذا بغية ابقاء السلطة كاملة في يد العائلة المالكة، دون أن يشارك فيها الشعب. وهذه العائلة المالكة، بدت أكثر ليونة اليوم في تطويع الدين لصالح السياسة الأميركية في مجال (مكافحة الإرهاب) والقبول بسيادة ناقصة على أراضيها، وتحميل حليفها الديني تنازلاتها (تعديل بعض المناهج الدينية، وإغلاق الجمعيات الخيرية، كأمثلة)؛ لكن هذه العائلة ليست مستعدّة، للبدء بالمشاركة الشعبية، والتي تتضمن تنازلاً نسبياً للجمهور السعودي وليس للولايات المتحدة بالضرورة، وهي تحاول الإحتماء وراء الخصوصية السعودية الكاذبة، والمجتمع المتخلف، والتدرّج المحمود!

تنسى الحكومة السعودية بأن الأميركيين يريدون المنافع الإقتصادية الى جانب التغيير السياسي، وهذا هو مغزى ما ذكره بوش في خطاب الإتحاد (الحكومة السعودية بامكانها ان ترسخ زعامتها في المنطقة من خلال تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله) وكأنه يدرك سلفاً بأن انكسار السياسة الخارجية السعودية مردّه الى أن السعودية لم تعد تمثل النموذج الإقتصادي ولا السياسي في المنطقة، وأنها بالتالي لم تحظ بالدعم السياسي الأميركي مما جعل سياستها الخارجية ضعيفة الفاعلية في المحيط الخليجي والعربي والإقليمي والدولي. كما ينطوي التصريح، على حقيقة أن الولايات المتحدة، رغم رضاها عن النهج السعودي الإقتصادي المتعلق بالخارج (النفطي تحديداً) إلا أن هذا النهج لن يكون مقابل ثمن مكافحة الإرهاب محلياً عبر بوابة الإصلاح السياسي ـ ولو كان الأمر بشكل متدرج.

هذه هي رسالة بوش لحلفائه السعوديين، وعليهم أن يفهموها ويدركوها، وأن لا يعتقدوا بأنهم بانتخابات بلدية هزيلة قد ضحكوا على أذقان شعبهم وعلى ذقن بوش نفسه وإدارته حين يستغربون تصريحات بوش ـ حسب تصريح عضو مجلس الشورى المعين عبد العزيز الفايز في ٢٠٠٥/٢/٣ ـ في الوقت الذي تستعد فيه المملكة لاجراء أول انتخابات بلدية في تاريخ البلاد؛ وأن ذلك دليل (على ان المملكة سائرة في خطة الاصلاح التي رسمتها لكن هذا امر لا يحدده رؤساء دول اخرى حتى ولو كانوا اصدقاء نعتز بصداقتهم) أو بالقول أن (الرئيس بوش يعرف ان عملية الاصلاح تحتاج الى وقت).

قد لا تستهدف الضغوط المملكة في الوقت الحالي، بقدر ما تستهدف سوريا وإيران، لكن مصير المملكة والعائلة المالكة معلّق على الإصلاحات الداخلية التي ينشدها كل مواطن. كما أن مصير العلاقات السعودية الأميركية معلق عليها، وهي العلاقات التي تراهن السياسة السعودية على إعادتها لسكّتها القديمة بذات الوسائل التي اعتادتها (مصالح اقتصادية مقابل بقاء في السلطة).

الانتخابات البلدية خطوة متأخرة في عملية الاصلاح

تغيير معادلة السلطة ضمان الاستقرار والوحدة

محمد الشيخ

لن يكون بمقدورنا الحديث عن أوجه شبه بين الانتخابات العراقية والانتخابات البلدية في السعودية، فما يجري في الاولى هو اعادة صياغة دولة بأكملها، وقد تكون التجربة العراقية هي الوحيدة في العصر الحديث التي تشهد أكبر عملية تصحيح لمعادلة السلطة، حيث يجري التوسل بأدوات ديمقراطية من أجل تحقيق التوازن داخل الدولة وتوزيع الحصص السياسية وفق معطيات سكانية وسياسية محسوبة بإتقان تعكس نفسها بجلاء في العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع.. هناك دول شهدت إعادة صياغة لمجمل هياكلها ولكن إنتهى الحال الى تفككها الى أجزائها الاولى، كما حصل في دول المعسكر السوفيتي، ومثالها البارز يوغسلافيا. في أفغانستان أيضاً سقطت الدولة وتفسخت هياكلها ولم تتفكك الى أجزاء، فق جرى استبدال كل أوجه الدولة وأجهزتها في إطار عملية صياغة للدولة ولكن ليس على أساس تغيير دراماتيكي في التوازنات الداخلية القبلية والسياسية والمناطقية، والسبب في ذلك يعود الى التوطؤات الداخلية في افغانستان والحائزة على مورد اجماع بين الطيف السياسي والقبلي الافغاني.

إن الاختلال السياسي في العراق بلغ درجة كارثية بحيث تطلب الحل عملية قلب تام لأسس النظام السياسي القائم وارساء قواعد جديدة للحكم تقوم على الاعتبارات الداخلية السكانية والانتماءات المذهبية والقومية، أي وفق التنوع الداخلي بكافة أشكاله.

في السعودية هناك مشكلة حكم، وهناك أيضاً اختلال عميق في معادلة السلطة، ولربما يمكن العثور على أوجه شبه بين نظامي الحكم في العراق والسعودية من حيث احتكار فئوي للسلطة، واستئثار منطقة ومذهب بمقدرات الدولة، وبالتالي فإن الحاجة الى صياغة جديدة للنظام السياسي تظل قائمة على الدوام.

إن البون شاسع بين مؤديات الانتخابات العراقية والانتخابات البلدية في السعودية، ففي الاولى تجري عملية تقاسم فعلي للسلطة، ويتحقق مبدأ المشاركة الشعبية في النظام السياسي، بينما الأمر في الانتخابات البلدية السعودية مختلف، حيث يفسح الطريق لحد أدنى من المشاركة الشعبية في صناعة قرارات غير مصيرية وغير سياسية، وانما مقتصرة على الحدود المدنية الخدماتية. في واقع الأمر، أن الانتخابات البلدية في السعودية خفّضت التطلع السياسي لدى القوى الشعبية عن طريق نقل المطالب الاصلاحية من الحيز السياسي الوطني الى الحيز الخدماتي المدني المناطقي. فبينما ناضلت القوى السياسية الوطنية من أجل الدفع باتجاه اصلاح النظام السياسي، ووضع دستور واضح وفعّال، وتشجيع الانتخابات على المستوى الوطني وتحديداً في اختيار أعضاء مجلس الشورى، فإن الانتخابات البلدية قلّصت مجال الهامش الاصلاحي، مستبعدة الى حين الحديث عن إصلاحات أخرى في مجالات ذات صفة وطنية.

صحيح أن الطبقة السياسية تدرك تماماً أن المكبوت الاصلاحي يتسرب بقدر ما في البرامج الانتخابية التي يعلن عنها المرشحون للمجالس البلدية، وبالتالي فهم يتجاوزون الحدود المرسومة لمثل هذه الانتخابات، وهو ما يفسر الى حد ما القيود المفروضة على نشاط المرشحين، ومدة الحملات الانتخابية، وحتى المناشط التوعوية الخاصة بالانتخابات. ولكن من الضروري أيضاً الفات الانتباه الى أن أوضاعاً سائلة كالتي تعيشها المنطقة والعالم وخصوصاً فيما يرتبط بتشجيع العملية الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط، ستفضي الى خروج القطار السياسي عن سكته المقررة، ولن يكون بمقدور الطبقة السياسية في السعودية أن تكبح التطلع الاصلاحي لمديات طويلة.

لعل من الاشارات الخطيرة التي يمكن ان تنبّه اليها الانتخابات البلدية في السعودية أنها قد تكرّس النزعات الفئوية والاقليمية، كون الانتخابات تبدأ من منطلق مناطقي، وبالنظر الى مشاعر الغبن والاضطهاد التي تعيشها كثير من المناطق، فإن وجود مثل هذه الفرصة يلبي بعضاً من المشاعر المقموعة وأيضاً الطموحات السياسية المغيّبة لعقود طويلة، فيما يعرف لبنانياً بفترة الاستحقاق.. فالجميع يحاول أن يدخل الحلبة بأكبر قدر من التجهيزات الثقافية والاجتماعية والمادية، والسعي لتعبئة الشارع بصورة شاملة للعبور نحو المشاركة السياسية.

الانتخابات البلدية قد تكون مسلوبة المفعول السياسي ظاهراً وراهناً، ولكنها بالتأكيد تختزن مؤديات سياسية كبيرة في المستقبل القريب، فالذاكرة الاصلاحية والوعي الشعبي بهذه الذاكرة يجعل من المستحيل الانشغال بالادنى عن الاعلى خصوصاً وأن فرص تحقيق الاخيرة لم تنعدم تماماً، فظروف الداخل والخارج لا تكف عن دعم المسار الاصلاحي وستجبر الطبقة السياسية على الاستجابة طوعاً أو كرهاً لعملية إصلاحية غير متوقفة، وإن دسّت اليها من يحاول إبطاء حركتها او تعطيلها مؤقتاً.

لقد نجحت العائلة المالكة ظاهراً ومؤقتاً في تغيير المشهد الاصلاحي الوطني منذ اعتقال رموز التيار الاصلاحي العام الماضي، وكان ذلك إيذاناً بتنفيذ أجندة إصلاحية زعماً مصممة حسب المقاييس والمواصفات السلطوية، وقد حققت بلا شك العائلة المالكة بعض أغراضها من عملية وصفت بأنها خزي على جناح الامير عبد الله الذي برز للعالم الغربي بوجه اصلاحي ثم خانته لياقته السياسية والادارية في أن يدافع عن إثم اقترفه الجهاز الامني بضربه التيار الاصلاحي.. فهذا التيار ساهم في إعادة اللمعان الى صورة السعودية في الخارج من خلال الاداء الراشد لرموز الاصلاح الوطني في السعودية، حين نبّه هؤلاء وسائل الاعلام والحكومات الغربية الى أن في هذا البلد تياراً شعبياً واسعاً يبارك الاصلاح وينبذ العنف، وأن وسائله في الاصلاح تماثل وسائل المصلحين في العالم الغربي كونها سلمية وديمقراطية وراشدة.

يبقى أن الانتخابات البلدية قد تحقق بعض التقدم في العملية الاصلاحية، ولكن ستكون مجرد بداية متأخرة في العملية الاصلاحية الوطنية، وفي الوقت نفسه سيظل تغيير معادلة السلطة هو المطلوب في عملية الاصلاح، من أجل توفير ضمانات حقيقية للاستقرار والتعايش والوحدة.

نظرة استشرافية للإنتخابات البلدية:

التصويت للقبيلة والمذهب والمنطقة

د. خالد الرشيد

عمّا قريب ستبدأ أولى مراحل الإنتخابات البلدية (نصف المعيّنة). وبغض النظر عن الموقف الأولي منها والذي يصل الى حد المقاطعة لها من قبل فئات اجتماعية ونخبوية كثيرة، وبغض النظر عما ستحققه من نتائج قليلة أو كثيرة من جهة تحسين الأوضاع البلدية للمواطنين، فإن هذه المقالة تحاول قراءة الحدث عن كثب، وتلمّس مسارات الناخبين والمؤثرات التي يتعرضون لها والتي ستنعكس على نوعية المرشحين الذين سينتخبونهم. نقول هذه محاولة أوّلية، وقد تكون في بعض جوانبها قراءة ناقصة لمؤشرات الإنتخاب في مناطق المملكة المختلفة، ولمستقبل يميل الى الغموض، وذلك بناء على ما توفر من معلومات.

مؤشرات الإنتخابات البلدية في نجد

أفشت حملة المواقف المستعلنة في منتديات الإنترنت وتجمعات الناخبين في المنطقة الوسطى بما فيها الرياض والتي ستبدأ الإنتخابات منها، قبل أن تعمّم على المناطق الأخرى لاحقاً، أفشت أن العصبية القرابية والدينية هي المحدد الأول في قرار الناخبين، وربما كان المحفّز الأول لهم على التسجيل ابتداءً في الإنتخابات.

والرياض باعتبارها العاصمة، تتمثل فيها الكثير من الأطياف القبلية والمناطقية، فقد جلبت عملية التحديث الى الرياض فئات اجتماعية انتبذت لها حواري خاصة بها، أي أنها جاءت بعصبيتها من القرية والريف والبادية الى حيث المركز. فهناك أحياء لكل قبيلة تقريباً؛ وأحياء لكل عصبة قروية قادمة من الخارج (من بريدة مثلاً).

ورغم ان البعض يعتقد بأن في الرياض أحياء تمثلت فيها فئات متقاربة طبقياً من الأغنياء أو من مسؤولي الدولة، أو من النخب المتعلمة.. إلا أن الظاهرة العامّة هي أن المدينة قد تناهبتها العصبيات منذ سني تخطيطها الأولي.

وببقاء هذه العصبوية القبلية والدينية والقروية والمناطقية، ولأن الإنتخابات بلديّة، ترعى التقسيمات بغرض تقديم الخدمات.. فإنه لا يبدو مستغرباً أن تتفجّر تلك العصبيات في حمّى تنافسية من أجل إيصال مرشحين يمثلون تلك العصب، التي يتخالف بعضها ويتحالف بعضها الآخر في عملية جديدة على المواطن السعودي لم يألفها من قبل.

هناك أحياء يسكنها جنوبيون، هم في كثير منهم من قبيلة يام، إسماعيليو المذهب.. وقد تقدّم ثلاثة مرشحين في ثلاث مناطق انتخابية في العاصمة. وقد قام هؤلاء المرشحون بعقد اجتماعات لتحشيد الناخبين على أساس عصبوي قبلي، فافتتحت المخيمات وانطلقت موائد الطعام، بغية مساندة المرشحين كل في منطقته الإنتخابية.

هنا، انطلقت الدعاية الدينية المضادّة، لتحرّم إعطاء الصوت لهؤلاء الكفرة (الذين لا يولّون ولا يُتولّون).. وقدّمت سلسلة من المرشحين المأمونين دينياً. لم تواجه (العصبوية اليامية) على أرضية قبليّة، فتلك معركة غير مأمونة الحسم والنتائج، وقد لا تكون مأمونة سياسياً، أما مواجهتها بعصبية دينية ـ وهابية، فذلك أدعى الى محاصرتها من خارج حريمها المذهبي، خاصة وأن التشكيك والطعن الديني مقبول رسمياً ولكن القبلي غير مقبول! غير أن هناك من يعتقد، بأن هذه المكافحة الدينية لن تجدي نفعاً، إن كان اليامون من ناحية العدد مؤهلين لانتخاب مرشحهم، فالإعتماد هنا محصور على صوت الناخب اليامي، وليس على صوت الناخب المذهبي المضاد الذي ندرك اتجاهاته الأخرى.

الملاحظة الأخرى، هي أن بعض الناخبين حاولوا الإستفادة من الروابط الدينية ـ السلفية للتسامي على الرابطة القبلية؛ فمن لا تسعفه قبيلته، قد تسعفه انتماءاته الدينية ـ الحركيّة؛ ولذلك ظهرت علينا أسماء تذكّر المقترع، بأن المرشح الفلاني إنسان متديّن، وفاعل في الهيئة، أو في لجنة الشباب المسلم أو ما أشبه. وقد لا يكون هذا كافياً، ما لم يقف أحد المشايخ المعروفين الى جانب هذا الناخب أو ذاك لتزكيته، وقد فعل الكثير من المشايخ ذلك.

بعض المشايخ وقفوا الى جانب مرشحين على أساس ديني/ عقدي، وبعض المشايخ اتهموا بالوقوف الى جانب مرشحين لا يمتلكون الكفاءة ولكن ينتمون الى نفس القبيلة أو القرية التي جاؤوا

فجرت الحملات الإنتخابية البلدية السعودية من جديد موضوع الهوية الوطنية، والهويات الفرعية القبلية والمذهبية والمناطقية المقابلة، وموضوع استثمارهذه الأخيرة في العملية الإنتخابية، الى حد أن البعض رأى أن (تعيين) الأعضاء حكومياً أرحم من انتخابات فئوية.

منها.

هناك بالطبع مرشحون مقربون للسلطة وأجهزة الأمن، وآخرون ينتمون الى سلك رجال الأعمال، وهؤلاء يعتمدون على الدعاية الإنتخابية في الدرجة الثانية بعد اعتمادهم على خلفياتهم القبلية والمناطقية، وقد أضاف بعضهم إليها (ديكوراً) تجميلياً يتمثل في دعم أحد المشايخ يقوم بالتزكية ويشرح أفضال المرشح ونضاله الخيري السابق!

بعض المرشحين الليبراليين حاولوا إعلان تميّزهم بصورة او بأخرى، وإن بدت ليبراليتهم أضعف من أن تقاوم إغراء القبلية، لكن القبليّة من وجهة نظرهم أخف من (الدينية/ الوهابية).. وظهرت دعوات تفيد بأن هذا المرشح أو ذاك متحرر، وأنه سيسمح للمرأة بقيادة السيارة (وهذا خارج عن اختصاصه أصلاً) أو أنه سيفتح دور سينما بعضها خاص للعزاب والآخر خاص بالمتزوجين!، على أمل وجود جيل شبابي لم تقتنصه الوهابية بمخالبها يمكن أن تستثيره مثل هذه البرامج، أو على أمل وجود شريحة من الناخبين ضاقوا ذرعاً بالإنتماءات الفرعية ويبحثون عن مخرج منها الى فضاء أرحب.

القبيلة ستنتخب، هذا لا شك فيه.

والمذهب سينتخب كذلك.

والقرية والمنطقة ستنتخبان بصورة أو بأخرى.

وستتداخل هذه الإنتماءات مع الدعاية الإنتخابية القائمة على الصرف المالي ـ كما هو واضح ـ لترجح أحدهم على الآخر. وستكون الكفاءة ـ ربما ـ أقل العناصر تأثيراً في هذه العمليّة، اللهم إلا كمرجح أولي من جهة تحديد من يكون مرشح القبيلة والمذهب وغيرهما. ولقد وجدنا الكثير من المرشحين لا يحملون مؤهلات علمية بالمعنى المتعارف عليه، كدراسة الإبتدائية أو المتوسطة (بعضهم رفض ذكر مؤهله التعليمي)، في حين أن أعمار المرشحين تميل في أكثرها الى التصاعد ٥٠ سنة فما فوق.

مؤشرات الإنتخابات البلدية في الشرقية

ستختلف الصورة ـ وقد تكون بنسبة غير قليلة ـ في كل من المنطقتين الشرقية والغربية.

في الشرقية نجد أن الشيعة، في محافظات القطيف والأحساء والدمام، قد أقبلوا على التسجيل في الإنتخابات بأعداد غفيرة، وشهدت المراكز الإنتخابية الشيعية في القطيف بالذات ـ وحسب الإحصاءات الرسمية ـ أعلى نسبة تسجيل على الإطلاق على مستوى المملكة. لم يكن السبب في ذلك إيمان المواطنين الشيعة بهذه الإنتخابات الجزئية المحليّة للبلديات، فمعظم المواطنين في المملكة يرونها خطوة دون المستوى بكثير؛ لكن المواطنين الشيعة شعروا ـ فيما يبدو ـ بأن الإنتخابات تشكل تحدّياً خاصة بالنسبة لهم، من جهة (إثبات حضور الذات المقموعة) والتي تعرّضت ولاتزال للتهميش السياسي والإجتماعي والثقافي منذ قيام الدولة السعودية.

إن المشاركة في الإنتخابات تستهدف استعلان الذات أولا وقبل كل شيء، فـ (نحن هنا) وعددنا ليس صغيراً أو (لا يمكن تجاوزنا) بالأدوات الإنتخابية، وإن تمّ بالأدوات القهرية. ولهذا، وحسب المعلومات المتوفر، فإن مناطق الشيعة ـ دون سائر المملكة ـ شهدت حملات تثقيفية كبيرة بشان الإنتخابات وأهدافها وأهميتها، كما شهدت تنسيقاً في كل المدن والقرى لجلب الناخبين، وتحركت ماكنة المذهب الثقافية لتعقد الندوات وترشد المصلين وتدعو الأبعدين والأقربين وتوفر الحافلات وتقلّص من المشاكل لدفع أكبر عدد ممكن الى صناديق الإقتراع.

يمكن النظر لمشاركة الشيعة في الإنتخابات البلدية ـ رغم ضآلة الفائدة منها ـ على أنها ردّة فعل على سياسة التهميش التي امتدت لعقود؛ فالذات المقموعة انفجرت (سلماً) لتسجّل حضورها، ولتؤسس لمشاركة قادمة في ماكنة السلطة العليا.

بالطبع، فإن الحكومة ممثلة بأجهزتها الأمنية، لم يرق لها (التحشيد الشعبي)، وكأنها ـ حتى في هذه الإنتخابات الجزئية، تريد التخفيف من اندفاع مواطنيها الشيعة، أو كأن ذاك استفزّها في أمرٍ هي قررته ابتداءً. ولذلك قامت بمنع التجمعات والندوات السياسية التثقيفية التي تعبر عن صميم (الثقافة الوطنية) المراد استزراعها ولو ببطء في المجتمع السعودي.

لم تكتسب الإنتخابات في الوسط قيمة كبيرة لدى التيار الديني السائد ـ السلفي؛ فالإنتخابات مكروهة وبدعة مستحدثة؛ وبالتالي كان الدخول في مضمارها محدوداً وعلى استحياء، بالرغم من ضخّ بعض المحفّزات مثل: العلمانيون الملاحدة والكفرة سيصلون الى البلديات. فالأصل ليس القناعة بالإنتخابات كمبدأ، أو كأداة لتحسين الأداء، بقدر ما هي أداة لاستبعاد الآخر. وهنا يستخدم الدين كعامل إقصاء، وكمحدد ـ كما القبيلة ـ انتخابي أساسي، كما هو محفّز أساسي باتجاهه.

أراد متطرفو السلفية في معقلها (نجد) تحفيز المعتدلين السنّة في المنطقة الشرقية باتجاه الذهاب الى صناديق الإقتراع حتى لا يسيطر عليهم الكفرة الروافض، واشتغلت منتديات الإنترنت، ورسائل الجوال لدفعهم من ذات الزاوية، لا عن قناعة بالإنتخابات كمبدأ او وسيلة، بل كدفاع وحماية للذات. وقد عاب بعض المتطرفين على سنّة الشرقية أنهم (نائمون في العسل) وأنهم جهلة، وطالب المشايخ بالقيام بحملة لتوعيتهم وتثقيفهم دينيّاً، لأنهم لم يتحسسوا الخطر بما فيه الكفاية!

بالنسبة للشيعة فإن المذهب سينتخب في الدائرة الأوسع.

وفي الدائرة الأضيق، فإن المرشح تتحكّم به دوائر متعددة، فيجب أن يكون ملتزماً دينياً، ثم يجب أن يكون كفوءاً، ثم تأتي الإنتماءات السياسية ضمن الدائرة الشيعية.

هنا قد يخسر الليبرالي غير الإسلامي معركته.

وقد يخسر غير المنضوين لتيار سياسي، أو محسوبين عليه معاركهم.

وقد تجد بعض العوائل المشهورة لها فرصة من خلال الإعتماد على العصبيّة العائلية والمكانية (محلّة). والأقرب أن القرى ستكون أصواتها حاسمة أكثر من القطيف نفسها. وقد لا تأتي الإنتخابات بأيٍ من الوجوه العائلية القديمة، نظراً للتغيرات الشديدة التي طرأت على المجتمع الشيعي في الشرق، ولغلبة العصبية المذهبية على العصبيات العائلية.

لكن كل هذا لا يلغي حقيقة أن المجتمع الشيعي وبالنظر الى نضجه السياسي المتقدم قد يفرز مساومات انتخابية، تعطّل التأطيرات التي ذكرناها سابقاً. وهناك حسبما نسمع إشارات الى هذا، من بينها دعوات للتنسيق مع القرى السنيّة المجاورة لتصعيد مرشح منها مثلاً.

وفي المجمل فإن القوة الإنتخابية بين الشيعة ليست في طرف واحد، حتى بين رجال الدين، كما بين التيارات السياسية، ولهذا فإنه بدون مساومات وتفاهمات مسبقة، فإن الصراع على كراسي المجالس البلدية سيكون شديداً ومعقداً.

يجب أن نلتفت هنا الى أن المرشحين الشيعة هم أكثر شبابية وأكثر تعليماً وكفاءة في الجملة. فأغلب المرشحين لا تتجاوز أعمارهم الأربعينيات، ومن غير المحتمل أن ينجح ولو مرشح واحد لا يحمل شهادة وخبرة مشهودة.

بالطبع فإن المنطقة الشرقية في الجملة تتقاسمها انتماءات قبليّة ومناطقية؛ ويعتقد أن مرشحين من أصول جنوبية سيأتون بمرشح لهم في الإنتخابات، بالنظر الى كثافة المهاجرين الى المنطقة. في حين أن القبيلة ستنتخب في قرى ومدن أخرى تمتد من الحدود الكويتية ولا تنتهي إلا عند الحدود اليمنية.

في المنطقتين الشمالية والجنوبية، وبعض محافظات المنطقة الوسطى، كحائل، فإن القبيلة ستنتخب، قبل أي أحدٍ آخر، ومن المحتمل جداً أن تقترع القبيلة لإيصال أحد مرشحيها قبل أن

تجري الإنتخابات. ستتمازج الإنتماءات القبلية بمناطق السكنى (المدينة أو الهجرة) لتحدد الفائز القبلي.

مؤشرات الإنتخابات البلدية في الحجاز

أما في الحجاز، المنطقة الغربية، فالمسألة أكثر تعقيداً فيما يبدو.

هناك ثلاث دوائر تتجاذب الناخب.

الدائرة الأولى - وهي الدائرة القبلية، وتقابلها الدائرة الحضرية؛ فهناك ما يمكن تسميته ببدو الحجاز، اي القبائل القاطنة على ضفافه أو في داخله، وتشمل الدائرة القبلية الهجرات القبلية الوافدة من الجنوب سواء في جدّة أو الطائف. وهذه كلها تقريباً ستصوّت للقبيلة ما لم يستحضر العامل الديني، المذهبي لسبب أو آخر. وستصوت بالدرجة الثانية إن قصُر العامل القبلي، الى الإنتماء المناطقي.

الدائرة الثانية - وهي الدائرة المناطقية - المذهبية، وتشمل النجديين المقيمين في المنطقة الغربية، وبالخصوص المدينة المنورة، والى حدّ ما جدّة. فهؤلاء لهم تميّز عن باقي فئات المجتمع: فهم ليسوا حجازيين بالمعنى المتعارف عليه، وفي الوقت نفسه يميّزون أنفسهم دينيّاً عن بقية السكان. أصوات هؤلاء ستكون ضمن مراكزهم الإنتخابية، أي ستميل الى انتخاب ذي الهوية (النجدية - السلفية)، وضمن هذه الدائرة سيكون التنافس كما في نجد على أسس ديني/علماني؛ أو على أساس قبلي؛ أو على أساس الجذر المحلّي (البلدة التي كان ينتمي اليها ضمن خارطة نجد). يفترض أن يكون المحفّز لدى هذه الفئة أكثر من غيره، لكونها تشكل أقليّة في محيطها وتسعى لإثبات جدارتها، وكذلك لوجود احتكاك مذهبي لازال فاعلاً بينها وبين السكان الأصليين (الحجازيين). ومن شبه المؤكد، أن الإنتماءات المذهبية - خاصة في المدينة المنورة - ستكون فاعلة لدى هذا التيار، إذ من المرجح أن يصوت الحجازيون الذين انتموا الى الوهابية الى أول مرشح مذهبي من جنس انتمائهم يلقونه أمامهم.

الدائرة الثالثة - وهي أكثر تعقيداً وتشمل الحجازيين الحضريين الذين يعتزّون بهويتهم الخاصة (المناطقية والمذهبية) فأصوات هؤلاء ستتمحور في انتخاب حجازيين من نفس توجهاتهم. وبالرغم من أنهم يمثلون أكثرية سكانية وبالتالي إنتخابية، إلا أن هذه الأكثرية متشظّية، وبعضها لا يؤمن بالإنتخابات أصلاً، كونها (مهزلة) لا تستجلب أية اهتمام، ولم تحفّز هذه الأكثرية - حتى الآن - مشاركة الفئات الأخرى.

الأكثرية هذه لا يوجد لها مركز استقطاب واحد يديرها ويبلور إرادتها. وذلك - في أحد وجوهه - يمثل انعكاساً لتشظّي النخبة الحجازية نفسها. فالمركزية الدينية لاتزال ضعيفة، وقد أُصيبت بنكسة بعد وفاة السيد محمد علوي المالكي رحمه الله في رمضان الماضي، ووجهاء الحجاز مقسّمون في اتجاهين: سلطوي ومعارض؛ والعائلات الحجازية تتنازعها - فيما يبدو - عوامل الإرث الثقافي الخاص بها، والمكانة المالية والتجارية التي تتمتع بها، والتي لا تغري الكثيرين بالإنخراط في اللعبة الإنتخابية - ربما بعكس ما يجري في المنطقة الوسطى، أي تثمير المال سياسياً.

إن صدقت هذه القراءات، فإن قائمة الفائزين ستكون خليطاً غير متجانس من المرشحين؛ من حيث الإنتماءات القبلية والمناطقية والطبقية والسياسية. وبالرغم من أن هذا أمرٌ طبيعي، إلاّ أن المفاجأة قد تكون تدنياً كبيراً في نسبة الحجازيين الحضريين الأصليين في مقاعد المجالس البلدية.

ملاحظات عامّة

الملاحظة الأولى:

لا يشكل التكتّل الإنتخابي المستند الى العصبيات الدينية والقبلية والمناطقية خطراً، أو بالأصح زيادة في الخطر، على ما يمكن تسميته تجاوزاً بالهوية (الوطنية السعودية). فهذه الأخيرة مفقودة في الأصل، وما الإستناد الى غيرها وبالكثافة التي انطلقت حتى الآن إلا دليل على ذلك الغياب. فالإنتخابات إنما منحت فرصة لكي تنكشف تلك العصبيات، لا أن تطوّرها. إن الحضور الفاقع للهويات الفرعية في الإنتخابات لا يعني سوق المجتمع إليها أكثر مما هو قائم، بل إن ذلك بداية لتجربة - رغم ضآلتها - لإعادة اللحمة من جديد على أسس أقوى وانتماءات أوسع. وسواء كانت انتخابات بلدية نصفية أو شورية، فإنها الخطوة الأولى باتجاه إعادة لحم المكونات الإجتماعية في المملكة. هذا التذرر الوطني - إن صح التعبير - قد يتخفف من غلوائه، في حال استمرت العملية السياسية ولم تتوقف، بمعنى إذا ما اتخذت خطوات أخرى سريعة لاحقة مثل: توسيع هامش الحريات، وانتخاب مجلس الشورى، وإعادة مأسسة الثقافة المحلية على أسس وطنية، عبر توسيع هامش الحرية، وتوسيع حرية التعبير الديني والسياسي، وقيام مؤسسات المجتمع المدني. أما إذا توقفت هذه الخطوات، أو تلكأت وجرى تمطيطها زمنياً، فإن مسار تعزيز الهويات الخاصة سائر باتجاه التعمّق كما هو عليه الحال الآن. ربما يكون فشل الحكومة فيما ذكر أعلاه المحفّز الأبرز باتجاه التشظّي الإجتماعي والسياسي، وليس بسبب الإنتخابات بحدّ ذاتها.

إن الآمال بتطوير التجربة الإنتخابية ضعيفة للغاية في المدى المنظور؛ وهذا ما يخشى منه أصلاً، كونه الخطر الأكبر الذي يهدد السلم المجتمعي ووحدة الدولة، وإذا ما استمر الحراك الرسمي رتيباً متثاقلاً كما هو الحال اليوم، فإن هذه التجربة الصغيرة ستضيع في زحمة الأحداث، وستغرق المملكة بأسرها في شراك العصبيات والجهويات والفئويات والمذهبيات. وللأسف - مرة أخرى - فإن هذا هو الأقرب الى الحدوث حتى الآن.

الملاحظة الثانية:

يمكن النظر الى الإنتخابات البلدية من زاوية أخرى، وهي في مدى قدرتها على خلق حراك سياسي - إجتماعي. ما ظهر حتى الآن من حملات انتخابية وترشيحات وتسجيل ناخبين، لا يفيد بأن الإنتخابات البلدية قادرة على إحداث حراك حقيقي. فالحكومة من جهتها لا تستهدف من التجربة الإنتخابية إلا إرضاء حلفائها الأميركيين، والى حد ما دغدغة العواطف المجتمعية بتمثيلات فئوية زائفة، قد ترتدّ عليها في المستقبل، كما هو الحال فيما يتعلق بالإعلان عن زيادة أعضاء مجلس الشورى الى ١٥٠ عضواً معيّناً.

لم يظهر حتى الآن أن القوى السياسية الوطنية النشطة متفاعلة مع هذه الإنتخابات. نعم تفاعل معها المذهب، والقبيلة والمنطقة، ولكن بحدود ولأهداف مختلفة ومتناقضة، لكن القوى السياسية لم يغرها المشروع الإنتخابي منذ الإعلان عنه، فالمولود الحكومي كان أقل مما ينتظر منه، من جهة الإصرار على تعيين نصف أعضاء المجالس البلدية، وغياب خارطة الإصلاحات (أي ما تنوي الحكومة القيام به) أو من جهة الصلاحيات التي ستتمتع بها المجالس البلدية. بل أكثر من هذا، فإن الحكومة لم تكن راغبة في تسييس المجتمع وإيجاد حراك فيه، فخفضت مدّة الحملات الإنتخابية الى أقل من أسبوعين!، وضايقت التجمعات وحملات التثقيف السياسي بكل الوسائل الممكنة، فضلاً عن تغييب كبير لموضوع الإنتخابات عن الإعلام المرئي والمسموع والى حد ما الصحافة التي كان تفاعلها معه محدوداً، وهذه كلها كان يفترض منها أن تخلق أجواءً سياسية حيويّة، يمكن التأسيس عليها في المستقبل في البناء الإصلاحي.

الملاحظة الثالثة:

اذا اعتبرنا المرشحين بمختلف توجهاتهم ضمن نطاق تعريف النخبة بمعناها الواسع؛ فإنه يمكن القول حينئذ، ومن خلال الحكم على سلوك المرشحين الذين يستقوون بالقبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة والمنطقة والمحلّة، أنهم كانوا في مجملهم (نخباً فئوية) تسعى لتسييس تلك الإنتماءات وتعميقها ومن ثم تثميرها لتحقيق مصالحهم الخاصة أو الجهوية. قد يحمل هذا الحكم شيئاً من القسوة المبالغ فيها، فالغرض هنا توصيفي بحت؛ لكن الواقع يتحدث عن غياب أيّة أطر سياسية يمكن الركون إليها (أحزاب وجمعيات سياسية) لحشد الناخبين وفق برامج ذات محتوى وإطار وطنيين؛ بل أن المجتمع السعودي يفتقد ـ كما لم يفتقده أي مجتمع عربي أو إسلامي آخر نعرفه ـ الحدّ الأدنى من مؤسسات المجتمع الأهلي المستقلة. في مجتمع تغيب فيه الروابط الوظيفية والسياسية، لا يبقى أمام الناخب كما المرشح سوى الروابط التقليدية يتكيء عليها ويتفاعل معها.

فمجتمع بلا أحزاب وبلا جمعيات سياسية وبلا مؤسسات مجتمع مدني، وبلا ثقافة وطنية، وفي مجتمع ممزق طائفياً، هو ـ من الناحية الفعلية ـ مجتمع يمثل أرضاً خصبة جداً للتفكك الإجتماعي والسياسي، لا يحميه من ذلك شيء، ولا يتوقع من هكذا مجتمع أن يفرز ـ عبر صناديق الإقتراع ـ مرشحين وطنيين، طالما أن النخبة السياسية والدينية القابضة على السلطة، هي بالضرورة وبالفعل نخبة طائفية مناطقية. لا توجد في المملكة أية مصدّات ولو صغيرة يمكن الإتكاء عليها لإعطاء منتج وطني (مرشحين يمتلكون الأهلية لخدمة شرائح أوسع من شرائح ينتمون اليها).

يظنّ بعض الناخبين والمرشحين، أن الإنتخابات البلدية ما هي إلا وسيلة (لتحصيص خدمات الدولة) وكأن بعضهم ينتظر وصول مرشّحه، ليحصل الى حقّه في قطعة أرض، أو واسطة تخوله الدخول الى مستشفى، والحصول على مقعد في الجامعة أو وظيفة في مركز مرموق. وهذا التفكير ـ الطبيعي في الظرف السعودي الحالي ـ ما هو إلا امتداد لما هو قائم في جهاز الدولة العلوي، ونظرة الجالسين على مراتبه.

المرشحون، الذين سينتخب بعضهم لاحقاً، إنما هم نتاج سياسة مشوّهة. لقد نبتت وتبرعمت واستطالت أفكار ورؤى هؤلاء جميعاً ـ ونحن بصورة أو بأخرى منهم ـ على التقسيمات والحدود بينهم وبين الآخر. هذا لا يعدو أن يكون منتج ديننا الرسمي، وتعليمنا الديني، وسياسة حكومتنا القائمة على التمييز بمختلف أشكاله وألوانه. فهل يسع هؤلاء أن يتحولوا الى مرشحين وطنيين؟ وحتى لو كانوا كذلك، من سينتخبهم من أبناء الوطن الممزق والغارق في أوحال ثقافة الفئوية؟

النخب الوطنية (تصنّع) ولا تهبط من السماء؛ النخب الوطنية منتج دولة وطنية وليس منتج دولة دينية طائفية مناطقية؛ والنخب الوطنية منتج ثقافة وطنية وليست وهابية دينية؛ والنخب الوطنية منتج مجتمع مدمج عبر سياسات حكومية حثيثة، وليس منتج حكومة تعيش على التمييز وتقتات على سياسة فرق تسد، وترى بأن قسمة المجتمع تحفظ وحدة السلطة (ولا يهم بعدها ما يحدث للدولة)!

الملاحظة الرابعة:

الإنتخابات البلدية وإن كان محتواها الفني ومستهدفاتها الخدمية أمر جزئي، إلاّ أنها تكتسب أهمية ـ من إحدى الزوايا ـ في كونها عمليّة سياسية صميمية؛ هذا ما يجعل الفئوية مستنهضة مستنفرة تسعى لإثبات الذات الطائفية والقبلية والمناطقية من جهة، وتحقيق ما يمكن من مصالح يرى الكثيرون أنهم محرومون منها دون وجه حق. إن تحقيق الذات قد يكون مغرياً للفئات المهمّشة وهي كثيرة من جهة (التمثيل) الفئوي، لكن من المهم ملاحظة عنصر (التسييس) في العملية كلها.

الحكومة تحاول أن تضع بعض الحدود الفاصلة بين (تحسين الأداء الخدمي) وبين (التمثيل والمشاركة الشعبية) فهي لا تريد أن يفهم من العملية الإنتخابية تمثيلاً سياسياً أو أن يرقى الى التمثيل السياسي وتطويره عبر انتخابات سياسية يمكن أن تأتي لاحقاً لمجلس الشورى، بل هي مجرد ـ من وجهة نظر الحكومة ـ تمثيل لمصالح الأفراد لخدمة هدف محدد وصغير وهو الشؤون البلدية. الحكومة ايضاً تتمنّى تحييد الجزء السياسي من الممارسة الإنتخابية بمنع تبلور الكيانات السياسية من جهة، وبتر أي محاولات تسييس قد تفضي الى زيادة المطالبة بانتخابات سياسية في قادم الأيام. أي أنها ـ بعبارة أخرى ـ تريد رغم استخدام الأدوات الإنتخابية من تسجيل وترشيح ودعاية، إعطاء الإنطباع بأنها عملية يتيمة مقطوعة النسق عن الأجزاء السياسية في مشروع الإصلاح السياسي التي يعتقد البعض بوجودها، في حين أن العائلة المالكة لا تتحدث عنها ولا تشير إليها، ولربما ليست موجودة في أجندتها. في الخارج، يتجه الخطاب الحكومي لتحميل الإنتخابات البلدية أبعاداً سياسية أكثر مما تحتمل؛ فهي في سبيل إقناع الرأي العام الغربي والمؤسسات الغربية الحكومية وغيرها، تسوق مزاعم مثل أن الإنتخابات البلدية هي البوابة الكبرى باتجاه المشاركة الشعبية، وأنها منجزٌ كبير جداً في مجتمع متخلف، وأن الحكومة مؤمنة بالتغيير والإصلاح واحترام حقوق الإنسان (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية) وحرية الصحافة (جمعية الصحافيين) وهكذا.

ينبغي ملاحظة أن القبيلة والمنطقة والمذهب باتت جميعها أهم بوابات تسييس المجتمع، وحتى لو لم ترد الحكومة ذلك، فإنها تقوم بدور (الأحزاب) ولكن بنسخة فئوية. هذا أدّى الى اشتراك كثير من الأفراد في التسجيل للإنتخابات، الذين دخلوا من البوابة الفئوية. حتى رجال الدين السلفيين الذين لم يقتحموا الإنتخابات بحماس، فإنهم ساهموا فيها، وسيساهمون فيها بشكل أكبر. وخلاف هؤلاء الأخيرين، نجد أن رجل الدين الشيعي ـ وربما بسبب وضعه الفئوي الدوني ـ كان أكثر مساهمة فيها والدعوة إليها، بغض النظر عن منتجها.

إن تسييس المجتمع أمرٌ حتمي، إن لم يكن بالوسائل الصحيحة، فبغيرها؛ وإن لم يكن بوجود الأحزاب والجمعيات السياسية، فبإحلال القبيلة والمذهب والمنطقة مكانها. وما يمكن توقعه من إفراز إيجابي للإنتخابات البلدية، أنها ساهمت بصورة من الصور في تسييس المجتمع السعودي؛ ومن أهم ما نتمنّى أن يتحقق هو أن يتسيّس ويقتحم التيار السلفي العملية السياسية. فإن حدث ذلك ـ ضمن خارطة واضحة للإصلاحات السياسية تقنعه بدخولها ـ فإنه ميكانيكياً يعني الخروج من دائرة العنف الى الجنوح لدائرة السلم، ومن دائرة التعصب الى دائرة التسامح، ومن دائرة الحق المطلق الى دائرة الحق النسبي، ومن احتكار الحقيقة الى تفهمه لوجوهها، ومن الإقصاء الى القبول العملي بالآخر، ومن اعتماد خطاب تحريضي الى صناعة خطاب رشيد، ومن النمطية الى الواقعية، ومن استهداف المنافع الأيديولوجية الى المصالح العامة، ومن الزهو والعلو بالذات الى فهم الواقع وإعادة اكتشاف الذات من خلاله.

هذا بالطبع لن يتحقق بدون إرادة حكومية في إحداث إصلاحات حقيقية تبدو حتى اليوم رجماً بالغيب. فصانع القرار لا يريد أن يلزم نفسه بشيء، وتنازلاته السياسية لأميركا ولشعبه في المضمار السياسي تأتي بالقطارة حسب حجم الضغط. وهذا ما يعني غياب ما يمكن تسميته بـ(العملية السياسية) أو (اللعبة السياسية).

فهناك لاعبون متحمسون واعون لمصالحهم الخاصة ينتظرون وجود الملعب.

والأقرب أن انتظارهم سيطول.

ما أطول ليل المملكة!

مؤتمر مكافحة الإرهاب في الرياض

وسيلة تقارب ودفع تهمة

حسن عبد الحميد

هدأت الأوضاع الأمنيّة قليلاً في فترة الحج؛ لم يكن ذلك إنجازاً حكومياً بقدر ما كان ذلك ـ على الأرجح ـ قراراً من جماعات العنف، ولذا ستبدأ دورة العنف تأخذ مسارها من جديد في وقت تستعد فيه الحكومة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

حين بشرت الحكومة المواطنين والحجاج بأن وزارة الداخلية السعودية قد اتخذت كامل استعداداتها للحفاظ على أمن الحجاج، في إشارة منها بطرف خفي الى ما يمكن أن يقوم به دعاة العنف، فإن المراقب الحصيف للوضع السعودي يدرك بأن أولئك ليس في أجندتهم ـ على الإطلاق ـ تخريب موسم الحج، أو تعريض الحجاج الى الأذى، فهذا مخالف لأيديولوجيتهم، ولم يكن ضمن خططهم.

وفي موسم حج ما قبل الماضي، أشاعت وزارة الداخلية، وكجزء من الحرب الإعلامية، بأن من أسمتهم بالإرهابيين يخططون للقيام بعمليات أثناء الموسم بما يعرض الحجاج الى الخطر.

كانت تلك دعاية ساذجة، ربما وجد من يؤمن بها.

واليوم، وبعد أن مضى موسم الحج على خير (تقريباً).. مستثنين من ذلك حادثة الأمطار الغزيرة التي خلقت سيولاً لم تكن في الديار المقدسة بنية تحتية تستطيع التخفيف من مآسيها المادية والبشرية (الحكومة تقول ان القتلى بالعشرات، وآخرون يتحدثون عن قتلى من الحجاج والمواطنين بالمئات).. فإن الحديث عن دورة جديدة للعنف ستكون على الأرجح على الأبواب، فما حدث كان مجرد فاصلة لالتقاط الأنفاس، حدث ما يشبهها في موسم حج ما قبل الماضي.

هذه التوقعات ليست مبنية على فراغ، فوكالات الأنباء والمراقبون عامة، يتحدثون عن احتمال قيام عمليات عسكرية تستهدف النيل من الحكومة وأجهزتها الأمنية في فترة انعقاد مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي دعت له الحكومة السعودية في الخامس من فبراير القادم في الرياض، والذي قيل أن خمسين مؤسسة ودولة ستشارك فيه. وتقول الأنباء أن الحكومة تخشى أن يهاجم مقر المؤتمر، أو المشاركون المدعوون اليه، رغم الترتيبات الأمنية الصارمة لإنجاح المؤتمر.

إن أية أحداث عنف ـ حتى وإن لم تستهدف المؤتمر والمؤتمرين ـ يعد انتكاسة للمؤتمر، وستؤثر على مصداقية توصياته.

بيد أن السؤال المطروح يتعلق بالأهداف السعودية من عقد المؤتمر.

فنحن نعلم أن فكرة المؤتمر الأولى جاءت من مصر، ولكن ما لبث أن سرق السعوديون الفكرة، وهبّوا لتفعيلها دون استئذان، وقيل أن ذلك أزعج الحكومة المصرية.

تشعر السعودية أنها في حاجة الى تأكيد مسألتين أساسيتين يمكن أن تنطلقا من المؤتمر:

الأولى ـ هي أن الحكومة السعودية (ضحيّة) أو إحدى (ضحايا) الإرهاب، وليست (مفرخة) له، كما اعتبرها الأميركيون. إن عقدة الذنب السعودية لم تبارح مخيلة صانع القرار منذ ضربة سبتمبر ٢٠٠١م. وما يجعل الحكومة السعودية مثقلة بهذا الهمّ، وتلك العقدة، أن السعوديين ـ السلفيين ـ لازالوا يقومون بأعمال في دول مختلفة عربية وخليجية وإسلامية محمّلين بذلك حكومتهم وزر أفعالهم، وفكرهم المتطرف، وهم بذلك يشيرون الى أن بيئة المملكة لاتزال قادرة على تصنيع وتجنيد المزيد من السعوديين ـ السلفيين لصبغ أماكن عديدة من العالم بالدم.

والثانية ـ أن الحكومة السعودية أصبحت مساهماً (دولياً) في مكافحة الإرهاب، وأن الإرهاب أضحى واحداً من أهم استهدافات سياستها الخارجية، تماشياً مع السياسة الأميركية الجديدة. المملكة تريد أن تقول بأنها قادرة على إحداث تحول جذري في سياستها الخارجية باتجاه الأهداف التي يريدها حلفاؤها، وليس بالضرورة خدمة لأهدافها الخاصة؛ فكما كانت حجر الأساس في مشروع (مكافحة الشيوعية) فإنها تحاول اللحاق بالمنافسين الإقليميين لتقول لواشنطن بأنها جاهزة لأن تلعب دورها الجديد في مكافحة الأصولية والإرهاب.

كأن المملكة تريد ان تقول، بأن الذين يراهنون على أن المملكة لا تريد أو لا تستطيع أن تتحول الى لاعب داعم لحلفائها الأميركيين في مكافحة الإرهاب، باعتبار ان الإرهاب ينطلق من أراضيها وبدعم من مؤسساتها، ليس صحيحاً؛ كما أنها تريد ان تقول بأن الأصوات الصهيونية في أميركا والتي تقول بأن العائلة المالكة السعودية أدّت دورها القديم، ولم تعد الحليف الذي يقدم فائدة، هذه الأصوات متحيزة وليست صادقة. المملكة بتبنيها هذا المؤتمر تفصح عن رغبة لتوسيع (المشترك) بينها وبين حليفتها واشنطن، وتسعى لإيضاح أنها مازلت ذلك الحليف الذي لا غنى عنه على أكثر من صعيد.

على الأرجح فإن المؤتمر لن يأتي بفوائد عملية ملموسة في مسار مكافحة الإرهاب، فالقضية لم تكن ولن تكون مسألة فنيّة بحتة، حيث تتداخل عناصر السياسة والإقتصاد والإحوال الإجتماعية والثقافية في صناعة الظاهرة الإرهابية، وبالتالي فمكافحتها باتت معروفة الطريق. والحكومة السعودية تستطيع أن تعلن النيّة والرغبة، ولكنها حتى الآن لم تستطع أن تقنع حليفها الأميركي الذي يرى بأن مكافحة الإرهاب على صعيد المملكة بالذات لن يكون مجدياً بدون خيارات سياسية تتوازى مع الحملة الأمنية. والمقصود هنا البدء بالإصلاح السياسي.

الحكومة السعودية تعرض تأييداً مفتوحاً للولايات المتحدة في سياساتها لمكافحة الإرهاب خارج السعودية؛ أما إذا تعلق الأمر بالسعودية نفسها، فإنها تتجاوب في الجزئية الأمنية الإجرائية، ولا تتناول الموضوع السياسي الإصلاحي ولا الموضوع الثقافي والتعليمي. يكفي أن نعرف رد فعل السعودية على دعوة بوش الأخيرة للحكومة السعودية بشأن المشاركة الشعبية في صناعة القرار السعودي كدليل على الفاصلة في الرأي بين الطرفين.

زيادة مقاعد مجلس الشورى

الإصلاح السياسي الذي يحتاج الى إصلاح!

فاضل حسين

ما وراء اعلان الحكومة عن نيتها توسعة قاعدة أعضاء مجلس الشورى وبالتعيين؟ بحيث تمثل القبائل وربما الجماعات والمناطق فيه بصورة أفضل عما كانت عليه في السابق.

هل يعد ذلك خطوة باتجاه الإصلاح، أم خطوة في طريق مقاومته؟

بدل أن تشرع الحكومة السعودية في التحضير لانتخابات مجلس الشورى، فور الإنتخابات البلدية، واعتماد منهج الإنتخاب بدل التعيين الذي مضى عليه نحو ١٢ عاماً.. قالت أنها ستزيد عدد أعضاء المجلس بنحو ثلاثين عضواً ليصل العدد النهائي الى ١٥٠ عضواً، حاول وزير الدفاع الأمير سلطان أن يطمئن السعوديين أنهم سيمثلون كل أطياف وقبائل ومناطق المملكة.

وبدل أن تبدأ الحكومة برفع الحظر عن المرأة ومشاركتها في الحياة الإجتماعية والسياسية، خرج علينا عضو شوروي معيّن ليقول بأن بإمكان المرأة السعودية المساهمة في مجلس الشورى ولكن (كمستمعة) فقط!

متحايلة هي العائلة المالكة وذكيّة في تفريغ المفاهيم من مضامينها؛ وما تقدّمه اليوم يدخل ضمن سلسلة قصيرة من الإجراءات والسياسات التي تلتف على مطالب الإصلاح السياسي بغرض تأجيلها قدرما يستطاع إن لم يكن في القدرة إلغاؤها.

لقد سبق للحكومة أن فرّغت موضوعة مؤسسات المجتمع المدني من مضمونها. رأينا ذلك في (جمعية الصحافيين) ثم في تشكيل لجنة حقوقية (حكومية) بأمر من الملك! ثم إيجاد نصف انتخابات بلدية، والآن جيء لنا بتوسيع لمجلس الشورى عبر ذات الآلية المستخدمة وهي (التعيين).

العائلة المالكة بتوسيع المجلس تريد أن توضح أمراً غاية في الدهاء.

فهي تريد الفصل بين تمثيل السكان، وبين أن يكون للمثلين ـ عبر التعيين ـ سلطة حقيقية في مجلس الشورى تمارس من خلالها الرقابة والمحاسبة وإصدار التشريعات.

تقول العائلة المالكة أنها ستستجيب لمطالب التمثيل مراعية التنوّع القبلي ـ حسب سلطان ـ وغيره، ولكن عبر طريق التعيين، الذي يعني أن هؤلاء الممثلين المعيّنين سيكونون بلا سلطة.

فالتنازل من جهة الأسماء والإنتماءات سيكون على حساب المركز النجدي إسميّاً، فيما تبقى السلطة الفعليّة على حالها.

التنازل من جهة التمثيل الإسمي، قد يكون محبّذاً رسمياً في هذه المرحلة، كيما تظهر أمام العالم وكأنها بصدد صناعة نظام سياسي جديد بهياكل وعقلية قديمة، بحيث يمثّل التنوع شكلاً، ويبقي التفاوتات حقيقة قائمة على الأرض.

إن انفجار الهويات الفرعية في المملكة خلال السنوات الأخيرة بلغ درجة من الخطورة كان ينبغي احتواؤها عبر إصلاح جذري شامل. ولكن العائلة المالكة تحاول الإلتفاف على الإصلاحات السياسية بالقمع والإعتقال، أو بالتحايل كما هو حاصل الآن.

إذا ما صدق وتمّ تمثيل شرائح المجتمع السعودي جميعاً بنسب تمثل عدد السكان في كل منطقة أو جماعة أو حتى قبيلة كما وعد سلطان، وزير الدفاع، فقد يُنظر الى ذلك كخطوة ذات فائدة في تقريب النسيج الإجتماعي المتشظّي بعضه الى بعض، فالهياكل الخاوية لا تلغي حقيقة أن البلاد بحاجة الى أية بادرة للبدء بالدمج الإجتماعي والسياسي الذي بات يشكل هاجساً للنخب في المملكة المرعوبة من إمكانية تقسيم البلاد.

لكن هناك من يرى بأن عرض التمثيل القبلي الواسع، وربما المناطقي والمذهبي، لا يستهدف حكومياً غير تعطيل مسيرة الإصلاح السياسي، وإن هذا التمثيل المزمع لو كان قد بدء به مع انطلاقة مجلس الشورى المعيّن لكان ذا فائدة حقيقية، ولقلّص هامش المناورة أمام العائلة المالكة التي تريد الهرب من استحقاقات العملية الإصلاحية.

قد يعطي إشراك فئات إجتماعية مهمّشة في مجلس الشورى شعوراً (قصيراً) بالرضى.. لكنه لا يحل مشكلة حقيقية في جهاز الدولة. فالإنتخابات التشريعية وما تتضمنه من صلاحيات تشريعية ورقابية هي أهم الأدوات لخروج الدولة والمجتمع من المأزق الحالي. ونقصد به مأزق عدم الإستقرار السياسي، ومأزق الفساد والمحسوبية، ومأزق الإنفصام المتسع بين الدولة والمجتمع، ومأزق الشلل غير المبرر في أداء الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

وكما لم تحل جمعية الصحافيين أزمة التعبير المملكة.

وكما فشلت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) ـ والتي أسستها الحكومة كهيكل تعتقد أنها به ستستطيع تضليل الرأي العام المحلي والعالمي ـ في تحقيق أهم هدف لها وهو منع التعدي على حقوق المواطن، فلم تعدل من ممارسات وزارة الداخلية وتعدياتها (وأبرز مثال لذلك ما جرى للمعتقلين الإصلاحيين الذين لم يقدموا لمحكمة مختصة بعد أكثر من عشرة أشهر من اعتقالهم)..

وكما فرّغت الحكومة الهيئات العمالية (النقابات) من مهامها.

فإنها ستمضي في سياسة تفريغ مجلس الشورى من مضامينه، سواء زاد عدد الأعضاء الى ١٥٠ او الألف!

وهذا يعني باختصار: تعطّل فاعلية مثل هذه المؤسسات في خدمة المواطن ورفع بعض الأعباء عن الدولة.

في هذه الحالة ماذا ستجني الحكومة من عملية الإلتفاف وتفريغ مضامين مؤسسات المجتمع المدني وكذا المؤسسات السياسية بل وحتى مفاهيم الوحدة والحرية والإنتخاب وحقوق الإنسان وغيرها؟

يتبادر الى الذهن أن الغرض مجرد كسب الوقت، عبر المهدئات المؤقتة، ولربما قصد من ذلك استحداث رؤى وأساليب جديدة تستمر مع النظام السياسي الى ما شاء الله، دون أن يتنازل الماسكون بزمام الأمر عن أي من صلاحياتهم حتى التافهة منها.

والحقيقة فإن الهدف الإستراتيجي لا يمكن تحققه. فالمجتمع السعودي يصعب اللعب عليه بسهولة بسبب جرعة الوعي الكبيرة التي امتصها في مرحلتين متعاقبتين: بعد غزو العراق للكويت، وبعد تفجيرات ٩/١١.

وشعب المملكة المطوق بتجارب العالم يقرأ عنها ويشاهدها في التلفاز ويتحدث عنها في الإنترنت لا يمكن بهذه السهولة تضليله.

والمرجح أن يعتبر المواطنون خطوة الحكومة مؤشراً على إمعانها في رفض خيار الإصلاحات. وهذا سيقود الى الإعتقاد بأن تحققها لن يتم إلا عبر الخوض في المزيد من التطرف والعنف واستدعاء العامل الأجنبي، وتجربة العراق قريبة وحاضرة.

تبادل المواقف بين الأردن والسعودية

الموقف السعودي من الإنتخابات العراقية

مرتضى السيد

بعد أن انتخب العراقيون ممثليهم في تظاهرة أزعجت الكثير من القوى السياسية الطائفية، ظهرت المملكة وكأنها نسيج مختلف عن مثل هؤلاء المنزعجين. كيف ترى المملكة العراق حاضراً ومستقبلاً؟ ولماذا كانت مواقفها ـ بالقياس الى إيران وسوريا والأردن ومصر ـ معتدلة هادئة متزنة؟ ما هي الحسابات التي تحرص المملكة على مراعاتها في هذا الشأن؟

الموقف السعودي من العراق كان واضحاً قبل الإحتلال.

وشابه الغموض بعد الإحتلال.

لكن هذا الموقف رغم أنه شديد التعقيد، فإنه دقيق الحسابات.

قبيل الحرب الأميركية للإطاحة بنظام صدام حسين، كان الموقف السعودي واضحاً:

فهي مع الإطاحة بصدّام حسين، وضدّ الحرب.

والفلسفة وراء هذا الموقف كانت واضحة ومنطقية حسبما شرحها أكثر من مسؤول سعودي، بينهم سفيرا المملكة في واشنطن ولندن، إضافة الى تصريحات الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية.

فالمملكة لم تكن تريد بقاء نظام صدام حسين ولا شخصه.

ولم تكن تريد تغييراً بأدوات حادّة، كالحرب مثلاً، واقترحت الإطاحة بالنظام العراقي عبر أدوات محليّة، يمتلكها سنّة العراق، القائمون آنذاك على النظام، والمستفيدون منه. الإقتراح ـ حسب الأمير بندر بن سلطان ـ هو أن يطاح بنظام صدام عبر تدبير إنقلاب عسكري، رفض الأميركيون الركون إليه، ربما لأنه غير ممكن، بالنظر الى تجارب أميركية سابقة فاشلة.

المملكة إذن تلتقي مع أميركا في ضرورة تخليص المنطقة من صدام ونظامه، ولكنها تختلف معها في كيفية تحقيق ذلك.

فالتغيير الراديكالي بالنسبة للمملكة، عبر الحرب مثلاً، يعني أشياء كثيرة لم تكن المملكة ترحب بها، إن لم تكن تخشى منها، وقد حدث ما توقعته بالفعل:

ـ لقد خشيت المملكة من تكثيف الوجود الأميركي العسكري على حدودها، وإشعال حرب قد تطول، وقد تؤدي الى حرب أهلية.

ـ والمملكة كانت تخشى من التغيير الجذري في الطاقم السياسي الحاكم، وهو ما تمّ بالفعل، حيث تبين أن إبعاد قيادة النظام السابق ـ السنيّة في مجملها ـ ستؤدي الى فراغ قيادي في محيط السنّة العرب، بما ينعكس سلباً على الأوضاع الجديدة.

ـ والمملكة فوق هذا، لم تكن تحبّذ ديمقراطية صحيحة، تجعل من العراق نموذجاً يحتذى به، أو يؤدي الى تأثيرات سلبية على وضعها المحلي، وتكثف الضغوط الأميركية ـ الأوروبية على الداخل السعودي من أجل اصلاحات لا ترى العائلة المالكة أنها مستعدة أو قابلة بالقيام بها. هي لم تكن تريد تقليصاً حاداً لنفوذ السنّة، ولم تكن تريد صوتاً كردياً يميل الى الإنفصال أو يأخذ صدارة الدولة، ولم تكن تريد أن يأخذ الشيعة دوراً طليعياً في قيادة العراق، خاصة إذا ما كان بوجه ديني طاغ.

كان هذا موقف المملكة عشيّة الإستعدادات الأميركية لشن الحرب في العراق.

حين قامت الحرب، بدا الموقف السعودي مزدوجاً الى درجة التشوّش عند البعض.

لكن الحقيقة هي أن الحكومة السعودية لم تكن منذ لحظة سقوط صدام حسين ونظامه في وارد مصادمة الوضع الجديد، ولا رجال العراق الجدد، وإن كان من بينهم من لا تكن له احتراماً (أحمد الجلبي مثلاً).. دون أن يغير هذا من تمنّي الحكومة أن تحفظ حقوق الأقلية السنّية العربية في العملية السياسية.

أيضاً فإن المملكة لم تكن في وراد مصادمة الولايات المتحدة الأميركية، الحليف الذي بدأ بالتململ والإمتعاض منذ أحداث ٩/١١ ومشاركة سعوديين فيها.

بل أن المملكة ـ ربما رأت ـ في الورقة العراقية، مثلما هي الورقة الأفغانية، وسيلة للتقارب مع الولايات المتحدة وسياساتها.

فما كان ولايزال يشغل بال المملكة هو (ترميم) علاقاتها بالولايات المتحدة، أكثر من انشغالها بمستقبل العراق، بالمعنى الحرفي للكلمة، أي بما يختص بشؤون العراقيين.

ولربما وجدت العائلة المالكة أن انسياقها ـ الجزئي ـ مع المشروع الأميركي في العراق، يمثل إحدى وسائل الدفاع الضرورية عن نفسها، فهذا ـ مثلاً ـ يجرد الولايات المتحدة من ذرائع إزالتها عن الحكم، أو جعل السعودية في مقدمة الدول التي

يجب تطوير أنظمة الحكم فيها. لقد تغيرت النغمة الأميركية فعلاً بسبب الموقف السعودي هذا، حيث صار التركيز الأميركي على سوريا وإيران، كهدفين تاليين، في حين كانت السعودية قبل وبعيد احتلال العراق تأتي في مقدمة الأهداف.

هناك أمرٌ مهمٌ آخر جعل المملكة مغلولة اليدين في موقفها من الإحتلال الأميركي للعراق.

فقد أدّى نزوح مجاميع سعودية الى العراق بدوافع مجاهدة المحتلين وعملائهم، هذه المجاميع التي كان لها أثر كبير في التفجيرات والعمليات الإنتحارية التي راح ضحيتها مدنيون كثيرون، جعلت الموقف السعودي ينأى بنفسه عنها وعن من يرفع لواء (مقاومة المحتل). حتى لا تتهم الحكومة السعودية بممالأة وتشجيع العنف سواء من رعاياها أو غيرهم، فإنه لم يكن أمامها إلا أن تدينه، وتقترب من رموز السلطة المؤقتة في العراق الذين نأوا بأنفسهم عن توجيه اتهامات الى الحكومة السعودية، فلم يشهروا بها، ولم يطالبوها بضبط حدودها ورعاياها.

والحقيقة فإن الحكومة السعودية وجدت أن الوضع الأمني المتردّي في العراق قد ينقلب عليها داخلياً، فهي تكافح خلايا العنف في دارها، وترى في السعوديين الذين توجهوا للعراق بتحفيز طائفي لمحاربة الأميركيين امتداداً لمشروع العنف المحلي، أو على الأقل فإن هؤلاء يمكن أن يتحولوا الى مشروع شبيه بـ (الأفغان العرب).

لهذه الأسباب جميعاً، فإن موقف الحكومة السعودية تجاه الشأن العراقي كان (ناعماً) بأكثر مما كان متوقعاً من بلد يحمل مخزوناً طائفياً طاغياً ومضاداً للشيعة في العراق، بل وعلى صعيد كوني، ومن بلد يواجه مخاطر من الوضع العراقي الجديد، وكذلك من بلد يفترض أن له ريادة في العالمين العربي والإسلامي تدفعه للتناغم مع المواقف السياسية الدولية العربية والإسلامية وكذلك مع المواقف الشعبية.

خلافاً لمصر والأردن وسوريا وقطر وإيران وتركيا وعدد غير قليل من الدول المجاورة، لم يعمد الإعلام والسياسة السعوديين الى التحريض ضد الوضع العراقي القائم. لم تتبنّ الحكومة السعودية مشروعاً خاصاً بالعراق عدا ذاك الذي يتحدث عن ارسال قوات عربية، سرعان ما تراجعت عنه، وسط نقد وشتائم من سنّة العراق.. ولم تستقبل الحكومة السعودية ـ كما فعلت دول مجاورة عديدة ـ رموز ودعاة (المقاومة) العراقية، بل حاول السعوديون أن ينأوا بأنفسهم عن هذا التيار بشكل شبه كامل.

وملخص القول، أن العلاقات السعودية ـ الأميركية بعد أحداث ٩/١١ ألقت بظلالها على الموقف السعودي تجاه الشأن العراقي.. ولولا تلك الأحداث وما تلاها من تدهور في الوضع الأمني السعودي المحلي، لكان الموقف السعودي مختلفاً.

لقد وجد السعوديون أن من مصلحتهم أن يعود الأمن في العراق، وأن لا يستثار الأميركيون فيه بحيث يجعلهم الهدف التالي لآلتهم الحربية، وفي نفس الوقت كانوا يحاولون تأكيد سياسة أن يكون العراق موحداً، يتمتع فيه أطياف المجتمع العراقي جميعاً بحقوقهم ـ خاصة السنّة العرب.

الموقف من الإنتخابات

من هذا الموقف العام يمكننا أن نلج الى الإنتخابات في العراق وموقف الحكومة السعودية منها.

ابتداءً يجب الإعتراف بأن الحساسيّة السعودية ـ الرسميّة ـ من الشيعة والتشيّع قد خفتا كثيراً. والأسباب متعددة:

* تحسّن العلاقات السعودية الإيرانية وتضاؤل الخطر الإيراني الذي كان يُنفخ فيه كثيراً، وهذا يعود في جانب كبير منه الى تغيّر الأوضاع في إيران، وفي سياسة الأخيرة الداخلية والخارجية منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم الغزو العراقي للكويت.

* الشعور الرسمي السعودي بأن الولايات المتحدة تريد توريط المملكة في صراعات إقليمية لا تخدم أمنها.

* أزمة الأيديولوجيا الدينية المحليّة، التي أثبتت بقدر كبير أن الخطر الشيعي الداخلي هو أولاً أدنى مما هو متوقع، وأن مصدر الخطر الحقيقي هم (حلفاء) الدولة من أتباع التيار الرسمي الذين يمارسون العنف.

* وجود علاقات وإن كانت محدودة بين عدد من التيارات الشيعية السياسية العراقية وبين الحكومة السعودية والتي بُنيت في أكثرها على يد الأمير تركي الفيصل (المسؤول السابق لجهاز الإستخبارات) وذلك بعيد الغزو العراقي للكويت.

* الأداء المتزن والمتميز في آن معاً لحزب الله في لبنان، وشخصيات شيعية لبنانية نافذة، بينها المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين وغيره والذين تمتعوا بعلاقات طيبة مع الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة.

كل هذا خلق أجواءً عامّة خفّضت من هاجس الخوف تجاه (الأيديولوجية) الشيعية، وتجاه القوى السياسية الشيعية المختلفة في كل البلدان. ولأن المنظور العقائدي/ المذهبي الشمولي كان هو الطاغي والمحدد الأول في علاقات المملكة الخارجية مع الآخرين، فإن تحلحل عقدة هنا أو هناك انعكس على موقف المملكة على كل ما له علاقة بالشيعة بصورة من الصور، ومن بينها مجريات الوضع العراقي.

فالحكومة السعودية ـ وإن كانت لا تحبّذ حتى الآن نفوذاً قوياً للشيعة في أجهزة الدولة العراقية ـ إلا أنها لا تستشعر الخطر المبالغ فيه كذاك الذي كان سائداً طيلة عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وبالتالي فإن الحكومة السعودية، في الوقت الذي لا ترحب فيه بقيام نظام ديني في العراق ـ وهو ما يريده الشيعة عموماً ـ وفي الوقت الذي لا تتمنى فيه نظاماً ديمقراطياً فيدرالياً ينعكس سلباً على وضعها الداخلي، فإنها تستشعر بأن قيام نظام منفتح في العراق ومتحرر من عقدة (الأيديولوجيا الدينية) أمراً لا ضرر منه، بل قد يكون محبّذاً. والحكومة السعودية، فيما يبدو، لم تجد ـ حتى الآن ـ مستمسكاً سلبياً على أداء القوى الشيعية السياسية في العراق يبرر اتخاذها موقفاً سلبيّاً منها، اللهم إلا موقف السيد أحمد الجلبي، الذي لا تكنّ له قوى إقليمية عديدة ودّاً.

وفي الوقت نفسه، ترى الحكومة السعودية، أن القوى السنيّة العربية في العراق، لم توفّر أرضاً يمكن للحكومة السعودية الدفاع عنها، أو الإلتقاء بها. فالقوى السياسية السنيّة العراقية هي إما من فلول البعث لاتزال رغم انكسارها تهدّد جيرانها كالكويت والسعودية بالتصريحات وغيرها، وإما قوى دينية ترى الحكومة السعودية أنها متشددة وأقرب الى تيار أعدائها المتطرفين الدينيين من دعاة التفجير والعنف منها إليها. هناك بالطبع قوى سياسية ودينية عراقية معتدلة ولكن مرجعيتها الدينية والسياسية ليست المملكة، وهي ترى نفسها أقرب الى مصر وسوريا والإمارات وحتى الأردن وقطر منها الى السعودية.

كل هذا وضع الحكومة السعودية ـ ودول عربية أخرى ـ أمام خيار وحيد، هو القبول بالأمر الواقع، الذي يعني القبول بما تقرره صناديق الإقتراع في العراق، دون وضع فيتو على أحد، أو الدخول في مماحكات سياسية تؤدي الى توتير العلاقات في المستقبل، او تحمل على أنها منابذة في العداء لآخرين لم يبدوا أية مبررات للصدام مع حكومة المملكة العربية السعودية.

لا شك، ستبقى المملكة وفيّة قدر ما تستطيع لامتدادها المذهبي باعتبارها ركن السنّة الحصين والمدافع عنهم في كل بقاع العالم، لكن دون أن يعني ذلك أن ترتهن سياساتها لهذا العامل وحده. فمن المهم - سعودياً - أن يهدأ الوضع الأمني في العراق، وأن يستقر الوضع السياسي، دون أن يعكس مشاكله المتعددة على جيرانه. هذه النتيجة التي تتمناها الحكومة السعودية تعني أن ليس لديها مانع - أو بالأصح - قدرة على وضع فيتو حول من يحكم العراق، لكنها بحكم علاقاتها وقوتها كجار أبدى ميولاً سياسية معتدلة، يمكنها التأثير على الوضع العراقي بما يخدم الطرفين ويحقق سياساتها.

بيد أنه ينبغي التأكيد على حقيقة واضحة لمراقبي الأداء السياسي السعودي، وهو أن المملكة ليس في نيتها التورط في الشأن العراقي سلباً أو حتى إيجاباً ريثما تتوضح الصورة أكثر بعيد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ووضع دستور، وسيبقى هذا الأمر حتى نهاية العام حين يذهب العراقيون مرة ثانية وثالثة الى صناديق الإقتراع لتشكيل مجلس جديد ينتخب حكومة دائمة.

والمملكة المشغولة داخلياً بالعنف، وخارجياً بالضغوط الأميركية - وربما الأوروبية - انكفأت على نفسها في سياساتها الخارجية منذ نحو ١٥ عاماً، وأكدت أحداث ٩/١١ هذا التوجّه، اللهم إلا من بعض الحملات التي لا تستهدف (التأثير) السياسي في محيطها الإقليمي والدولي بقدر ما تستهدف توفير (غطاء حمائي) لوضعها الداخلي.

الأردن.. طائفية غير متوقّعة

حملة التحريض الطائفي التي قادها الأردن كانت غير متوقعة من نظام يعيش في واقع الأمر على العراق، ويستأكل من أفراحه كما أتراحه.

إن تصريحات الملك الأردني حول تشكل هلال شيعي والتحذير منه، هو أقرب ما يكون للموقف السعودي (القديم) وهو في الوقت الراهن يتطابق مع الموقف السلفي/ الوهابي المتطرف، الذي تحاول الحكومة السعودية أن تنأى بنفسها عنه أو تميز مواقفها عن مواقفه. وللتذكير فإن حكاية الهلال الشيعي هذه قد كتب عنها أحد غلاة الطائفية في المملكة، وهو الشيخ سفر الحوالي قبل أكثر من عقد، فجاء الملك الأردني ليتبنّاها بقضّها وقضيضها.

ما طفح من التصريحات الأردنية، وما عملت الحكومة الأردنية من أجله، عبر مكافحة علنية لوصول الأكثرية الشيعية لمركز القرار في العراق، يندرج في اللعبة الطائفية الإقليمية أكثر من كونه يمثّل مصلحة حقيقية للأردن. لقد طاف الأردنيون عدداً من العواصم العربية وبينها المملكة ودول الخليج للتحذير من الخطر الشيعي، ولتشكيل استراتيجية مشتركة لمواجهة الخطر المزعوم، لكن تلك الدعوة لم تلقَ آذاناً كافية من قبل المسؤولين السعوديين ولا من الكويت ولا من الإمارات وعمان والبحرين. فهذه الدول أدركت أن عملاً من هذا النوع ليس فقط فات أوانه، ولكنه أيضاً قد يفجّر أوضاعاً نائمة تأتي على أمنها الداخلي، خاصة وأن الموضوع الطائفي لا يشكل أولوية لديها، فضلاً عن أن الأردن لا توجد لديه أقلية شيعية يفترض فيه أن يراعي حساسيتها من هذا الطرح الطائفي المكشوف والمحرض ليس ضد العراق، بل وضد الأقليات الشيعية في دول الخليج كافة.

يبدو للمراقب كما لو أن الأردن قد احتلّ موقع السعودية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، وتبنّى سياساتها التي كانت محكومة بمعادلة الحرب العراقية الإيرانية. ومع ان الأوضاع في العراق لا تنبئ باحتكاك مستقبلي مع الأردن، ولا بخطر داهم يأتي من تلك الدولة، ولا يحتمل أن تتقلص منافع الأردن من الوضع العراقي سواء انتكس أو تحسّن كما أثبتت السنوات الخمس عشرة الماضية.. إلا أن الأردن انساق في اتجاه أذهل الكثيرين من جهة غاياته واستهدافاته الآنية وبعيدة المدى. لكن الأردن الذي عرف بتغيير المواقف بين ليلة وضحاها لن يعدم الوسائل ليغير من جلدته ويدور حيثما توجد مصالحه في اول فرصة تسنح له.

ومجمل القول، فإن المملكة في موقفها من العراق الجديد، قد نأت عن إقحام العامل المذهبي في سياساتها الإقليمية، وهي تحاول وفق حساب دقيق لمصالحها المستقبلية أن تبعد أي شرّ ممكن قد يستطير من العراق ويصل شرره إليها. وهي فوق هذا، تحاول أن تخفف من تأثيرات ما يجري في العراق السلبية منها والإيجابية على مواطنيها. لكن من الضروري أن تفكر الحكومة السعودية في المستقبل بصورة أبعد، خاصة في الأبعاد الإقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها في السنوات القادمة، وفي الأبعاد السياسية المرتبطة بالإصلاح السياسي، وفي الأبعاد الأمنية التي يمكن - في حال استقرار الوضع العراقي - أن تفجّر الوضع المحلي، من جهة عودة المقاتلين السعوديين من العراق ليقوموا بتمثيل ذات الدور في الداخل.

تشويه

الاصلاحات التشريعية أولاً

في ضوء تصريحات وزير الدفاع الامير سلطان بن عبد العزيز حول زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ١٢٠ الى ١٥٠ عضواً، تتبدى إشكالية جوهرية في العملية الاصلاحية. فالأمير سلطان يتحدث عن تضمين المجلس أعضاء جدد من فئات إجتماعية ومناطقية أخرى بحيث يكون التمثيل في مجلس الشورى شاملاً، ولكن هذه الزيادة العددية تخفق في معالجة الاشكالية الكبرى التي تواجه مجلس الشورى والمتعلقة بالصلاحيات المنوطة به، أي تحويله من مجرد إطار لتجميع أكبر عدد من الافراد ولكن دونما النظر الى تطوير الاطار التشريعي للمجلس..

في الدورات الثلاث الماضية لمجلس الشورى، لم يخرج الاخير عن كونه مؤسسة غير فاعلة وانما إقتصر نشاط اعضائه على تقديم المشورة في القضايا المحالة اليه من رئيس مجلس الوزراء.. وقد أنهكت الدورات الماضية للمجلس مجهود أعضائه وبددت آمالاً قد عقدها الكثيرون عليه كيما يضطلع بقضايا تهمُّ الوطن والمواطن.. لا شك أن أعضاء المجلس حاولوا جهدهم أن يزاولوا جزءا من المهمة التشريعية التي لم يحظوا بنصيب ضئيل منها حتى الآن، فيما اكتفت العائلة المالكة بـ (تكويم) المجلس بالمزيد من الاعضاء في عملية ترضية داخلية غير مثمرة لجماعات ومناطق محددة.

ان الاكتفاء بالتغييرات الشكلية المتصلة تحديداً بالصورة الخارجية للدولة قد تتسبب في تقويض مصداقية الدولة وتدابيرها الاصلاحية، فالزيادة العددية تضاعف من أهمية تطوير الاطار التشريعي للمجلس، وأن التغييرات الحاصلة في بنى الدولة يجب أن تسير جنباً الى جنب مع عملية اصلاح تشريعي فاعل يتناسب وحجم المسؤوليات والادوار التي يجب على أعضاء مجلس الشورى الاضطلاع بها.

إن أية عملية تطوير للهياكل لا تتم بدون أساس قانوني، وأن زيادة عدد اعضاء مجلس الشورى أو أية مجلس آخر بما في ذلك مجلس الوزراء ومجالس المناطق وحتى المجالس البلدية لن تكون ذات أثر فعال دونما اصلاح في النظم التي تسيّر أعمالها ومهامها.. إن مجرد زيادة عدد اعضاء مجلس الشورى، أو حتى مضاعفته لا تعني شيئاً كثيراً، طالما أن النظام التشريعي لا يسمح بعبور الضوء من خرق إبرة، وليس في الزيادة خير إذا ما تأسست على قاعدة تشريعية صلبة، وحتى لا يكثر الحشف ويبخس الوزن.

تمثيل ودراما نخبوية

إيمان القويفلي

إذا افترضتُ أنني سآخذُ من (كُل) قبيلة، ومذهب، وطبقة، ومدينة، موجودةٍ في المملكة رجلاً واحداً يُمثلها، ثم قلتُ إن عددهم – جميعا – يجب ألا يزيد على... سأقول ٢٠٠ رجل فقط، فهل يبدو لكَ هذا الرقم كافيا لاستيعاب كل هؤلاءِ الممثلين؟

... حسناً، أنا لا أقول ذلك. لكن مجلس الشورى يفعل. أو هوَ على وجه الدقة يفترض – أو يُفترض له – أنه سيحتوي كل تنوّعات مواطني المملكة في بحر ١٢٠ عضواً، مُرشحين للزيادة إلى ١٥٠ خلال الأشهر القادمة. فحصُ منجزِ مجلس الشورى فيما يتعلق بقدرتهِ على (تمثيل) المواطنين لا يُدعم هذا الافتراض. وحسب دراسة الدكتور محمد بن صنيتان حول "النخب السعودية"، فإن ٥٠٪ من أعضاء مجلس الشورى ينتمون إلى منطقة جغرافية واحدة (أو يمكن اعتبارها ٣ مناطق حسب التقسيم الإداري للمملكة، المكون من ١٣ منطقة). وهذا عائد في وقتٍ أبكر إلى مَركزية الفرص والخيارات التي توافرت بشكل أكبر في مدينة بخلاف مدينةٍ أخرى. ثم عائدٌ في المرحلة اللاحقة إلى كون (التمثيل) المقصود يجري تحقيقه عبر (الاختيار)، لا الانتخاب، وبمعزل تام عن رَغبة (المُمَثلين). فهل مسألة (التمثيل) المُتحققة هكذا، تعدّ حقا هدفا أعلى لمؤسسةٍ مثل مجلس الشورى، أو لأيّ مؤسسةٍ عَمَلية، أو حتى للنخبة المُستنيرة خارج مؤسسات الدولة!؟

مسألة (التمثيل) التي هيَ هكذا، اختيارٌ يقع على الرأس من أعلى من أجلِ خلقِ توليفةٍ نموذجية بعيدة عن معطيات الواقع، فكرة لطيفة وجميلة عندما يتعلق الأمر بالأعمال الرّمزية السّامية، واللحظات التاريخية، والتكريم أو الاستقطاب. كما في (تمثيل) الأعراق البشرية الكبرى في الاحتفالات الرياضية العالمية. و(تمثيل) الجمال العرقي المتباين في حفل انتخاب ملكة جمال العالم. وعلى مقاعد الأمم المتحدة. وفي حفلات الموسيقى الخيرية. وهيَ نفس الفكرة التي ترسل (بيليه) إلى أوروبا و(مانديلا) عبر البحر إلى شرق آسيا: الحاجة – في لحظات معينة – إلى مُمثلٍ يُحقق لفكرة (التنوّع مع الانسجام) الطوباويةِ حول العالم حضورها. أسود بين شقر. أسترالي في المدينة المُحرمة الصينية. هندية تغني كلماتٍ يونانية. شيء وأشياء تقول إن المختلف والمتنوّع يُمكنه أن يلتقي ويذوب في بعضه، ولو رمزاً، ولو للحظة، في عالمٍ غارق واقعهُ بكوارث الانفصال وأزمات الاعتداء ومُفتشي الأسلحة. الانسجام رغم التنوّع، السلام والوحدة والمساواة بين الجميع، هذه الفكرة الجميلة الحالمة المُبتذلة في أغنيات (مايكل جاكسون) التلفزيونية، وفي الإعلاناتِ العبقريةِ للعلامة التجارية (بينيتون)، هيَ فحسب ما يمكن تحقيقهُ بواسطة (التمثيل) النموذجي، الانتقائي، ذلك الاختيار الذي يقعِ على الرأس من أعلى.

ما هوَ مُدهشٌ حقاً، هوَ أن يُعتمد هذا النوع من التمثيل لتشكيل عضوية مؤسسات دولة مؤثرة – أو مُرشحة لتكون كذلك، مثل مجلس الشورى – أو لتعزيز شرعيتها. ما هوَ مُدهشٌ أكثر، هو أن يُصبح تحقق هذا التمثيل هدفا قد يُطالب بهِ دارسونَ وباحثونَ سعوديون، كما فعل الدكتور محمد بن صنيتان في أجزاء من دراسته التي أشرت إليها آنفا، والتي سماها عددٌ من القراءِ والكتابِ في استطلاعات نهاية العام ٢٠٠٤م كأحدِ أهم الكتب الصادرة في الشأن السعودي. وجه الدهشة هو: أن ما يبدأ كحديثٍ مستنيرٍ مِن قبل باحثٍ موضوعي، حول توسِعة دائرة القرار، وإنهاء جمود النخبة وانغلاقها، ومناقشة آليات التعيين، و"إزالة الحواجز التي تحول بين أفراد الطبقات الدنيا والتحاقهم بالطبقات العليا"، ينتهي، بطريقة صادمة وغير مفهومة، إلى التركيز على حقوق فئة بعينها من بين كل هذه الطبقات الدنيا – المُستبعدة من دخول النخبة – عبر خطاب درامي كثيف يتباعد عن رصانة البحث في أجزائهِ الأخرى. اقرأ هذه العبارة مثلا :

"ويبقى أبناء (كذا) خارج اللعبة وخارج الغنيمة، فخلو]أذهانهم[من الأيديولوجيا السياسية همّشها في عصر الصراع البارد (.....) ولم يبقَ منها سوى المستهلك النهم لبضاعة السوق التي تصب أرباحها في جيوب التجارة المدينية، في حين أنها تظل في النهاية حامية وحدة الوطن عند الحاجة"!

... فكيفَ تنتهي المَعركة الشريفة من أجلِ واقعٍ أفضل للجميع، إلى الحديث عن (لعبة) و(غنيمة)، وبحثٍ عن (تمثيل) الذات أو العِرق أو القبيلة ؟!

وكيفَ تنتهي النخبة المُستنيرة خارج مؤسسات الدولة: من صحافيين وأكاديميين وفوضويين، إلى الحديث والكتابة عن همومنا نحن جميعا، بادئة بمقدمات موضوعية، لتنتهي لاحقا إلى تتبع آثارِ ندوبها الخاصة، وخارطة وَسمها الناري الشخصي؟!

و كيف صارت قراءة مقالة أو كتاب أو سماع حديث من مُتحدثٍ وطني ملهوف، لعبة مسلية للتخمين: علامَ يتحسّر في نفسه، وما الذي يرغب فيه، وما الذي يُلمح إليه، في طيّةِ الكلام النزيه، المُحايد، الطامح إلى صالح الجميع؟!

هل يشعر المثقفون المستنيرون أنفسهم، أن أفكارهم المِثالية الإصلاحية، حول العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، عبَث؟... ربما لهذا يبدو (التمثيل) على طريقة مجلس الشورى، مطلبا عقلانيا مُرضيا – بالمقارنة. وربما لهذا تخرج زبدة الحديث الجميل، فإذا هي البحث عن موطئ قدم في دائرة القرار. أفكر في هذه النخبة المستنيرة الحالمة من المثقفين، الدرامية مثل جلجامش. فهي ذاتية مثله، فجلجامش لم يدرك الصداقة حتى أصبح له صديق، ولم يَفهم الموت حتى ماتَ الصديق. ومثله: قد تساوِم في وقتٍ ما من أجل الخلود، لكنها ستقبل لاحقا بما هوَ أبسط من ذلك.

ذكرني... ماذا يسمّون هذه؟

أها... "واقعية".

جريدة الوطن السعودية، ٢٠٠٥/٢/٣

زعلت السعودية فخسرت البحرين

خراب السعودية يزيد في النمو الإقتصادي لدول الخليج

ساعدت الهبة السعودية البحرين كثيراً، وهي التي تعدّ أقل دول الخليج من جهة الموارد الإقتصادية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في العامين الماضيين، وبعد الإستقرار السياسي الكبير الذي حدث وأدّى الى استجلاب رساميل أجنبية وخليجية، جعلت البحرين ـ حسب منظمة الشفافية العالمية ـ من بين الدول المتقدمة من حيث مستوى دخل الفرد، حيث وصل عام ٢٠٠٣ الى ما يقارب من ١٧ ألف دولار سنوياً، في حين كان دخل الفرد السعودي لنفس العام لا يصل الى ثمانية آلاف دولار فحسب.

هذا النمو الإقتصادي البحريني، شجّع السلطات هناك على الإستثمار في حقل ابو سعفة، حيث صرفت الحكومة البحرينية نحو ٨٠٠ مليون دولار لذلك الغرض، على أمل زيادة انتاج النفط من الحقل الى نحو نصف مليون برميل يومياً. لكن الحكومة السعودية بغضبها على الحليف الوحيد المتبقّي لها في الخليج ـ بسبب عقده اتفاقاً مع الولايات المتحدة للتجارة الحرّة ـ أدّى الى استعادة الحكومة السعودية لحصّتها من الحقل، وإيقاف المنحة السعودية، الأمر الذي عنى للبحرين أنها لن تجني شيئاً ذا بال من تطوير الحقل الذي تحمّلت كامل مصاريفه لوحدها.

لقد حاول أمير البحرين أن يثني السعوديين عن قرارهم، وسافر الى الرياض شارحاً الأمر، ولكن الأمراء رفضوا تفهّم المصالح البحرينية، التي اعتقد السعوديون أن اتفاق التجارة الحرة إنما جاء بغرض عزل السعودية.

لكن القرار السعودي بنظر المسؤولين البحرينيين لن يؤثر كثيراً على الإقتصاد البحريني، الذي بدأ بالنمو ودخل طوراً جديداً توسعياً. وحسب هؤلاء، فإن القرار السعودي وإن جاء مفاجئاً، إلا أن توقيته كان مناسباً لتحرير كل من الإقتصاد والسياسة الخارجية البحرينية من الضغوط السعودية.

إن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الإستقرار السياسي في السعودية، وفشل السياسات الإقتصادية، أدّى الى نزوح بشري مكثف الى دول الخليج، كما ادى الى نزوح الرأسمال السعودي الى الخارج على شكل استثمارات في شتى الميادين، خاصة في دبي، تليها البحرين وقطر والكويت وعمان. وكأن فشل السعودية المحلي يؤسس لنشاط اقتصادي طارد للرجال والأموال الى خارج الحدود. إن البحرين ـ على سبيل المثال ـ تعيش على الأخطاء السعودية، فمطارها صار مطاراً للسعوديين في المنطقة الشرقية بدل مطار الدمام (الفاشل)؛ وبسبب اختناق الجو الإجتماعي، رحل سعوديون كثير ليقيموا في البحرين بشكل دائم؛ وحين يفشل التعليم السعودي، ينتقل أبناء السعودية الى البحرين ليتعلموا في المدارس الخاصة هناك (ومن بينهم أبناء أمير المنطقة الشرقية نفسه). وحين تضيق القوانين المحلية على رجال الأعمال، يهاجر باعة الذهب الى دبي وغيرها، وتذهب الشركات السعودية لتستثمر في دبي عقارياً وغيره.

المملكة بشكل عام تعيش حالة صعبة في كل الإتجاهات. ربما يكون ذلك من حسن حظ البحرين ـ على الأقل!

أما على المستوى السياسي، فإن انشغال السعودية بنفسها أمنيّاً، حرّر دول الخليج الأخرى للبحث عن حماة جدد (كبار) ، كما حررها من الإعتماد على السعودية سياسياً وصارت تصنع من ذواتها زعامات مرجعية، كما تحاول أن تلعب أدواراً تبدو في بعض الأحيان أكبر من حجمها.

وبمقدار تباعد السعودية عن جيرانها، لأسباب سعودية بدرجة أولى، وجدنا في السنوات الأخيرة أن دول الخليج الأخرى بدأت بتعزيز علاقاتها مع بعضها البعض، بعيداً عن القرار السعودي، فقد استخدمت فيما بينها البطاقة في العبور، وتوثقت عرى العلاقات الإقتصادية بين البحرين والكويت، والبحرين وقطر، وبين الأخيرة والإمارات، وبين الأخيرة وعمان وهكذا، الى حد التوافق على بناء جسور بحرية بدل المرور في الأراضي السعودية! وحتى الكويت، فإنها مشغولة بالوضع العراقي وبتوثيق علاقاتها السياسية والإقتصادية به، أكثر من اهتمامها بما يجري في السعودية أو موقفها.

وهناك ظاهرة جديدة بدأت بالتبلور بين دول الخليج، وهي محاولة إبعاد نار الإرهاب القادمة من السعودية؛ إذ بدأت ملامح التمييز بين الخليجيين والسعوديين في بعض منافذ دول الخليج، التي صارت تشدد على القادم السعودي الذي قد لا يعدو من وجهة نظرهم ان يكون (مشروع إرهابي) محتمل.

هذا كله يكشف عن نظرة مجملة، وهي أن السعودية بدأت تصبح من وجهة نظر عامة (موطن خراب) او هو آيل الى الخراب والتدهور، وما شأن جيرانه إلا أن يستفيدوا من تضعضع البنيان السعودي من جهة، ودرأ المخاطر المحتملة الآتية منه من جهة أخرى.

هنيئاً لنا جميعاً موطننا الغالي الذي ننشد معزوفته الملكية: إرفع راسك انت سعودي؛ غيرك ينقص وانت تزودي!

أعادت الحكومة السعودية النظر بشأن تنازلها عن حقوقها في حقل ابو سعفة النفطي الذي تمتلكه الحكومتان السعودية والبحرينية مناصفة. وكانت الحكومة السعودية ـ وبمبادرة منها لمساعدة البحرين في حل أزمتها الإقتصادية التي كانت أحد عوامل عدم الإستقرار في السنوات الماضية ـ قد تنازلت عن حصتها النفطية لفترة غير محددة من منتجات الحقل النفطي والتي تقدر بنحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً.

تقرير (ميدل إيست واتش) عن حقوق الإنسان في السعودية لعام ٢٠٠٥

الإصلاحات مترددة والضغوط لم تغيّر الأحوال كثيراً

لا تحظى كثير من الحقوق الأساسية بالحماية في القانون السعودي، حيث لا يُسمح بتكوين أحزاب سياسية ولا تزال حرية التعبير محدودة للغاية. وخلال السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بحملة من المضايقة والترهيب للسعوديين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وخنقت كل الجهود الرامية لإنشاء جماعات مستقلة لمراقبة الانتهاكات والإبلاغ عنها.

وما زال الاحتجاز التعسفي، وتعرض المحتجزين لسوء المعاملة والتعذيب، والقيود المفروضة على حرية الانتقال، وغياب المحاسبة على المستوى الرسمي، من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. ونفذت المملكة قرابة ٥٠ حكماً بالإعدام في عام ٢٠٠٣، بينما نفذت قرابة ١٥ حكماً بالإعدام بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وما زالت عقبات شديدة تعترض دور المرأة السعودية في الاقتصاد والسياسة ووسائل الإعلام والمجتمع. ويعمل كثير من العمال الأجانب في ظروف تتسم بالاستغلال، وكثيراً ما تتعرض النساء المهاجرات اللاتي يعملن خدماً في المنازل للحبس طيلة الليل والنهار على أيدي مستخدميهن، مما يجعلهن عرضةً للانتهاكات الجنسية وغيرها من أشكال المعاملة السيئة.

ولم يؤد اهتمام وسائل الإعلام بالإصلاح السياسي وتصريحات الحكومة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى تغيير في الممارسات، ولم يوسع سبل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحقوق. وأنشأت الحكومة السعودية لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، إلا إنها تفتقر إلى الاستقلال.

تتفشى انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية التي تطبق نظام الملكية المطلقة. وبالرغم من الضغوط الدولية والداخلية من أجل تطبيق إصلاحات، فقد اتسمت خطوات الإصلاح بالتردد والقصور.

الإرهاب والأمن الداخلي

تدهور الوضع الأمني الداخلي في السعودية خلال عام ٢٠٠٤. ففي ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٣، نفذ تسعة أشخاص تفجيرات انتحارية، مما أسفر عن مقتلهم مع ٢٦ شخصاً آخرين، حيث استخدموا سيارات ملغومة في مهاجمة ثلاثة مجمعات سكنية تؤوي عمالاً أجانب أغلبهم من دول عربية أخرى. ومنذ ذلك الحين تعاني البلاد من تفجيرات انتحارية وهجمات باستخدام الأسلحة الآلية وعمليات احتجاز للرهائن كان أغلبها موجهاً ضد العاملين الوافدين من دول غربية. وتزعم السلطات أنها قتلت أو اعتقلت ١٣ على الأقل من الأشخاص الستة والعشرين الذين حددتهم على أنهم أبرز المشتبه بهم في الهجمات.

وفي مارس/آذار ٢٠٠٤، قال الأمير أحمد بن عبد العزيز، نائب وزير الداخلية، إن بعض الأشخاص المحتجزين لأسباب أمنية أُدينوا وحُكم عليهم بالسجن، في حين لا يزال آخرون رهن التحقيق. وامتنع الأمير عن التعليق بخصوص المحاكمات وأسباب إجرائها بعيداً عن العلن. وحتى كتابة هذا التقرير لم تكن السلطات قد أعلنت أية معلومات إضافية بخصوص أي محاكمات للمحتجزين في قضايا أمنية أو من يُزعم أنهم إرهابيون.

حركة الإصلاح والقبض على النشطاء

شهد عاما ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ عدداً من الالتماسات العلنية التي تدعو إلى تطبيق إصلاحات وتعزيز حماية الحقوق. ففي أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، أرسل ١٠٤ من المواطنين السعوديين ميثاقاً عنوانه 'رؤية لحاضر الوطن ومستقبله' إلى ولي العهد الأمير عبد الله، الحاكم الفعلي للبلاد، وبعض كبار المسؤولين. ودعا الميثاق إلى إجراء إصلاحات شاملة، من بينها تطبيق ضمانات لحرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، كما طالب بالإفراج عن السجناء السياسيين أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة. واستقبل ولي العهد مجموعة من الموقعين على الميثاق، وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٣، عُقد 'مؤتمر الحوار الوطني' الذي دُعي إليه علماء الدين من ممثلي المذاهب الإسلامية في البلاد، بما في ذلك المذهب الشيعي والمذاهب السنية الأخرى غير المذهب الوهابي. وانتقد التماس تال في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، تباطؤ خطى الإصلاح وغياب المشاركة الشعبية في صنع القرار. ووقع الالتماس ٣٠٦ من الأساتذة الجامعيين والكتاب ورجال الأعمال وكان من بينهم ٥٠ امرأة. ودعا الالتماس إلى اختيار أعضاء مجلس الشورى، المؤلف من ١٢٠ عضواً، من خلال انتخابات عامة (ويُذكر أن الحكومة تعيِّن الأعضاء حالياً)، كما أشار إلى أن الافتقار إلى حرية التعبير يزيد من تفشي التعصب والتطرف.

غير أن آخرين من أعضاء الأسرة الحاكمة لم يشاركوا ولي العهد الأمير عبد الله ميله المواتي الإصلاحيين. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣،

هوَّن وزير الداخلية الأمير نايف من شأن دعوات الإصلاح قائلاً إنها 'نباح لا جدوى منه'. وعندما تظاهر بعض المواطنين السعوديين في الشوارع، في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ في مبادرة لم يسبق لها مثيل خلال افتتاح مؤتمر بخصوص حقوق الإنسان يحظى برعاية رسمية، ألقت قوات الأمن القبض على مئات من المتظاهرين وفرقت الباقين باستخدام القوة. وظل زهاء ٨٠ شخصاً رهن الاحتجاز لعدة أشهر بعد ذلك دون تهمة أو محاكمة، بينما حُكم على آخرين بالجلد وبالسجن لفترات متباينة. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ كان قد أُطلق سراح أغلبهم، حسبما ورد.

وفي ٩ مارس/آذار ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة إنشاء 'اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان' التي تتألف في أغلبها من مسؤولين حكوميين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن أعضاء اللجنة أنهم زاروا بعض منشآت الاحتجاز ويعدون تقريراً لوزارة الداخلية. ونقلت عنهم وسائل الإعلام السعودية قولهم إن الظروف جيدة على وجه العموم إلا إن السجون تعاني من الاكتظاظ الشديد وإن ما يقرب من ٨٠ في المائة من نزلائها من غير السعوديين.

كما شهد شهر مارس/آذار إلقاء القبض على ١٣ من أنصار الإصلاح الذين حاولوا توزيع التماس يدعو إلى اتباع النظام الملكي الدستوري ذي البرلمان المنتخب في البلاد. وأشاروا أيضاً إلى اعتزامهم إنشاء هيئة معنية بحقوق الإنسان مستقلة عن الحكومة. وأُفرج عنهم جميع باستثناء ثلاثة خلال عدة أسابيع بعد أن وافقوا على ما يبدو على وقف جهودهم الخاصة بتقديم التماس علني. وبدأت محاكمة الثلاثة الباقين الذين رفضوا الموافقة على ذلك الشرط بجلسة أولى علنية في ٩ أغسطس/آب ٢٠٠٤. وكانت وكالة الأنباء السعودية الرسمية قد نقلت في وقت سابق عن مسؤول بوزارة الداخلية لم تذكر اسمه قوله إن الثلاثة أصدروا بيانات لا تخدم الوحدة الوطنية وتلاحم المجتمع على أساس من الشريعة. ولم تعلق اللجنة الوطنية الرسمية لحقوق الإنسان علناً على القضية.

وأجلت الحكومة مرتين الانتخابات المزمع إجراؤها لاختيار نصف الأعضاء في ١٧٨ مجلساً بلدياً في شتى أنحاء البلاد، وكان من المقرر حتى كتابة هذا التقرير أن تُجرى في فبراير/شباط ٢٠٠٥؛ أما بقية أعضاء المجالس فستعينهم الحكومة. وينص قانون الانتخابات على أن جميع المواطنين الذين لا تقل أعمارهم عن ٢١ سنة لهم الحق في التصويت، وقد أعلنت عدة نساء اعتزامهن ترشيح أنفسهن في الانتخابات، غير أن وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز استبعد ذلك، حيث صرح قائلاً، في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، إنه لا يعتقد أن مشاركة النساء ممكنة.

وفي ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، أعلن مجلس الوزراء أن الحكومة تعتزم إنفاذ القوانين القائمة التي تحظر على جميع الموظفين العموميين المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد أية وثيقة أو خطاب أو عريضة، أو إجراء حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية، أو المشاركة في أية اجتماعات تهدف إلى معارضة سياسات الدولة. وكان موظفون عموميون من بينهم أساتذة جامعيون من بين الموقعين على التماسات الإصلاح الأخيرة.

حقوق المرأة

تعاني المرأة في المملكة من التمييز الشديد ومن قيود تعوق حريتها. وتفرض 'هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر'، وهي بمثابة 'شرطة دينية'، الفصل الصارم بين الجنسين وتلزم النساء والفتيات بارتداء عباءات طويلة سوداء وغطاء للرأس في العلن. وبرغم أن بعض النساء يتولين مناصب مهنية في المستشفيات والمدارس والبنوك والمكاتب وغيرها، فما زلن بحاجة إلى إذن كتابي من ولي من الذكور حتى يمكنهن السفر.

وعند تعرض النساء لسوء المعاملة أو للعنف على أيدي أقارب من الذكور لا يجدن في كثير من الأحيان وسيلة للانتصاف. وقد أثارت رانيا البان، وهي مذيعة في القناة الأولى للتلفزيون الذي تديره الدولة، قضية العنف في محيط الأسرة بطريقة علنية لم يسبق لها مثيل في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، عندما أجرت مقابلات صحفية وهي في فراشها بالمستشفى وسمحت بنشر صورها التي تظهر فيها كدمات شديدة بوجهها بعد أن اعتدى عليها زوجها بالضرب المبرح. وحركت قضيتها الرأي العام وأثارت قدراً كبيراً من النقاش بخصوص مشكلة تعرض النساء للإساءة على أيدي أزواجهن.

العمال المهاجرون

أفاد وزير العمل غازي القصيبي بأن عدد العمال المهاجرين في السعودية يقدر بنحو ٨.٨ مليون نسمة، أي ثلث سكان البلاد. وأغلب هؤلاء العمال قادمون من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا مثل الهند وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وإندونيسيا والفلبين، غير أن عدداً كبيراً من العمال المهاجرين يقدمون أيضاً من بلدان مثل السودان ومصر. وكثيراً ما يتعرضون للعمل في ظروف تتسم بالاستغلال، بما في ذلك العمل عدداً من الساعات يتراوح بين ١٢ و١٦ ساعة يومياً تخلو في كثير من الأحيان من فترات للراحة أو فرصة لتناول الطعام والشراب، فضلاً عن عدم حصولهم على أجورهم لفترات تمتد لأشهر، وكذلك الحبس في سكن مغلق خلال ساعات راحتهم خارج العمل.

وتعمل الكثير من المهاجرات كخدماً في المنازل، وهن عرضة على وجه الخصوص لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب عزلتهن في منازل خاصة واستبعادهن من كثير من ضمانات الحماية في العمل. وقد وثقت منظمات غير حكومية معنية بالعمال المهاجرين في كثير من البلدان الآسيوية مئات الحالات التي تعرضت فيها مثل هؤلاء العاملات للإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، ولم ينلن قدراً يُذكر من الإنصاف أو لم ينلن أي إنصاف على الإطلاق.

ويتعرض العمال الأجانب الذين تعتقلهم الشرطة للتعذيب والاحتجاز لفترات مطولة بمعزل عن العالم الخارجي والإدلاء باعترافات منتزعة قسراً. وكان قرابة ثلثي الأشخاص الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام في السعودية في عام ٢٠٠٣، ويقرب عددهم من ٥٠ شخصاً، من الأجانب.

الأطراف الدولية الرئيسية

تُعد الولايات المتحدة حليفاً أساسياً للسعودية وشريكاً تجارياً رئيسياً لها على الرغم من أن العلاقات شابها شيء من التوتر في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. وكان وجود آلاف من العسكريين الأمريكيين المرابطين في المملكة سبباً رئيسياً للمعارضة الداخلية للحكومة، وخُفض عددهم من زهاء خمسة آلاف في أوائل عام ٢٠٠٣ إلى قرابة ٥٠٠ بحلول أواخر عام ٢٠٠٤ رغم بقاء الآلاف من الأمريكيين الذين يخدمون عقود المبيعات العسكرية في المملكة. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وصف، وللمرة الأولى، التقرير الدولي السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الحريات الدينية السعودية بأنها 'دولة تمثل مبعث قلق على وجه الخصوص'. وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية غير العسكرية للسعودية ٤.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وهو آخر عام تتوفر عنه إحصاءات. وبلغت قيمة الصادرات من الخدمات العسكرية وغيرها من الخدمات ملياري دولار في المتوسط كل عام في الفترة الأخيرة. ويُذكر أن السعودية من مصدري النفط الرئيسيين للولايات المتحدة وحلفائها. وقُدرت قيمة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة بما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار في أوائل عام ٢٠٠٣.

وللسعودية أيضاً علاقات عسكرية مع بريطانيا وفرنسا.

٢-٢

المملكة العربية السعودية

من هم الإسلامويون؟

٣. العنف الإسلاموي

أ. تسلسل زمني لأعمال العنف

شكل اندلاع الهجمات الإرهابية مؤخراً تصعيداً في حملة الميليشيات الإسلاموية التي انطلقت في أوساط عام ٢٠٠٣. وفي حين أن أعمال العنف ليست شيئاً جديداً فإن تواصل هذه الموجة متبوعة بمواجهة مباشرة بين السلطات والمتمردين هي الشيء الجديد. ورغم الهجوم الذي وقع في الرياض عام ١٩٩٥ وهجوم الخبر عام ١٩٩٦ إضافة إلى حوادث العنف المتفرقة في التسعينات وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد كانت الميليشيات الإسلاموية السعودية تركز نشاطاتها عموماً وحتى عام ٢٠٠٣ خارج المملكة العربية السعودية(١).

هناك عدة عوامل تفسر هذا التركيز المحلي الجديد الذي تكمن جذوره المباشرة في عودة المئات من أفراد الميليشيات من أفغانستان بعد سقوط طالبان عام ٢٠٠١، وبعضهم، فيما يبدو يحمل أوامر من بن لادن لإعداد هجمات ضد أهداف أمريكية في الأراضي السعودية. الواقع أن هناك دلائل بأن تحضيرات عملياتية قد بدأت في وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٢(٢). كما أن المقاتلين العائدين من أفغانستان وجدوا إلهاماً وشرعية في الآراء المتطرفة والجريئة لمفكري السلفية الجهادية مثل ناصر الفهد وعلي الخضير. وقد وفّر الإعداد للحرب ضد العراق والتصعيد على الجبهة الفلسطينية — الإسرائيلية وقوداً سياسياً ودينياً وعاطفياً إضافياً ساعد، على الأرجح، في عمليات التجنيد. وقد تكون إجراءات النظام السعودي ضد المتطرفين الإسلامويين في شباط وآذار ٢٠٠٣ – والتي صُممت لتكون ضربة وقائية ضد أعمال عنف محتملة من قبل الميليشيات خلال الحرب على العراق – الدافع وراء قرار تلك الميليشيات القيام بعملياتها تحت اسم 'القاعدة في شبه الجزيرة العربية'.

هجمات ١٢ أيار ٢٠٠٣: في ١٨ آذار ٢٠٠٣ انفجرت قنبلة قبل الموعد المحدد لها في منزل في الرياض مما أدى إلى كشف مخبأ هائل للأسلحة(٣). وفي ٦ أيار قامت الشرطة بغارة على منزل آخر في الرياض تطورت إلى معركة مسلحة مع أفراد الميليشيات الذين فروا. وفي اليوم التالي نشرت السلطات أسماء وصور تسعة عشر من أفراد الميليشيات المطلوبين للعدالة. وفي يوم ١٢ أيار قام اثني عشر مفجراً انتحارياً بثلاث هجمات متزامنة تقريباً على مجمعات سكينة في الرياض مستخدمين سيارات محملة بالمتفجرات مما أدى إلى مقتل ٣٠ شخصاً وإصابة حوالي ٢٠٠ شخص آخر. كان هذا الهجوم أكثر عمليات العنف أهمية في التاريخ السعودي الحديث وإيذاناً بمواجهة شاملة بين السلطات وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

أيار – تشرين أول ٢٠٠٣: وقعت خلال الستة أشهر التالية مصادمات واسعة النطاق بين الشرطة والميليشيات في سائر أرجاء البلاد. وفي حين لم يتضح عدد القتلى والمعتقلين من أفراد الميليشيات فإن مراجعة لنشاطات الشرطة توحي باحتمال تدمير عشرة خلايا أو أكثر — معظمها تكون من ٥–٢٠ فرداً في كل خلية تتخذ لها بيوتاً آمنة في مكة والمدينة (غرب) والرياض والقصيم (وسط) وجيزان (جنوب)(٤). كان في كل بيت آمن تقريباً مخزون كبير من الأسلحة والمتفجرات والمعدات الأخرى، إلا أنه لم يُعرف عدد العمليات التي كان مخططاً لها من قبل الميليشيات. فقد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية العديد من مقاتليه متوسطي المستوى إضافة لقائدة آنذاك يوسف العيري الذي قُتل يوم ٣١ أيار ٢٠٠٣.

تشرين ثاني – كانون أول ٢٠٠٣: شنت الميليشيات هجومها الرئيسي الثاني يوم ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٣، حيث قام اثنان من المفجرين الانتحاريين يرتديان زي ضباط الشرطة ويقودان شاحنة (فان) مليئة بالمتفجرات باقتحام مجمع المحيا السكني وتفجيره. أدى الانفجار إلى مقتل ١٧ شخصاً وإصابة ما يزيد على ١٢٠. وقد قوبل الحادث باستياء جماهيري عام نظراً لأن العديد من الضحايا كانوا عرباً ومسلمين بما في ذلك عدة أطفال. بعد ذلك بأسبوعين استولت شرطة الرياض على شاحنة محملة بالمتفجرات محبطة بذلك هجوماً إجرامياً أكبر حجماً بكثير من الهجمات السابقة.

في كانون الأول أطلق فصيل يدعى ألوية الحرمين حملة جديدة تستهدف كبار المسؤولين الرسميين. وأفادت تقارير بإبطال مفعول سيارة متفجرة قرب مبنى قيادة جهاز الاستخبارات السعودي، وتعرض مسؤول كبير في مقاومة الإرهاب لإطلاق النار وأصيب بجروح. وطبقاً للإشاعات فقد جرت محاولة لاغتيال الأمير محمد بن نايف ابن وزير الداخلية، وفي ٢٩ كانون أول انفجرت قنبلة صغيرة في سيارة مسؤول في جهاز الاستخبارات لم يكن فيها أحد عند وقوع التفجير.

كانون ثاني – آذار ٢٠٠٤: رغم استمرار القتال المسلح بين الشرطة والميليشيات إلا أن نمط الاعتقالات والمواجهات قد تغير. باستثناء صدام رئيسي واحد وقع في بيت آمن في الرياض يوم ٢٩ كانون ثاني فنادراً ما تواجد أفراد الميليشيات في مجموعات تزيد عن ثلاثة أشخاص وكان يتم اكتشافهم على الطرق أكثر بكثير من اكتشافهم في منازل. حوادث واعتقالات كهذه حصلت غالباً في منطلقة الرياض، وفي يوم ١٥ آذار ٢٠٠٤ قتلت الشرطة خالد الحاج، الذي يقال بأنه القائد الجديد للمليشيات.

نيسان خ حزيران ٢٠٠٤: شهدت الفترة منذ شهر نيسان ٢٠٠٤ ارتفاعاً في الاشتباكات المسلحة على الطرق ونقاط التفتيش وكانت الميليشيات هي التي تبدأ بإطلاق النار وبوتيرة متزايدة. وأفادت الشرطة بأن الميليشيات أخذت تستخدم أسلحة أثقل بما في ذلك ذات الدفع الصاروخي والقنابل اليدوية. في يوم ٢١ نيسان انفجرت سيارة مفخخة أمام مبنى إدارة السير وسط الرياض ونتج عن الحادث مقتل ستة أشخاص وجرح حوالي ١٥٠ آخرين. أبرزت العملية خلافاً متزايداً في أوساط الميليشيات حول مهاجمة أهداف رسمية محلية أم لا. وفي حين إن ألوية الحرمين أعلنت مسؤوليتها عن الحادث إلا أن قائداً في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهو عبد العزيز المقرن، أنكر التورط في هذه العملية وأصر على أن 'اليهود والأميركيين والصليبيين عموماً' هم الذين يبقون الأهداف ذات الأولوية(٥).

وكما لو كان الأمر تأكيداً لرسالة المقرن، فقد تسلل أربعة من أفراد الميليشيات إلى مقر الشركة السويسرية ABB في ينبع (على الساحل الغربي) يوم الأول من أيار وقتلوا خمسة موظفين مما أبرز مخاوف من أن يكون تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يقوم بتوسيع المنطقة الجغرافية لنشاطه ويستهدف صناعة النفط. بعد عملية ينبع وقعت عملية

أخرى يوم ٢٩ أيار حين تسلل أفراد الميليشيات إلى مجمع سكني في الخبر (الساحل الشرقي) وتجولوا في المباني يدخلون غرفة تلو أخرى يقتلون الغربيين ويستثنون المسلمين. عندما انتهت هذه الدراما بعد حوالي ٢٤ ساعة كان هناك ٢٢ قتيلاً في حين تمكن عدد من أفراد الميليشيات من الفرار. منذ أواخر أيار وما بعد ذلك أخذ الميليشيات يقتلون أفراداً غربيين حول الرياض، وقاموا بتصوير اغتيال أحد الأمريكيين في منزله ونشروا الواقعة على الإنترنت، وبعد بضعة أسابيع نشروا أيضاً على الإنترنت عملية قطع رأس أمريكي آخر هو بول جونستون.

حزيران خ أيلول ٢٠٠٤: في يوم ١٩ حزيران ٢٠٠٤ قتلت الشرطة أربعة من كبار أفراد الميليشيات بمن فيهم قائدهم المفترض الجديد عبد العزيز المقرن، وبعد ذلك بأربعة أيام عرضت الحكومة عفواً محدوداً على كل من يسلم نفسه خلال شهر ووعدت بأنها لن تقوم بإعدامهم وستترك قرار محاكمتهم لعائلات الضحايا. رفض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هذا العرض ويقال بأن ستة فقط من أفراد الميلشيات، لا يشغلون مواقع هامة، قد سلموا أنفسهم(٦). توقفت موجة الاختطافات الوحشية والهجمات العنيفة لفترة قصيرة (ونسبية) في الأشهر التي أعقبت مقتل عبد العزيز المقرن. لم يتم الإبلاغ سوى عن ثلاث حوادث تبادل إطلاق نار بين الميليشيات ورجال الشرطة خلال شهري تموز وآب (اثنان منهما في ١ و٢٠ تموز في الرياض والثالث يوم ١١ آب في مكة) وتم خلالها قتل خمسة آخرين من أفراد الميليشيات. في ٢ آب تم اغتيال مهندس أيرلندي في مكتبه في الرياض وهو أول هجوم من نوعه منذ أواسط حزيران.

ربما كانت فترة الهدوء المؤقت هذه مجرد فاصل استراتيجي لإتاحة الفرصة للميليشيات لإعادة التجمع. واصلت المجلات الجهادية مثل (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) الصدور بنفس الوتيرة كما تم إصدار مجلات جديدة مثل المجلة الجهادية النسائية (الخنساء) مما يوحي باستمرار نشاط الميليشيات. كما زادت نشاطات الميليشيات مؤخراً بما في ذلك حادث إطلاق نار على سيارة دبلوماسي أمريكي يوم ٣٠ آب وحوادث إطلاق نار في بريدة أيام ٣ و٤ و٥ أيلول أسفرت عن مقتل خمسة من رجال الشرطة إضافة إلى انفجارين قرب بنوك غربية في جدة يوم ١١ أيلول.

مع ذلك فهناك سبب للاعتقاد بأن فقدان البيوت الآمنة واعتقال أو قتل شخصيات رئيسية — قادة متعاقبون لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، رئيس تحرير (صوت الجهاد) عيسى العوشن، وكبير المنظّرين فارس الزهراني– قد تسبب في أكثر من مجرد ضرر مؤقت لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ويقال أن القائد الجديد لهذا التنظيم صالح العوفي يحظى بتقدير أقل من أسلافه من حيث الخبرة والمهارات القيادية(٧).

ب. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

تتوفر عادة معلومات شاملة عن الميليشيات الإسلاموية السعودية ومعظمها مصدره أفراد الميليشيات أنفسهم الذين روجوا لقضيتهم من خلال المنشورات وأشرطة الفيديو ذات الجودة العالية، وكلاهما يتم نشرهما على الإنترنت(٨). كما أن السلطات السعودية أخذت تبدي استعداداً خاصاً لنشر معلومات عن أفراد الميليشيات (رغم أنه ينبغي النظر إلى هذا بعين الشك) في حين تم إفساح المجال للصحف المحلية لإجراء تحقيقاتها.

١. الهيكل التنظيمي للقاعدة:

الهيكل التنظيمي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مخلخل حيث يعمل أفراد الميليشيات في مجموعات منفصلة ومعزولة إلى حد كبير ولكنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من حركة شاملة. ويتم إدامة وعيهم التنظيمي الجماعي عن طريق الروابط الأخوية القوية المكتسبة في معسكرات لتدريب في أفغانستان أو عن طريق الخبرات المشتركة بينهم كمطاردين ومتمردين في السعودية، وبحكم توجهاتهم العقائدية المشتركة التي تركز على الحاجة للقضاء على الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية، ووجود جهاز إعلامي متطور يوفر التماسك السياسي ويرفع معنويات العاملين في الميدان.

عمل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية منذ البداية على أساس نظام الخلايا الصغيرة. لم تكن قوات الأمن تجد عادة أكثر من ٢٠ من أفراد الميليشيات، وغالباً أقل من ذلك بكثير، في بيوتهم الآمنة وبأسلحتهم ومعداتهم(٩). الأسماء المستخدمة من قبل الميليشيات — مثل سرية الفالوجة وسرية القدس وألوية الحرمين – تشير، في الأغلب الأعم، إلى خلايا أو مجموعات فرعية طورت بمرور الوقت هويات منفصلة واستراتيجيات وتكتيكات مختلفة قليلاً(١٠). وفي حين أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعتبر أسامة بن لادن وأيمن الظواهري بمثابة المرجع الإرشادي الأعلى له فإن خطوط الاتصال مع القيادة البعيدة قد تعطلت، على الأغلب، منذ زمن بعيد(١١). بمرور الزمن تعدد أفراد الميليشيات الذين اصبحوا قادة ولكن لا أحد يعرف بالضبط مقدار القيادة والسيطرة التي مارسها كل منهم على التنظيم. هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يضم لجاناً متخصصة أو مجموعات فرعية تتولى مسؤولية التعليم/ التدريب، والاستراتيجية/ الإنتاج الإعلامي، والشؤون الدينية(١٢).

رغم الإنكار الرسمي المتكرر فإن إفادات أفراد الميليشيا أنفسهم توحي بأنه توجد لدى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية سبل للتدرب في معسكرات تدريب ومراكز تعليم في الأراضي السعودية، في مناطق نائية عموماً ولكن ليس دائماً. وقد تم، على الأرجح، اكتشاف وتدمير معظم هذه المعسكرات والمراكز خلال السنة الماضية(١٣). أغلبية أفراد تنظيم القاعدة الأصليين شاركوا في دورات تدريبية في معسكرات القاعدة في أفغانستان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولكن مع انهيار طالبان برزت الحاجة لإيجاد مواقع بديلة. وقد سعى الجهاديون — بقيادة يوسف العيري على الأرجح – لتأسيس معسكرات في المملكة قبل وقت طويل من أيار ٢٠٠٣(١٤).

يبدو أن مكتب الإعلام ذو المستوى المهني الرفيع التابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو أحد أهم وحدات هذا التنظيم وأكثرها حماية، فرغم النكسات المتكررة التي منيت بها المجموعة وفقد أفرادها فقد واصلت منذ أواخر أيلول ٢٠٠٣ إصدار مطبوعاتها النصف شهرية (صوت الجهاد)، ومنذ كانون أول ٢٠٠٣ أصدرت مطبوعة نصف شهرية أخرى مختصة بالشؤون العسكرية هي (معسكرات البتار). صدر حتى الآن أربعون عدداً كل منها يضم حوالي ٤٠ صفحة إضافة لفيلمين طويلين بمستوى جودة عالية(١٥). ساعدت صوت الجهاد، بكل المقاييس، في إدامة الصلة بمسؤولين في الميدان وفي نفس الوقت استطاعت الإفلات من أجهزة الاستخبارات السعودية وهي ليست بالمسألة الهينة(١٦). كما توحي الأدلة أيضاً على أن لدى المحررين أرشيفاً يثير الإعجاب من النصوص وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية لمواد تعود لعشرين سنة سابقة(١٧). ورغم أنه من غير المعروف بشكل مؤكد أين يتم إعداد المجلات وطباعتها فالأغلب نه يجري تحريرها في أماكن منفصلة من قبل هيئتي تحرير(١٨). وليس هناك سوى معلومات قليلة حول هوية أو تشكيل لجان التحرير(١٩).

كما يؤكد أفراد الميليشيات على أهمية دور أئمة الدين في التجنيد والدعاية(٢٠). بعد اعتقال مفكرين سلفيين جهاديين بارزين مثل ناصر الفهد في أيار ٢٠٠٣، تحولت المنظمة، فيما يبدو، لشخصيتين أقل شهرة هما فارس الزهراني وعبد الله الرشود اللذين تم فيما بعد اعتقالهما أو قتلهما(٢١).

ثمة أسئلة تدور حول علاقات دولية مزعومة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فطبقاً لبعض التقارير كان قد تم التخطيط لعدة هجمات من قبل أفراد القاعدة العاملين في إيران(٢٢)، بينما اتهمت السلطات السعودية جماعات المعارضة المقيمة في لندن بذلك(٢٣). لقد مالت أوساط الإعلام السعودية والعالمية لاعتبار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية كجزء أساسي من شبكة تنظيم القاعدة على المستوى العالمي بقيادة بن لادن والظواهري، ولكن لم تثبت صحة ادعاءات من هذا النوع. الاتهامات حول إيران والمعارضة في المنفى تأتي عادة من 'مصادر استخبارية' غير محددة

ويبدو أن وراءها دوافع سياسية. الارتباط بالقاعدة اكثر احتمالاً حيث أن معظم أفراد ميليشيا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مروا من خلال أفغانستان ومن المحتمل جداً أنهم التقوا بكبار قادة القاعدة قبل أواخر عام ٢٠٠١. الأرجح أن أفراد هذه الميليشيات يرون أنفسهم، كما يتضح من تسمية تنظيمهم، جزءاً من حركة القاعدة العالمية وهناك مؤشرات بأن تنظيم القاعدة قد شجع في أواخر عام ٢٠٠١ على شن هجمات داخل السعودية من قبل المقاتلين العائدين من أفغانستان. ولكن الانجذاب العقائدي، وحتى الشخصي شيء، والتعاون العملياتي شيء آخر. إن من المشكوك فيه جداً أن تكون لقيادة تنظيم القاعدة علاقة مع أفراد ميليشيات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وأنها تملي عليها القيام بعمليات محددة.

٢. حجم القاعدة:

تختلف التقديرات حول حجم الميليشيات الإسلامية الناشطة وذلك لاسباب تتعلق بالسرية وباختلافات تتعلق بتحديد طبيعة نشاط هؤلاء الأفراد (أي هل تشمل التقديرات المقاتلين فقط أم أيضاً أولئك الذين يوفرون الدعم اللوجستي والسياسي). تشمل القائمتان اللتان تضمان أسماء المطلوبين للسلطات السعودية والتي تم نشرها في كانون أول ٢٠٠٣ ما مجموعه ٤٠ شخصاً قُتل أو اعتقل ٣٠ منهم. ولكن مصادر مقربة من الاستخبارات السعودية تقر بوجود قائمة سرية وتوحي بأن عدد الأسماء فيها ربما يقترب من ٥٠٠(٢٤). في أيار ٢٠٠٣ حددت مصادر أمريكية وسعودية، كلاً على حدة، عدد المقاتلين الفعليين بين ٢٠٠–٤٠٠(٢٥). إذا جمعنا عدد المقاتلين الذين ذكرتهم السلطات السعودية أو مطبوعات الجهاديين أنفسهم خلال السنة الماضية فإن الرقم يتراوح تقريباً بين ١٤٠–١٥٠، وهناك من يعطي تقديرات أكثر. ومع ذلك يبقى عدد المقاتلين الناشطين فعلاً مسألة أخرى، ويعود إلى مدى فعالية العمليات السرية السعودية (زعمت المصادر الرسمية في أواسط عام ٢٠٠٤ بأن حوالي ٧٠٪ من أفراد ميليشيات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الناشطين فعلاً قد قتلوا أو أسروا) ومدى كفاءة جهود التجنيد لدى الميليشيات.

٣. العقيدة والاستراتيجية:

انفرد تنظيم القاعدة عن التفكير الجهادي المألوف بالتركيز بصورة رئيسية على 'العدو البعيد' — 'اليهود والصليبيين' – وخصوصاً في الولايات المتحدة. ورغم أن 'العدو القريب' —الأنظمة المحلية في العالم الإسلامي– تعتبر فاسدة وقمعية وغير إسلامية، وبالتالي يجب الإطاحة بها، إلا أن 'القوة التي دعمت هؤلاء الحكام غير الشرعيين ودنست الأرض المقدسة في الجزيرة العربية.. هي الهدف المفضل'(٢٦). على النقيض من ذلك فإن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية(٢٧)، وفي الوقت الذي يعتبر فيه نفسه جزءاً من نفس الحركة الدولية ويعلن إعجابه بالقيادة التاريخية لتنظيم القاعدة(٢٨)، فإنه يمثل ردة نسبية للتركيز على المستوى الوطني. فمطبوعات هذا التنظيم، مثلاً، تركز بصورة أساسية على قضايا محلية. إن مطبوعات (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) تأتي على ذكر فلسطين والشيشان وأفغانستان وكشمير ولكن بطريقة عابرة غالباً(٢٩). مع ذلك، فإن التركيز على السعودية بقي حتى الآن لفظياً بلاغياً أكثر منه عملياً من حيث أن الميليشيات — باستثناء ألوية الحرمين – لا تزال تركز هجماتها على أهداف أجنبية. وكما مر معنا — فإن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية سعى لتحديد الهجمات ضد أهداف سعودية، وهي مسألة انقسم حولها الجهاديون.

برزت التطورات حول الأجندات المحلية والدولية بأوضح صورة في المسألة العراقية. فالعديد من الميليشيات الإسلاموية ترى أن مقاومة الاحتلال الأمريكي هناك قضية أجدى بكثير —وأسلم من ناحية دينية – من قتال الشرطة السعودية في الرياض. واتهم البعض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بتقويض جهود الإسلامويين عن طريقة تحويل الاهتمام عن العراق، ويبدو أن بعض أفراد عدد من الميليشيات السعودية قد اختاروا القتال هناك. ودفع النقاش الكتاب في (صوت الجهاد) للمحاججة بشدة بأنه — بالنسبة للسعوديين على الأقل – فإن قتال الأمريكيين محلياً له الأولوية على الالتحاق بالجهاد في العراق(٣٠).

٤. نبذة عن الأعضاء(٣١):

تشير الدلائل إلى ثلاث موجات لمقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: المقاتلون في الحرب الأفغانية في ثمانينات القرن الماضي، والمشاركون في معسكرات تدريب القاعدة — خصوصاً في أفغانستان – بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١. بالنسبة للأعضاء في قلب التنظيم فالخاصية المشتركة الأهم التي تميزهم والتي تعتبر أيضاً المدخل لفهم هذا التنظيم هي التجربة الأفغانية المشتركة، أما كمجاهدين أو في معسكرات التدريب(٣٢). هذه التجربة تركت لديهم توجهاً أيديولوجياً مشتركاً وثقافة عسكرية وخبرة فنية(٣٣). إلا إن من الصعب معرفة ما إذا كان يمكن توريث هذه المكتسبات للمجندين الجدد وبأي درجة.

معظم أفراد الميليشيات ذوي مستوى تعليمي بسيط، إذ يبدو أن الأغلبية قد تركوا المدرسة بين الخامسة عشرة والعشرين من أعمارهم، وقليلون فقط هم الذين لديهم، فيما يبدو، شهادات جامعية. كان ترك المدرسة أحياناً يأتي نتيجة لقناعة عقائدية أو ضغوط اجتماعية وليس بسب قصور في الذكاء(٣٤). معدل أعمار أفراد الميليشيات في القائمة الحكومية مرتفع نسبياً (حوالي الثلاثين) ولكن المجندين الجدد والأصغر سناً قد لا يكونون مشمولين، على الأغلب، في هذه القائمة(٣٥). ومع أن معظم الأعضاء هم من الرجال الذين تركوا وراءهم زوجات وأطفالاً فإن (صوت الجهاد) أولت اهتماماً بالنساء، بل إن هناك مقالات عدة بأقلام نسائية(٣٦).

أخيراً، ورغم التخمينات التي كانت سائدة حول الزيادة النسبية لأعضاء الميليشيات الذين ينتمون لمناطق مهمشة سياسياً — عسير بصورة رئيسية(٣٧) ـ، والمنتمين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فإن أفراد الميليشيات ينتمون لجميع المناطق، وتوحي أسماؤهم بتنوع جغرافي وقبلي واسع النطاق(٣٨).

٤. الخلاصة

أدى بدء أعمال العنف فوراً إلى زيادة التكهنات في الغرب حول مدى استقرار النظام. التحدي، من أوجه عدة، لم يسبق له مثيل، وقد استطاعت الميليشيات تقويض الإحساس بالأمن لدى معظم الغربيين إضافة إلى عدد لا باس به من السعوديين. ولكن هناك مبالغة في تضخيم التهديد، وذلك نتيجة لقلق يمكن تفهمه حول مصير بلد منتج رئيسي للنفط والغموض الذي غالباً ما يحيط بالأحداث في المملكة.

بالإجمال، وبمقاييس عسكرية مجردة، فالواضح أن اليد العليا هي للنظام. لقد أدت العمليات الإرهابية للميليشيات حتى آب ٢٠٠٤ إلى مقتل ما يزيد على ٧٠ شخصاً إضافة لمئات الجرحى، كما قُتل عدد غير معروف من قوت الشرطة والأمن أيضاً. إزاء ذلك تم وضع قوات الأمن في حالة تأهب كامل منذ أيار ٢٠٠٣، وتحسن مستوى التدريب والتزود بمعدات مكافحة الإرهاب، وطرأت زيادة جوهرية على رواتب أفراد الشرطة(٣٩). كما تكثف التعاون مع الولايات المتحدة(٤٠). (هناك أيضاً، لسوء الحظ، أسباب قوية للاعتقاد بأن السلطات لجأت إلى التعذيب في حالات الاستجواب)(٤١). ويمكن ملاحظة درجة الحماية المرتفعة في أرجاء المملكة مما حدا ببعض السعوديين للشكوى من أن الحراسات ونقاط التفتيش العديدة أخذت تؤدي إلى قيام مجتمع عسكري(٤٢). ستتعمق هذه الحالة على الأرجح، خصوصاً في ضوء الإعلان الذي صدر في شهر حزيران ٢٠٠٤ بالسماح للأجانب وشركات الأمن الخاصة بحمل السلاح.

قامت أجهزة الأمن بعمليات وغارات لا تحصى واعتقلت ما بين ٦٠٠–١٠٠ فرد بمن في ذلك مقاتلين والعديد من الوعاظ المتطرفين المعروفين(٤٣). وقد تم اعتقال أو قتل جميع المشتبه بهم في قائمة الحكومة التي تضم ١٩ شخصاً والتي نشرتها في أيار ٢٠٠٣ باستثناء شخص واحد، كما تم اعتقال أو قتل ١٦ من قائمة الـ٢٦ المنشورة في كانون أول

٢٠٠٣(٤٤). من المرجح أن تكون العمليات متدنية المستوى التي وقعت مؤخراً (مثل إطلاق النار من سيارة عابرة والاغتيالات الاستهدافية) قد تمت من قبل متعاطفين وليس من قبل مقاتلين من صلب حركة الميليشيات، ما يشير إلى نجاح نسبي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في إلهام الإسلامويين الشباب للتصرف بشكل مستقل. إلا أن ذلك قد يشير أيضاً إلى أن الكوادر القيادية — وجميعهم من المقاتلين السابقين في أفغانستان – قد أُنهكوا وأن إجراءات السلطات قد جعلت من الصعب القيام بعمليات جيدة الإعداد تتطلب تدريباً مسبقاً وبيوتاً آمنة وما شابه ذلك(٤٥). عدم توفر بيوتٍ آمنة يعني، في الغالب، عدم توفر أموال وأسلحة وإمدادات. إضافة لذلك فليس هناك دليل على أن أي قائد في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد تم تدريبه كلياً داخل السعودية(٤٦).

إلا أن ضعف أجهزة مقاومة الإرهاب في السعودية تبدي في ارتفاع عمليات الميليشيات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. وقد أثار هجوم الخبر، على وجه الخصوص، انتقاداتٍ واسعة النطاق لكفاءة الأجهزة السعودية المختصة، فقد انقضت فترة طويلة قبل أن تتدخل قوات الشرطة واستطاع ثلاثة من الميليشيات الفرار رغم الحصار. بنظرة متأملة متأخرة، يبدو أن إجراءات مقاومة الإرهاب السعودية قد أُعدت بصورة رئيسية لمواجهة تفجيرات سيارات على نطاق واسع في مناطق المدن، ولم تكن معدة بشكل مناسب للتغيير التكتيكي والجغرافي الذي حدث في هجمات ينبع والخُبر(٤٧). وقد غذّت أخطاء الشرطة المتكررة وحيازة الميليشيات لمعدات من الشرطة والجيش التكهنات بأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يتلقى دعماً من أجهزة الأمن أو أنه تمكن من اختراق هذه الأجهزة، وهي تُهمٌ يصعب التثبت منها(٤٨).

بغض النظر عن هذه المراجعة السيئة فالسؤال الحقيقي هو ما إذا كان بوسع الميليشيات الإسلامية العنيفة اجتذاب متعاطفين جدد، وما إذا كان النظام السعودي سيطبق استراتيجيات عسكرية وسياسية مناسبة لإلحاق الهزيمة بها.

النظام، إلى حد ما، أدرك ذلك، وأخذ ينوع الأساليب التي يستخدمها دون التقيد الصارم بالتكتيكات العسكرية. ففي حين رفض النظام في تشرين ثاني ٢٠٠٣ رفضاً تاماً الدخول في أي حوار (بما في ذلك المبادرة التي عرضها الحولي وثلاثة من الإسلامويين الآخرين للتوسط بين الحكومة والميليشيات المسلحة) (٤٩)، فقد أخذ يعدل موقفه تدريجياً. في شهر أيار ٢٠٠٤ وصل منتصر الزيات، وهو محام مصري إسلاموي مشهور، ساعياً 'لفتح قنوات حوار مع المتطرفين'(٥٠)، وفي أواخر حزيران ٢٠٠٤ عرضت الحكومة عفواً على من يستسلم من المتمردين خلال شهر. وفي تموز قيل أن الحولي قد تم استخدامه كوسيط أو 'واسطة اتصال' مع الميليشيات الراغبين بالاستسلام، وبعد ذلك بوقت قصير أعلنت الحكومة فترة مدتها شهران يمكن خلالها تسليم الأسلحة غير المشروعة دون ملاحقة الذين كانوا بحوزتها(٥١).

كما أطلق النظام أيضاً حملة تهدف إلى تعميم عدم مشروعية الميليشيات عن طريق:

* حشد كبار العلماء من المؤسسة الدينية الرسمية لنشر الوعظ ضد أفراد الميليشيات وإدانة سلوكهم انطلاقاً من أسس دينية(٥٢). إلا أن من المشكوك فيه أن يكون هذا الأسلوب فعالاً في ضوء المصداقية الضعيفة لرجال الدين الطاعنين في السن(٥٣).
* تحويل المعتقدات الدينية الخاصة بأفراد الميليشيات ضدهم — كما لاحظنا سابقاً – فقد أعلن ثلاثة من رجال الدين الجهاديين البارزين في شهري تشرين ثاني وكانون أول ٢٠٠٣ توبتهم على شاشة التلفزيون(٥٤).
* تشجيع وعاظ جماعة الصحوة مثل العودة لإدانة أعمال العنف(٥٥).
* إبراز معاناة الضحايا الأبرياء في وسائل الإعلام المملوكة للدولة. تم نشر صور تلفزيونية للجرحى والضحايا الملطخين بالدماء بطريقة واضحة للغاية وركزت مقالات الصحف على العائلات الثكلى والأطفال القتلى في الهجمات الإرهابية(٥٦). ويعتقد البعض أنه كان لذلك تأثير قوي على الرأي العام(٥٧)، و
* لجوء النظام الى طلب مساعدة إسلامويين في الخارج له بعض النفوذ عليهم — فقد استنتج الكثيرون أن هناك يداً سعودية خفية خلف إدانة حماس لهجمات الخبر في أواخر أيار ٢٠٠٤ (٥٨).

بشكل أكثر عمومية اتخذ النظام خطوات أولي لكبح نفوذ المتطرفين، مثل حذف الدروس التي تغرس في الأذهان العداء للمسيحيين واليهود من الكتب المدرسية ووضع خطط للحد من الفقر(٥٩).

يستطيع النظام البناء على قاعدة جيدة الاستجابة. قياس الرأي العام السعودي يفتقر إلى الدقة في أحسن الأحوال ويكبله غياب استفتاءات ذات مصداقية(٦٠). مع ذلك فإن مقابلات الـ'آي سي جيب' وشواهد أخرى توحي باستياء واسع من أعمال العنف خصوصاً الأعمال الموجهة ضد سعوديين حتى ولو كان هناك عديدون يؤيدون البلاغة اللفظية للميليشيات الإسلاموية ونظرتها للعالم. كان أشد ما أثار استنكار المواطنين العاديين هو هجمات ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٣ على مجمع المُحيَّا السكني والتي كان ضحاياها الرئيسيون من العرب وشملت الكثير من النساء والأطفال. ويبدو أن الهجمات الإرهابية والمواجهة بين الشرطة وافراد الميليشيات تعزز هذا الإدراك، لقد استخدم جميع السعوديين الذين قابلتهم الـ'آي سي جي' كلمة 'إرهابي' لوصف أفراد الميليشيات وهي كلمة لها دلالة غير عادية في العالم العربي وتومئ لاستياء شعبي(٦١). باختصار، فإن أفراد الميليشيات قد همشوا أنفسهم إلى حد بعيد نتيجة لهذه الممارسات.

إلا أنه وبحكم الاستياء الشديد من النظام — الذي يغذيه النظام السياسي الاستبدادي المغلق، والامتيازات التي يتمتع بها أفراد الأسرة المالكة، والفساد المالي والهدر الواسع الانتشار – فإن الميليشيات العنيفة تحتفظ بالقدرة على اجتذاب مؤيدين جدد خصوصاً في أوساط الشباب، والإسلامويين المتطرفين في مناطق المدن، والمناطق الدينية المحافظة (مثل القصيم)، ومناطق كانت تقاوم السيطرة المركزية للدولة عادة (الجنوب)(٦٢). الكثير من هؤلاء ينخرطون حالياً في المراتب الدنيا لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وقد يُعيدون خلال عقد من الزمن إضرام نيران القتال من جديد والافتخار بأنهم كانوا قد شاركوا في أول جهاد في شبه الجزيرة العربية. سيكون من مصادر التجنيد المحتملة الأخرى العائدون من القتال ضد الولايات المتحدة في العراق. ما لم يكن هناك جهد مستدام لإصلاح الأخطاء السياسية الجدية في المملكة فإن مكانة الميليشيات سترتفع في حين تضعف قدرة النظام على مواجهتهم.

أحد الاختبارات الرئيسية بهذا الصدد هو ما إذا كان النظام سيتمكن من توحيد الأمة خلف برنامج مستدام للإصلاح السياسي والاقتصادي في الوقت الذي يستمر فيه في دق إسفين بين الإسلامويين الذين يتبنون العنف والذين يتبنون اللاعنف. إن محاولات النظام للتعاون مع قادة جماعة الصحوة، وعقد اجتماعات للحوار الوطني والإعلان عن إجراء انتخابات بلدية، هي خطوات تجريبية في هذا الاتجاه ولكن هناك حاجة للمزيد. والنظام الذي يعاني من حساسية زائدة للتهديد السياسي المزعوم من قبل التحالف الوسطي العريض إنما يسعى لإسكات الحركة الوحيدة التي تمتلك إمكانية لجسر الفجوة بين العناصر الليبرالية وذات التوجه الغربي من جهة والإسلامويون والمتدينون المحافظون من جهة أخرى، إضافة لتشجيع الانفتاح السياسي والتحديث الاقتصادي بما ينسجم مع الهوية والثقافة الأساسية في المملكة.

لقد عززت الهجمات الإرهابية، دون قصد، إحساسا بالوحدة الوطنية تجلت أبرز مظاهره السياسية في النفور الشعبي من العنف وتشكيل التحالف الوسطي الفضفاض من الإسلامويين السنة التقدميين والوطنيين والليبراليين والشيعة. يتعين على النظام ألا يضيع هذه الفرصة لوضع برنامج إصلاح حقيقي موضع التطبيق.

عمان، الرياض، بروكسل، ٢١ أيلول ٢٠٠٤

التقرير رقم ٣١ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) - ٢١ أيلول ٢٠٠٤

هوامش

(١) مع ذلك فقد كان هناك تواصل دائم لأعمال العنف متدنية المستوى في السعودية منذ منتصف عام ٢٠٠٠. راجع ج.ي.باترسون: 'المملكة العربية السعودية: حوادث الأمن الداخلي منذ عام ١٩٧٩' مذكرة حول خلفية عن المملكة العربية السعودية رقم APBN-003، كانون ثاني ٢٠٠٤. ربما كان الإسلامويون المتطرفون هم الذين يقفون غالباً وراء بعض الهجمات على الغربيين والتي لم يصدر بشأنها أي تفسير ولم يعلن أحد مسؤوليته عنها.

(٢) نشرت الصحيفة الجهادية (صوت الجهاد) روايات عدة تسرد حديثاً جرى بين الجهاديين السعوديين وبن لادن قبل عودتهم إلى السعودية. وقد ورد في نعي فهد السعيدي، الذي قتل في انفجار ١٨ آذار ٢٠٠٣ أنه كان قد غادر أفغانستان في أواخر ٢٠٠٣ وورد في نص النعي أنه 'أرسل برسالة من سطرين إلى الشيخ أبو عبد الله (أسامة بن لادن) يستأذنه فيها بالسفر للقيام بعمليات في الخارج، وقد وافق الشيخ وطلب من خالد شيخ (محمد) ترتيب سفر (الأسد) السعيدي وإخوانه ليذهبوا ويضربوا القواعد الأمريكية الخلفية في الجزيرة العربية'. صوت الجهاد، العدد ١٦، ص٤٥.

(٣) كان قد تم شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد أهداف حكومية في منطقة الجوف في شباط وآذار ٢٠٠٣ واستمرت خلال شهر نيسان، وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان لهذه الهجمات علاقة بحملة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

(٤) تستند هذه التقديرات إلى مراجعة مفصلة لنشاطات الشرطة عام ٢٠٠٣: في المدينة في أواخر أيار ٢٠٠٣، وفي مكة في ١٥ حزيران و٣ تشرين ثاني، وفي الرياض في ٢١ تموز و١٠ آب و٦ تشرين ثاني، وفي أماكن غير محددة متنوعة في منطقة القصيم في ٢٨ تموز، و٥ و٨ تشرين أول، وفي جيزان في ١٥ آب. وتقول السلطات السعودية أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية كان يتكون من ٦ خلايا في أيار ٢٠٠٣ وأنه قد تم تدميرها جميعاً باستثناء واحدة منها بحلول أواسط عام ٢٠٠٤. راجع مقالات في الشرق الأوسط حول هذه التواريخ؛ كريستيان سينس مونيتور ٣ حزيران ٢٠٠٤.

(٥) الغارديان ٢٨ نيسان ٢٠٠٤، www.aljazera.net، ٢٢ نيسان ٢٠٠٤.

(٦) الشرق الأوسط، ٢٣ موز ٢٠٠٤. سعياً لزيادة تأثير وقع العفو ربطت السلطات ذلك بطرد دولٍ عربية في شهر تموز ٢٧ سعودياً يُشتبه في ممارستهم لأعمال إرهابية وتسليمهم للسلطات السعودية. الحقيقة أنه ليس هناك دليلٌ يربط بين هذه الوقائع.

(٧) مقابلة أجرتها الـICG مع مراقب ومحلل سعودي، الرياض.

(٨) يُنظر إلى عملية العلاقات العامة التي بدأتها الميليشيات السعودية منذ أواخر عام ٢٠٠٣ إلى أنها واحدة من أكثر الحملات التي تقوم بها مجموعة إرهابية شمولاً وكفاءة مهنية.

(٩) يستخدم أفراد الميليشيات أحياناً كلمة 'خلية'. راجع، على سبيل المثال، صوت الجهاد عدد ١٥، ص٢٧.

(١٠) يبدو أن ألوية الحرمين، التي أعلنت المسؤولية عن الهجمات ضد الحكومة في كانون أول ٢٠٠٣ والهجوم على مبنى إدارة السير في نيسان ٢٠٠٤، قد انشقت عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في أواخر تشرين ثاني ٢٠٠٣ بسبب الخلاف حول مهاجمة أهداف سعودية أم لا. يبدو أن الخلايا الأخرى قد التزمت بالاستراتيجية العامة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والتركيز على الأهداف الغربية، ولكنها طورت تخصصات تكتيكية مميزة. ويقال أن الهجمات التي تمت بطريق التسلل في ينبع والخبر في ١ و٩٢ أيار ٢٠٠٤ قد قامت بها سرية القدس، في حين تولت سرية الفالوجة مسؤولية الهجمات العشوائية على الأجانب في الرياض في أوائل حزيران ٢٠٠٤.

(١١) لم تكن هناك مؤخراً مؤشرات تُذكر حول وجود اتصال. وقد نشرت (صوت الجهاد) 'رسالة مفتوحة إلى أسامة بن لادن' في أوائل حزيران ٢٠٠٤ يقال أنها كُتب من قبل أحد المشاركين في عملية الخبر في أيار وتم تسليمها إلى المقرن الذي أرسلها بدوره إلى ابن لادن. ورغم أن المرء لا يستطيع الجزم بأن اتصالاً من هذا النوع لم يحدث فإن من المحتمل بنفس الدرجة بأن الرواية كانت تهدف إلى رفع معنويات أفراد تنظيم شبه الجزيرة العربية.

(١٢) كان يوسف العيري يعتبر حتى وفاته في ٣١ أيار ٢٠٠٣، وعلى نطاق واسع في أوساط الميليشيات والسلطات السعودية، بأنه قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وليس من المعروف من خلفه مباشرة. وكانت وزارة الداخلية قد وصفت كلاً من علي الغامدي، الذي قيل بأنه استسلم يوم ٢٦ حزيران ٢٠٠٣، وسلطان القحطاني، الذي قتل في جيزان في ٢٣ أيلول ٢٠٠٣، بأنهما مسؤولان 'كبيران' أو 'رئيسيان' رغم أنه ليس من الواضح فيما إذا كانا قادة رسميين للتنظيم. في أواخر عام ٢٠٠٣ توصل المحللون السعوديون إلى أن خالد الحاج، وهو مواطن يمني، هو القائد الجديد لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. أما عبد العزيز المقرن الذي قيل بأنه تسلم المسؤولية بعد الحاج فقد قُتل يوم ١٥ آذار ٢٠٠٤. بعد مقتل المقرن بفترة قصيرة أصدرت قيادة التنظيم بياناً في ١٨ حزيران ٢٠٠٤ أعلنت فيه أن صالح العوفي هو القائد الجديد، وهو المقاتل الوحيد من قائمة الحكومة الأصلية التي تضم ١٧ من المشتبه بهم، الذي لا يزال طليقاً.

(١٣) تم العثور على بعض المنازل التي كانت تستخدم لأغراض التدريب في المدن. الأسوشييتد برس، ١٥ كانون أول ٢٠٠٤. وصف مقاتلو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذين ظهروا على التلفزيون السعودي لإعلان توبتهم في شهر كانون ثاني ٢٠٠٤، وصفوا 'كيف ذهب المجندون إلى استراحة في الرياض حيث تعلموا كيفية استخدام وتنظيف البنادق ثم كيف تم أخذهم إلى الصحراء (للتدريب). قسم منهم ذهبوا إلى مكة المكرمة حيث قضوا ثلاث أو أربع أيام في معسكر تعلموا فيه تركيب الأسلحة والرماية عليها بالاشتراك مع المقاتلين'، رويترز ١٢ كانون ثاني. ٢٠٠٤.

(١٤) تؤكد مطبوعات الميليشيات على أهمية التدريب والإعداد، والهدف المعلن من إصدار مطبوعة (معسكر البتار) هو تشجيع المجندين المحتملين على 'التدريب المنزلي'. ويتضمن نعي خالد السبيت ما يفيد بأنه كان قد تلقى تدريباً في منطقة نائية من السعودية بإشراف العيري قبل وقت طويل من عملية أيار ٢٠٠٣. صوت الجهاد، عدد ١٥، ص٢٨.

(١٥) كان عنوان الفيلم الأول الذي تم عرضه يوم ٥ كانون أول ٢٠٠٣ هو: 'شهداء المواجهات في بلاد الحرمين'، أما الفيلم الثاني 'بدر الرياض'، فقد تم عرضه في أوائل شهر شباط ٢٠٠٤. يُظهر فيلم (شهداء المواجهات) هجمات متنوعة تمت في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية ويُمجّد الذين شاركوا فيها. أما فيلم (بدر الرياض) الذي تبلغ مدته ٩٠ دقيقة فهو يصف كامل عملية الإعداد والتنفيذ لهجمات يوم ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ على مجمع المُحيّا.

(١٦) يحوي كل عدد من (صوت الجهاد) مقالات يصف فيها المقاتلون تجاربهم الشخصية في أحداث وقعت مؤخراً.

(١٧) يتضمن فيلم (بدر الرياض) على سبيل المثال تسجيلات لخطب للشيوخ المتطرفين عبد الرحمن الدوسري (الذي توفي عام ١٩٧٩) وعبد الله عزام (الذي توفي عام ١٩٨٩).

(١٨) يبدو أن هناك مجموعة كبيرة ومتغيرة نسبياً من المشاركين في تحرير (صوت الجهاد) في حين تبدو مقالات (معسكر البتار) وكأنها بشكل عام قد كُتبت من قبل نفس الطاقم منذ البداية.

(١٩) تقول بعض المصادر السعودية أن عيسى العوشن هو الذي كان يحرر (صوت الجهاد) حتى وفاته في ٢٠ تموز ٢٠٠٤. راجع نيويورك تايمز، ٢٢ تموز ٢٠٠٤، بينما يصر آخرون على أن المسؤول العام للإعلام في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو سعيد العتيبي. راجع الشرق الأوسط، ٤ تموز ٢٠٠٤. إلا أن آخرون يظنون أن دائرة الاتصالات تقع تحت قيادة مجموعة من أربعة أشخاص هم حسب أهميتهم تنازلياً: فارس الزهراني وعبد الله الرشود وسعود العتيبي وعيسى العوشن، الشرق الأوسط، ٢٢ تموز ٢٠٠٤. يبدو أن عبد العزيز المقرن كان قد لعب دوراً مركزياً، فقد كان كاتب المقال الافتتاحي في الخمس أعداد الأولى من (صوت الجهاد) هو سليمان الدوسري ثم بدءاً من العدد السادس وما بعده كان المقال بتوقيع المقرن الذي كان مشاركاً منتظماً في كلتا المطبوعتين حتى وفاته. وتدعي مصادر الاستخبارات السعودية أن العديد من مقالات المقرن كان يكتبها أشخاص آخرون ولكنها تظهر بتوقيعه في محاولة لإبراز مؤهلاته كمفكر. راجع 'مقابلة مع جمال فاشقجي'، مصدر سابق.

(٢٠) كتب عبد العزيز المقرن في مقال له حول كيفية تخطيط وتنفيذ العمليات يقول: 'ملاحظة هامة.. من المهم أيضاً إبقاء العلماء على حدة وحمايتهم، لأن لهم دوراً أساسياً في تجنيد الشباب وجمع الأموال إضافة لنفوذهم الاجتماعي الهام ودورهم في تحفيز الجماهير'، معسكر البتار، عدد ٦، ص٢٠.

(٢١) تم القبض على فارس الزهراني (المعروف أيضاً باسم أبو جندل الأزدي) يوم ٥ آب ٢٠٠٤. وأفادت تقارير بأن عبد الله الرشود قتل في ربيع عام ٢٠٠٤ بعد أن كان قد أصيب بجروح في تبادل إطلاق نار مع الشرطة في شهر نيسان ٢٠٠٤.

(٢٢) رويترز، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

(٢٣) الأسوشيتدبرس، ٤ أيار ٢٠٠٤.

(٢٤) راجع 'مقابلة مع كمال خاشقجي'، مصدر سابق. هناك خمسة ممن وردت أسماؤهم في قائمة أيار ٢٠٠٣ التي تضم ١٩ شخصاً وردت أسماؤهم أيضاً في قائمة كانون أول التي تضم ٢٦ شخصاً أي أن مجموع القائمتين ٤٠ فقط.

(٢٥) نيويورك تايمز، ٢٠ أيار ٢٠٠٣.

(٢٦) بنيامين وسيمون، مصدر سابق، ص١١٨.

(٢٧) نشرت (صوت الجهاد) سلسلة من المقالات عن قيادة تنظيم القاعدة بمن في ذلك بن لادن وعبد الله عزام وابو عبيدة البنشيري وأبو حفص المصري.

(٢٨) الاستثناء الملحوظ كان التغطية الشاملة لمعاملة الأسرى العراقيين في سجن أبو

غريب. كما تضمنت الأعداد الأخيرة من (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) عموداً يتضمن تغطية دولية مكثفة.

(٢٩) رغم أن من المؤكد أن بن لادن يعتبر نظام الحكم السعودي غير إسلامي فإنه نادراً ما يشير لتكفير الأسرة الحاكمة مباشرة في كتاباته وأحاديثه.

(٣٠) أوضح عبد العزيز المقرن في مقابلة له في العدد الأول من (صوت الجهاد): 'لم أذهب للعراق ولن أذهب للعراق. لقد أقسمت أن أُطهر الجزيرة العربية من الملحدين. لقد ولدنا في هذا البلد ولذلك سنقاتل الصليبيين واليهود فيه حتى نطردهم'. صوت الجهاد، عدد ١، ص٢٣، ص٢٠٠٣. وكتب محمد بن أحمد السالم مقالاً بعنوان 'لا تذهبوا للعراق' في (صوت الجهاد)، عدد ٧، ص٢٣، ٢٠٠٤ في حين دعا صالح العوفي (قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية المفترض حالياً) أتباعه لعدم الذهاب للعراق (صوت الجهاد)، عدد ٨، ص٢٥.

(٣١) يستند هذا الفصل إلى نبذة خلفية عن حوالي ٥٠ من أفراد الميليشيات الذين وردت أسماؤهم في بيانات الشرطة السعودية وفي المطبوعات الجهادية التي حصلت عليها الـICG.

(٣٢) في مرحلة ما قاتل القديمون منهم ايضاً في تسعينات القرن الماضي في أجزاء أخرى من العالم مثل البوسنة والصومال والشيشان.

(٣٣) تبرز مقالات (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) معلومات تثير الإعجاب عن مدى فهم قيادة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسألة الحرب غير المتكافئة ووسائل زيادة التأثير النفسي لعمليات العنف إلى الحد الأقصى. أبرز ما كُتب بهذا الصدد مقالات عبد العزيز المقرن وسيف العدل في (معسكر البتار).

(٣٤) يوصف تركي الدنداني بأنه طالب ممتاز كان يخطط لدراسة الطب قبل التحول إلى الدين وترك المدرسة. (صوت الجهاد) عدد ٧، ص٣٣. يشير المعلقون السعوديون إلى البلاغة الملحوظة والاطلاع الديني الواسع لعبد العزيز المقرن الذي ترك المدرسة وذهب إلى أفغانستان عندما كان عمره ١٧ عاماً. مقابلة بالهاتف مع محلل سعودي في شؤون الإرهاب، حزيران ٢٠٠٤.

(٣٥) المقاتلون العشرة تقريباً، الذين ظهروا في فيلم 'بدر الرياض' — (فلم الفيديو الذي تبلغ مدته ٩٠ دقيقة ويوثق لهجمات ٨ تشرين أول ٢٠٠٣)، يبدو شباناً صغار السن تراوح أعمارهم بين ١٧–٢٥ سنة.

(٣٦) أصدرت الميليشيات العدد الأول من (الخنساء) في أواسط آب ٢٠٠٤، وهي مجلة جهادية للنساء ومطبوعة شقيقة لـ'صوت الجهاد'. (صوت الجهاد) عدد ١٣، ص٤. كان دور النساء موضع اهتمام في الدوائر الجهادية السعودية منذ أمد طويل. راجع يوسف العيري: 'دور النساء في الجهاد ضد الأعداء' المتوفر على العنوان: www.almaqdase.com، وللاطلاع على مقالات بأقلام نسائية راجع (صوت الجهاد)، الأعداد ٤–١٢.

(٣٧) من بين الخمسة عشر فرداً سعودياً الذين شاركوا في هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، كان عشرة منهم ينتمون للمناطق الجنوبية من السعودية وهي أبها، وعسير، وجيزان.

(٣٨) راجع الشرق الأوسط، ٩ كانون أول ٢٠٠٣.

(٣٩) موقع أخبار BBC على الشبكة، ٢٦ نيسان ٢٠٠٤.

(٤٠) أشادت الولايات المتحدة بجهود المملكة العربية السعودية في مقاومة الإرهاب وبمستوى التعاون غير المسبوق'. موقع أخبار BBC على الشبكة، ٣٠ نيسان ٢٠٠٤.

(٤١) رغم أن (صوت الجهاد) ليست مصدراً محايداً فإنها تحوي إشارات عديدة حول عمليات تعذيب قامت بها قوات الشركة للإسلاميين منذ عام ٢٠٠٢ وما تلاه. وقد اعترفت منظمة العفو الدولية بأنها لم تتمكن من 'تقييم درجة التعذيب المستخدم ضد المعتقلين لأن المنظمة غير مسموح لها بالدخول إلى المملكة العربية السعودية.

(٤٢) لم يكن منظر الحراسات المسلحة ونقاط التفتيش مألوفاً قبل عام ٢٠٠٣، ويرى كثير من السعوديين أن التواجد الكثيف للشرطة ظاهرة غريبة عن ثقافتهم وأنها تعطي مظهراً يسم في الإحساس بعدم الأمن. مقابلة الـICG، الرياض.

(٤٣) وفقاً للإسلاموي الليبرالي عبد العزيز القاسم فقد تم اعتقال ما بين ٢٠–٣٠ من رجال الدين. وقد تم نشر قائمة بأسماء ١٢ رجل دين تم اعتقالهم على موقع القلعة الإلكتروني، وهو موقع على الشبكة يمثل لوحة رسائل، ٢٣ تموز ٢٠٠٣.

(٤٤) وردت أسماء أربعة من القتلى في كل من قائمة أيار وقائمة كانون الأول. هذه القوائم لا تشمل أسماء بعض أهم المقاتلين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. هناك الآن ما يتراوح بين ٦٠٠–١٠٠ فرد معتقلين حالياً في إطار حملة مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. والكثير منهم لم يتورطوا مباشرة في عمليات قتالية ولكنهم مهتمون بالانتماء إلى دائرة أوسع من المتعاطفين. راجع 'مقابلة مع جمال خاشقجي' مصدر سابق.

(٤٥) جرت حوادث إطلاق النار مؤخراً على الطرق وعند نقاط التفتيش بدلاً من داخل البنايات أو حولها مما يوحي بأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ربما فقد معظم البيوت الآمنة لديه. يقال أن بعض معسكرات التدريب لا تزال موجودة خصوصاً في المناطق الجنوبية الغربية ولكن من المؤكد أنه قد أصبح من الصعب استخدام معسكرات كهذه حول مناطق المدن الكبرى في نجد والحجاز حيث يفترض وجود إمكانيات أكبر بكثير للقيام بأعمال التجنيد.

(٤٦) طبقاً لمصدر سعودي له صلة قوية بأجهزة الأمن فإن '٩٩٪ من الذين تم القبض عليهم (لعلاقتهم بالحملة الإرهابية) قد تم تجنيدهم قبل شهر أيار ٢٠٠٣'. راجع 'مقابلة مع جمال خاشقجي' مصدر سابق.

(٤٧) من الأدلة الأخرى على ضعف الكفاءة تكرار فرار أفراد الميليشيات من حصار الشرطة وتبادل إطلاق النار دون أن يصابوا بأذى. مقابلات الـICG، الرياض.

(٤٨) راجع الديلي تلغراف، ١ حزيران ٢٠٠٤. زعم مقاتلو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أن قوات الأمن السعودية ساعدتهم في الإعداد لاختطاف بول مارشال، صوت الجهاد، العدد ١٩، ص١٨. وطبقاً لروايتهم فقد تم تزويدهم بمعدات من الشرطة لنصب حواجز تفتيش مزيفة.

(٤٩) راجع تقرير الـICG 'هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها'، مصدر سابق، ص٢٤.

(٥٠) راجع: www.arabicnews.com، ٢٠ أيار ٢٠٠٤.

(٥١) راجع أخبار هيئة الإذاعة البريطانية المباشر على الموقع، ٢٤ حزيران ٢٠٠٤، ورويترز ٢٩ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٢) راجع مثلاً الأسوشيتدبرس، ٢١ نيسان ٢٠٠٤، الواشنطن بوست ٥ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٣) قال أحد السعوديين: 'الواقع أن الناس يستمعون للشيوخ خوفاً من ارتكاب شيء خطأ من ناحية دينية'، مقابلة الـICG، الرياض. ونفى آخر أن يكون لهم أي تأثير: 'ليس هناك حقاً من يستمع للشيوخ. انظر إليهم كيف هم؟ إنهم طاعنون في السن.

(٥٤) ظهر علي الخضير على التلفزيون يوم ١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣، وناصر الفهد يوم ٢٢ تشرين ثاني وأحمد الخالدي يوم ١٣ ديسمبر. كان انطباع السعوديين أنه بينما اعتذر الخضيري بصدق عن بياناته السابقة فإن الفهد والخالدي لم يفعلا ذلك. مقابلات الـICG، الرياض. وانتقد عبد الله الرشود، أحد منظّري تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الخضير لتراجعه عن مواقفه. راجع 'هشّم التراجعات'، المنشور في موقع (صوت الجهاد) على الشبكة. يمكن إدراك هذا المفهوم من القراءة المتأنية لنصوص المقابلات، ويكاد يكون من المؤكد أن ذلك خفف من تأثير كلامهم في أوساط الميليشيات الإسلامية. في ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٤ بث التلفزيون السعودي أيضاً صوراً لمجموعة من أفراد الميليشيات المعتقلين فيما كانوا يبحثون كيف تم تجنيدهم في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة ويعلنون التوبة عن جرائمهم.

(٥٥) أصدر خمسة من علماء الدين هم (عبد الرحمن البراك وعبد الله آل جبرين وصفر الحولي وسلمان العودة وعبد الله التويجري) بياناً مشتركاً في حزيران ٢٠٠٤ يدينون فيه الهجمات الإرهابية. راجع الشرق الأوسط ١٤ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٦) من بين العناوين الرئيسية: 'اللبناني ياسر كنعان: بدأت بمساعدة الجرحى ثم تملكني الاضطراب وبدأت أبكي حين رأيت ابنتي بين الضحايا'، الشرق الأوسط ٢٣ نيسان ٢٠٠٤ و'أم وجدان، ضحية انفجار الوشم في الرياض: لا أحد يستطيع تخيل مقدار الألم الذي يعانيه أهل رامي الآن'، الشرق الأوسط، ١ حزيران٢٠٠٤.

(٥٧) مقابلات الـICG، الرياض.

(٥٨) ريوفين باز 'حماس ضد القاعدة — إدانة هجوم الخبر' PRISM، عدد خاص ١، ٢، ٣ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٩) راجع تقرير الـICG 'هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟'، مصدر سابق ص٢٥، وكريستيان سانيس مونيتور. ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٤ ولوس أنجلوس تايمز ١٦ أيار ٢٠٠٣.

(٦٠) أحد الاستثناءات هي الدراسة التي آجراها نواف عبيد وتم بحثها في تقرير ال ICG 'هل تستطيع السعودية مساعدة نفسها؟'
مصدر سابق ص ٢ ن١.

(٦١) كلمة 'إرهابي' كلمة مشحونة جداً في العالم العربي وينظر لها كوصف جاهز يستخدمه الإسرائيليون والغرب لتشويه سمعة المقاومة الفلسطينية، كلمات مثل 'متطرفون' و'أصوليون' هي المفضلة في هذا السياق. في إشارة محتملة أخرى للنفور الشعبي من الميليشيات، يدعي السعوديون المختصون في مقاومة الإرهاب بأن ٩٠٪ من معلوماتهم الاستخبارية تأتي من 'مواطنين محبطين'. راجع الأوبزرفر، ٢٠ حزيران ٢٠٠٤.

(٦٢) راجع الشرق الأوسط، ٢٢ أيار ٢٠٠٤. هناك أيضاً سبب للاعتقاد بأن التأييد الشعبي للميليشيات سيرتفع إذا تم توجيه الهجمات كلياً ضد الأجانب. وأبلغ شاب سعودي الـICG بأن 'كل أنواع العنف ضد السعوديين ليست جيدة، ولكن إذا هاجموا أهدافاً أمريكية فقط فلا بأس في ذلك بالنسبة لي' مقابلة الـICG، الرياض.

الإنتخابات والناخبون

إعداد: عبد الله الراشد

هناك نظرتان حول دور الانتخابات في الديمقراطيات الليبرالية: نظريتا من أدنى ـ أعلى (bottom-up))، ومن فوق ـ تحت (top-down))(أنظر: Harrop and Miller, 1987). ومن خلال استعراض هاتين النظريتين، يمكن استجلاء الوظائف الرئيسية للانتخابات التنافسية. إن نظرية من أدنى ـ أعلى هي أكثر محافظة، وتشدّد على الحد الذي تجعل فيه الانتخابات التنافسية الحكومات مسؤولة أمام المحكومين. إن الانتخابات الاخيرة تقرر من يحكم، وأن فكرة الانتخابات القادمة تؤثر في الطريقة التي يتم العمل بموجبها. إن التنافس بين قوتين يجبرهما على الاستجابة لنظرات الناخبين للموائمة بين الدولة والمجتمع. وبحسب وجهة النظر هذه، بناء على ما سبق، فإن الوظيفة المركزية للانتخابات التنافسية هي توجيه الاتصال الى الاعلى من الناخبين الى الاحزاب والحكومات.

هذه هي الصورة التقليدية، ولكنها لم تمض دون نقاش وجدل بين المنظّرين السياسيين. فأصحاب نظرية من أعلى ـ أدنى مثل جينسبرغ (Ginsberg:1982) يعد أكثر نقداً للعملية الانتخابية في الديمقراطيات الليبرالية. ويرى جينسبرغ بأن الانتخابات التنافسية هي في واقع الامر أجهزة لتوسيع سلطة النخبة الحاكمة على السكان. إن الانتخابات تدمج الساخطين الكامنين في النظام السياسي، وتخفض مستوى المشاركة الشعبية، وتشجع الناس على طاعة الدولة بدون تهديد لاستقلالها. إن الانتخابات تعطي شعوراً بإختيار الناخبين، رغم أن واحدة منها مقيّدة بقلة من المنظومات الواسعة من الاقتراحات. إن هذا (الاختيار) يعين على تعزيز سلطة الحكومات على الناخبين، ولذلك، فإن نظرية من فوق ـ تحت تقترح بأن الاختيار والمحاسبة هما ليسا الوظائف الاساسية، وإنما دورها القيادي هو لزيادة مشروعية النخب الحاكمة، ولاضافة المزيد من السلطة، وهكذا الفعالية والاستقرار للدولة، وأيضاً لتثقيف الناخبين بهموم النخبة الحاكمة. وكما لاحظ جينسبرغ فإنه (منذ القرن التاسع عشر فرضت الحكومات سلطتها عن طريق الانتخابات حتى وإن كانوا هم يُحكَمون أحياناً بها).

وهناك نظرة ثالثة تقع بين هاتين النظريتين. إن الانتخابات التنافسية هي كما يعتقد البعض ينظر اليها في أحسن الاحوال على انها تبادل النفوذ بين النخب والناخبين. فالانتخابات هي مثل كور الحدّاد بما فيه من حرارة وضجيج ووهج حيث يناضل الحكام من أجل تحويل القوة الى سلطة. ولكن النخب الحاكمة تجني من وراء ذلك سلطة إضافية فحسب في مقابل استجابات الناخبين، إنهم لا يكسبون شيئاً في مقابل لا شيء. وفي موازاة ذلك، فإن الناخبين يحصلون على نفوذ في قرارات الحكومة ولكن في مقابل فحسب طاعة القرارات التي يشاركون جزئياً في تشكيلها. في المحصلة، فإن الانتخابات التنافسية توسّع من سلطة الحكومة بينما تخفض إحتمالية إساءة استعمال السلطة. إنها ـ أي الانتخابات ـ تفيد كلاً من الحكام والمحكومين.

بطبيعة الحال، إن الانتخابات التنافسية تتفاوت من حيث الأهمية والدلالة، فبعضها يكون أشبه بزلازل سياسية، تعيد هيكلة مشهد الحزب في غضون جيل أو أكثر. وبعضها الآخر ينتج مجرد إرتجاج في البناء السياسي، وببساطة يعيد الحكومة القائمة الى السلطة لفترة قادمة. إن من الطرق المفيدة لتصنيف الانتخابات التنافسية إدراجهم من حيث الاهمية. وهناك نحو خمسة أصناف من الانتخابات:

ـ الانتخابات التأسيسية (Founding elections): والنتيجة المنشودة من ورائها تأكيد شرعية النظام الجديد، وهي تعمل كإستفتاء على الديمقراطية. وهذه الانتخابات غالباً ما تكون انتقالية، حيث أن التحالف الواسع الذي يحارب ينتصر في الغالب، ولكن الانتخابات التأسيسية مصيرها الانهيار والتفكك في وقت لاحق. مثال ذلك ما حصل في إنتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، وهكذا الانتخابات الأوليّة بعد الشيوعية في معظم أرجاء أوروبا الشرقية عام ١٩٩٠.

ـ الانتخابات الاصطفافية (Realigning elections): وتُحدث هذه تغييرات في القوة الضمنية للاحزاب وإعادة تعريف للعلاقات بين الاحزاب والفئات الاجتماعية. إن الاصطفاف التام، والذي عادة ما يستغرق على الأقل مدة جيل كامل غالباً ما يتم على مدار دورتين أو ثلاث دورات إنتخابية اصطفافية. مثال ذلك الانتخابات الرئاسية الاميركية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي والتي أسست لتحالف ديمقراطي جديد.

ـ الانتخابات الاعتيادية (Normal elections): وحاصل هذه الانتخابات يعبّر عن توازن الولاءات الحزبية بعيدة المدى في الجمهور الانتخابي في المجمل. إن الحزب الأكثر استقطاباً للناخبين هو الأقرب للفوز بالانتخابات، ومثال ذلك الانتصارات الحاصلة في الانتخابات الرئاسية الجمهورية في الولايات المتحدة الاميركية.

ـ الانتخابات القاصرة (Deviating elections): فالاغلبية الحزبية تفقد الانتخابات بسبب عوامل قصيرة المدة مثل الاقتصاد المتداع، والمرشح غير المقنع او الفاقد لجاذبية الناخبين، مثال ذلك أيضاً الانتصارات الحاصلة في الانتخابات الرئاسية الجمهورية في الولايات المتحدة.

ـ الانتخابات الانفكاكية (Dealigning election): حيث تفقد الاحزاب الرئيسية الدعم ولكن لا يؤدي ذلك الى ظهور انشقاق يفضي الى استئصال النظام القائم. وعادة ما تحدث هذه في الديمقراطيات الغربية. مثال ذلك، الانتخابات البريطانية في فبراير عام ١٩٧٤ حيث حصلت الاقلية الليبرالية على أرضية معارضة ضد الاحزاب الرئيسية.

الانتخابات شبه/أو غير التنافسية

قد يبدو غريباً العنوان بعض الشي، ولكن في الحقيقة ليست الانتخابات تنافسية دائماً. في بعض الاحيان تكون الانتخابات مخطط لها سلفاً من وراء الستار، وتوحي بوهم الاختيار، ولكن الفائز معروف سلفاً. هناك حالات قليلة تكون فيها الانتخابات صنيعة تهليل ومباركة أكثر من كونها صنيعة إختيار، في ظل وجود مرشح رسمي واحد مطروح أمام جمهور الناخبين، وإخافة أي ناخب يفشل في دعم المرشح.

ومن أشكال الانتخابات شبه او غير التنافسية ما يلي:

ـ الحزب المهيمن (Dominant party): وهذا شكل شبه تنافسي، والذي يسمح بمظهر تنافسي. على أية حال، فإن الحزب الحاكم يستغل نظام الرعاية والمناصرة، والفساد، والسيطرة على الاعلام وفي حال الضرورة صناديق الاقتراع من أجل ضمان قبضته المستمرة على السلطة. إنه شكل له خاصية شبه الديمقراطيات، كما هو الحال في مصر وسنغافورة.

ـ إختيار المرشح (Candidate-choice)، وهذا أيضاً شكل شبه تنافسي، حيث يمنح بعض الاختيار للمرشحين ولكن ليس للحزب. وهذا الشكل

قائم في الدولة الشيوعية الأقل تسلطية (مثال ذلك بولندا)، وفي بعض الانظمة ذات الحزب الواحد في العالم النامي مثل كينيا تحت حكم كانو.

ـ الترحيبي أو التصديقي (Acclamatory): وهذا ليس شكلاً تنافسياً، حيث هناك مرشح واحد فحسب، وأن (الاختيار) مقيّد بفترة الترشيح فقط، وهذا هو الشكل السائد لدى الانظمة التسلطية، كما كان الحال عليه في الاتحاد السوفييتي سابقاً ويجري الآن في دول تسلطية عديدة بما في ذلك أكثر دول الشرق الأوسط.

وعليه كيف تعمل الانتخابات الاقل تنافسية؟ وما هي الوظائف، إن وجدت، التي يمكن لانتخابات فاقدة للاختيار أن تؤديها؟

إن الشكل الأكثر شيوعاً للانتخابات شبه التنافسية هي تلك التي يديرها الحزب المهيمن. إن انتخابات كهذه يكون فيها الاختيار والسيطرة مختلطة في طراز مميز بكونه شبه ديمقراطي، حيث يستعمل الحزب الحاكم كافة عوائد المنصب (وتشمل هذه الحكومة الفاعلة والقائد البارز بجلاء) من أجل ضمان إعادة إنتخابها. إن نظام المناصرة والرعاية يمثل المصدر الرئيسي للحزب، ويتم استعماله إما لمكافأة الناخبين الموالين بصورة مباشرة، كما هو الحال في آليات الحزب القديم في المدن الاميركية، وإما من أجل توفير وظائف عمل، وعقود، ونفوذ، ومكانة، ومال للوجهاء المحليين. في المقابل، فإن الرجال الكبار المحليين يدلون بصوت الزبائن المحليين في موقعهم. وفي بعض الاحيان، فإن الناخبين يسلّمون وببساطة اقتراعات موقّعة للوجهاء المحليين كيما يملئوها. فحين سأل الناخب البرازيلي عن أولئك الذين يود ترشيحهم، فإن سيّده أجاب: (يا بني لا تسألني الآن هذا النوع من الاسئلة وعلاوة على ذلك لا تنسى بأن التصويت سريٌ). في بعض البلدان النامية (مثل المغرب)، فإن الاصوات تُباع وتُشترى بسهولة، حيث يعرض المقاولون فرص عمل لكل حزب يقدّم أحسن عروض الاسعار. وحيث أن بيع الصوت هو مصدر مهم للمال لدى الفقراء، فإن انتقاد الممارسة هو مستحيل من الناحية السياسية في دول مثل المغرب.

إن الاحزاب المهيمنة تستغل أيضاً سيطرتها على كل من الاعلام وإدارة الانتخابات، وإن مرشحي المعارضة يجدوا انفسهم غير مؤهلين للمقاومة، حيث أن التسجيل الانتخابي غير كفوء في مناطق قوتهم، وأنهم نادراً ما يسمح لهم بالظهور في التلفزيون، كما يتعرضوا للمضايقة من قبل البوليس، وأن نشرياتهم وحتى أصواتهم تضيع بصورة غامضة. إن المعارضة تخسر القلب لأنها تدرك بأن وظيفتها هي دائماً أن تعارض لا أن تفوز.

إن الحزب الثوري التأسيسي (PRI) في المكسيك يعتبر واحداً من أكثر آليات الفوز بالاصوات نجاحاً في العالم، وقد كان المثال التقليدي على حزب يجري انتخابات شبه تنافسية. وبالنظر الى الفوز لإحدى عشرة مرة في الانتخابات الرئاسية، فإن بي آر آي أصبح (حزب الدولة) بما يمنحه نفوذاً فريداً للمصادر والتي يمكن لها أن تمر عبر شبكة مناصرة ورعاية شديدة التعقيد (أنظر: Cornelius, 1996). إن الانتخابات شبه الديمقراطية تظل منتشرة بصورة واسعة في أفريقيا.

إن هدف كثير من الرؤوساء الافارقة، مثل عرب موي Arap Moi في كينيا، هو في الاحتيال على الديمقراطية من خلال استعمال الانتخابات لشرعنة سلطتهم دون تهديدها (Macdonald, 1996). وحتى الآن، فإن كثيراً من (الطغاة الديمقراطيين) قد نجحوا في هذه المهمة المعقّدة.

وعلى وجه العموم، بالرغم من ذلك، فإن الانتخابات شبه التنافسية بات من الصعب إدارتها. محلياً، فإن الانتقالات السكانية الى المدن أخذت الناخبين بعيداً عن المناطق القروية حيث يكون الوجهاء والسادة أقوياء. وعلى المستوى الدولي، فإن البلدان الغربية ومنظمات الاعانة أصبحت أقل تسامحاً مع الاقترافات الواضحة حيث أن الحرب الباردة قد أزفت.

إن خصخصة مؤسسات الدولة تعني بأن الحزب الحاكم لم يعد لديه نظام رعاية ومناصرة (فرص عمل وعقود) لتوزيعها على مؤيديه. وحتى في المكسيك فإن بي آر آي بات يتحمل الآن ويقبل بانتخابات نظيفة، في عام ١٩٩٧ خسر الحزب الأغلبية في مجلس النواب، وهي نتيجة لم يكن الحزب يسمح بها في أوقات سابقة.

وفيما تحافظ الانتخابات شبه الديمقراطية على وهم الاختيار، فإن الجولات غير التنافسية هي أكثر قسوة. ويمكن ملاحظة ذلك في أنظمة الحزب الواحد، وخصوصاً الشيوعية، وليس هناك دعوى بأن الحزب الحاكم يمكن أن يُهزم أو حتى يُعارض عبر الانتخابات، وانما الغرض من هذه الجولات كان من الناحية النظرية لتأكيد استمرار دعم الحزب من قبل الناس. من الناحية العملية، فإن مثل هذه الانتخابات تكشف عن سلطة الحزب للفوز بالاصوات، وتاكيد هيمنته على المجتمع.

إن الانتخابات الترحيبية أو التهليلية (acclamatory) هي الشكل الانقى للانتخابات التنافسية وأنها لا تسمح للاختيار على الاطلاق، وحتى بين المرشحين الداعمين للحزب الواحد. إن المرشح الرسمي يُقدّم ببساطة للناخبين من أجل المصادقة الطقسية. لقد كان الاتحاد السوفييتي الشيوعي المثال التقليدي، وهناك نكتة سوفييتية قديمة تقول بأن مراسلاً صحافياً كتب بأن لصّاً إقتحم مبنى الكرملين وسرق نتائج إنتخابات العام القادم. فالانتخابات عن طريق المباركة والتهليل كانت شأناً طقسياً كالحاً، ولا علاقة لها بالسياسة الحقيقية التي يتم إتخاذها داخل الحزب. فقد كانت هذه الانتخابات فرصة للمحرّضين الحزبيين لمخاطبة السكان حول إنجازات الحزب واستعراض سيطرتهم من خلال دفع الناس للتصويت في يوم الانتخابات.

وبعيداً عن التعبير عن النفوذ الشعبي على الحكام، فإن الانتخابات الترحيبية تفصح عن استمرار سلطة النخب الحاكمة على السكان. إن الامثلة المعاصرة مقتصرة على الديكتاتوريات الشيوعية المتآكلة. على سبيل المثال، في كوبا فإن ٦٠١ مرشحاً قدّموا أنفسهم لانتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٨، وقد نجحوا جميعهم لأن عدد المقاعد كان متطابقاً مع عدد المرشحين.

إن انتخابات اختيار ـ المرشح كانت شكلاً اكثر ليبرالية للانتخابات المضبوطة، وكانت ميزة في إنتخابات أوروبا الشرقية في السبعينيات والثمانينيات. إن مثل هذه الجولات التنافسية سمحت لعدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد، وخصوصاً على المستوى المحلي، وعليه فقد حصل الناخبون على فرصة وان كانت ضئيلة للاختيار. ولكن كان جميع المرشحين مدعومين من الحزب الشيوعي، فـ (الاختيار) كان بين مرشحين ملتزمين بذات القضية. على أية حال، وفيما بدأت السيطرة الشيوعية تضعف تدريجياً فقد بات من الصعب إن تتحول مثل هذه الانتخابات الى مضمار للمعارضة. في بولندا، فإن الشيوعيين أدخلوا إصلاحات سمحت لنقابة التضامن، الحركة المستقلة بقيادة ليخ فاليسا للمنافسة على ثلث المقاعد في الانتخابات البرلمانية في يونيو عام ١٩٨٩. وقد فاز حزب التضامن بكل من هذه المقاعد. على المستوى النظري، فإن الشيوعيين احتفظوا بالاغلبية في المجلس، وفي الواقع فإن ظهرهم قد قُصم. فبعد شهرين، تولى في بولندا أول رئيس وزراء في مرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية.

والسؤال هنا: ماهي الانتخابات الحرّة والعادلة؟

المراقبون من خلف البحار لديهم نظرة مشتركة الآن خلال الانتخابات كوسيلة لدمقرطة البلدان، وأن وظيفتهم هو تقديم تقرير حول ما إذا كانت إنتخابات ما ديمقراطية أم لا. ولكن ما هي الانتخابات الحرة والعادلة؟ ففي تقرير أعدّه الاتحاد البرلماني للكومنولث، وإثنان من مراقبي الانتخابات الكنديين جولد وجاكسون (Gould and Jackson, 1995 p.36) فإن الاختبار الرئيسي للتحقق من كون (إرادة اغلبية الناخبين يتم التعبير عنها بحرية، ووضوح، ودراية، وبصورة سريّة) على وجه التحديد.

فالانتخابات الحرة هي عملية اقتراع تحترم حقوق الانسان والحريات، بما يشمل:

ـ حرية الكلام
ـ حرية الاجتماع
ـ حرية التسجيل كناخب، كحزب، أو مرشح.
ـ التحرر من الاكراه (Freedom from Coercion)
ـ حرية الوصول الى مراكز التصويت

- حرية التصويت بصورة سريّة
- حرية الشكوى أو التظلّم

أما الانتخابات العادلة فهي عملية إقتراع لا تكون عرضة للتزوير والمناورة وتشمل:

- ادارة غير حزبية للانتخابات
- حماية دستورية للقانون الانتخابي
- مصادقة دولية ومراكز انتخابية سهلة الوصول
- تغطية اعلامية متوازنة
- الحصول وبصورة عادلة على مصادر للحملات الانتخابية
- احصاء معلن وشفاف للاصوات
- معاملة عادلة وغير اكراهية للاحزاب، والمرشحين، والناخبين من قبل الحكومة والشرطة او الجيش او القضاء.

النظام الانتخابي: نطاق، حق دستوري، إقبال

النظام الانتخابي هو مجموعة قوانين لاجراء الانتخابات، وعادة ما نفكّر في النظام الانتخابي من خلال الاجراءات الخاصة بترجمة الاصوات الى مقاعد. ولكن هناك ثلاثة قضايا واسعة أولية: أولاً نطاق المنصب المنتخب (حين تكون المناصب تتم عن طريق الانتخاب)، ومدى الحق الدستوري أي من بمقدوره التصويت أو من يمتلك حق التصويت، والاقبال، أي من سيشارك في التصويت أو يدلي بصوته في الانتخابات.

في المناقشة والبحث حول هذه العناوين (النطاق، الحق الدستوري، الاقبال) يمكن استعمال، كشواهد، الدول التي تشهد انتخابات تنافسية من أجل توضيح الصورة.

إن واحدة من أهم ميزات النظام الانتخابي هي نطاقها، فالمناصب التي تخضع للانتخاب تعد قضية جوهرية تماماً كما هي قضية من يحق له التصويت. قارن بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فالولايات المتحدة تعتبر فريدة في الحجم الهائل من المناصب المنتخبة، والتي تشمل من حيث اتساعها رئيس الجمهورية وتصل الى ضابط الكلب البوليسي (Dogcatcher). وهذا يعكس التقليد الصلب للحكم الذاتي حيث يدير الناس شؤونهم بأنفسهم (self-government)، وخصوصاً على المستوى المحلي. في بريطانيا، على العكس، فإن التصويت كان من الناحية التقليدية مقتصراً على الانتخابات الخاصة بمجلس العموم، والبرلمان الأوروبي، والمجالس المحلية (على أية حال، فإن الحكومة العمالية المنتخبة عام ١٩٩٧ أدخلت برلمانات منتخبة الى سكوتلندا وويلز). بالمثل، فإن الاستراليين إنكبّوا على المزيد من الانتخابات بقدر أكبر مما في نيوزلندا.

هناك أشياء كونها متساوية، فكلما تعاظم عدد المناصب الخاضعة لانتخابات تنافسية، كلما أصبح النظام السياسي أكثر ديمقراطية. وعلى أية حال، فهناك مخاطر في الانتخاباتية، واحدة منها إجهاد الناخب، والذي يؤدي الى التراجع الحاد في نسبة الاقبال والمساواة في الاختيار. على وجه الخصوص، فإن الانتخابات الأقل اهمية قد تصبح منافسات ذات غرض مختلف (Second-order elections)، بمعنى أن نتائجها تعكس شعبية الاحزاب الوطنية حتى وإن لم تقيم هذه الاحزاب حكومة وطنية. على سبيل المثال، فإن انتخابات البرلمان الأوروبي تصبح استفتاءات على الحكومات الوطنية، بالرغم من أن الهدف الافتراضي من ورائها هو انتخاب عضو للبرلمان الاوروبي. في كثير من الديمقراطيات تعمل الانتخابات المحلية بطريقة مماثلة، باعتبارها اختبارات لقوة الحزب الوطني. إن الصعوبة الكامنة في التنافسات ذات الغرض الآخر المختلف هو أنها تقضم الرابطة بين الأداء في المنصب ورد فعل الناخبين (أنظر: Anderson and Ward, 1996). إن الادارات المحلية المؤثرة قد يتم ازالتها من غير سبب وجيه سوى عدم كفاءة زملائهم الحزبيين على المستوى الوطني.

إن الحق الدستوري (أي من يملك حق التصويت أو من يقدر عليه)، يعتبر عنصراً مهماً آخر للقوانين التي تحكم الانتخابات. في معظم الديمقراطيات، فإن الحق الدستوري يمتد الآن ليشمل تقريباً جميع المواطنين الذين تصل أعمارهم الى سن الثامنة عشرة. في بلدان عديدة، فإن التأهيل العمري قد جرى تخفيضه من ٢١ في الستينيات أو السبعينيات. إن الاستثناءات المتبقية متعلقة بالجرائم الجنائية، والجنون، والمقيمين من غير المواطنين، مثل العمال الوافدين. على أية حال، فإن الحق الدستوري (العالمي) يعتبر الى حد ما حديث عهد، وخصوصاً بالنسبة للنساء. فهناك قلة من البلدان التي تستطيع ان تصل الى مستوى أستراليا ونيوزلندا حيث أصبحت النساء ناخبات منذ بداية القرن العشرين، وفي أماكن أخرى، لم تستطع النساء الفوز بصوت في الانتخابات حتى بعد إنتخابات الحرب العالمية الثانية. في قلة من الدول، من بينها الكويت، فإن النساء بقوا غير مؤهلين من الناحية الدستورية، وأما في السعودية فإن حقوق النساء مازالت غير مؤهلة لأدنى من ذلك بكثير، بما في ذلك الحقوق المدنية. الاقليات هي الاخرى عانت ايضاً من التمييز حتى وقت قريب. إن سكان الاسكيمو أو الانوت الكنديون (Inuit) قد جرى منحهم حقاً دستورياً عام ١٩٥٠، والأبوريجنز (Aborigines) كانوا غير قادرين على التصويت في إنتخابات وايتفيلا Whitefella)) في استراليا حتى عام ١٩٦٢. في جنوب اميركا، فإن الضرائب والأميّة جرى استغلالها لإنكار حق السود الجنوبيين في التصويت حتى منتصف الستينيات.

إن المصادقة الدولية لا تضمن الاقبال التام على الانتخابات، خذ في نظر الاعتبار الولايات المتحد كمثال: في الانتخابات الرئاسية فإن واحداً من إثنين من الاميركيين المؤهلين عمرياً للتصويت يشاركون في الاقتراع. وفي عام ١٩٩٦، فإن الاقبال هبط الى ما دون الخمسين بالمئة، ليبعج شرعية الفائز فيها. إن الاقبال يحظى بالاحترام بين أولئك الذين سجّلوا في عملية التصويت، إن المشكلة تكمن في اقناع الاميركيين بالتسجيل على الاطلاق. يعتقد ليجفارت (Lijphart, 1997) بأن على الولايات المتحدة أن تتبنى نظاماً تصويتياً الزامياً (كما في استراليا وايطاليا من بين دول أخرى)، كوسيلة لاحتواء هذه المشكلة وحلّها. على أية حال، فإن النقطة موضع النقاش هي ما اذا كان نظام التصويت الالزامي هو مساهمة لـ/ أو إنكار أو رفض للديمقراطية. الى جانب الولايات المتحدة، فإن معظم البلدان الغربية تحقق مستوى من الاقبال في الانتخابات الوطنية يتجاوز ٧٥ بالمئة.

إنتخاب المجالس

إن أكثر الخلاف حول الانظمة الانتخابية يتمركز على القوانين التي عن طريقها يتم تحويل الاصوات الى مقاعد، وان مثل هذه القوانين هي مهمة بالقدر الذي هي تقنية. إن نفس مجموعة الاصوات يمكن أن تتظافر بطرق مختلفة لخلق نتائج متقابلة. وعليه، فإن الانظمة الانتخابية تمثل العمليات الداخلية للديمقراطية، وهي نقطة ذات أهمية خاصة في الانظمة البرلمانية حيث تقرر انتخابات المجالس التشكيل الحزبي للحكومة. إن التوافقات السياسية قد أنجبت بعض الانظمة البارزة. إن الطريقة الهنغارية، كما يُزعم، معقدة حيث لا أحد حتى الان يدرك كل تعقيداتها.

إن الحديث يدور هنا حول المائز الرئيسي بين التمثيل المتناسب أو المحاصصي وغير المتناسب، فالانظمة غير المحاصصية هي الأسهل، وهي قائمة على الفكرة القديمة لانتخاب شخص او أناس لتمثيل إقليم محدد. ليست هناك محاولات لمنح الاحزاب نسباً من حصة الاصوات التي يحصلوا عليه، لأن (الفائز يجني جميع الاصوات).

أما الانظمة غير التناسبية او غير المحاصصية فإنها تأخذ أحد شكلين أو صيغتين: التعددية أو الاغلبية. في الانظمة التعددية (وقد يطلق عليها إسم آخر وهو الاول ـ السابق ـ المنصب first-past-the-post)، فإن المرشح الفائز هو ببساطة الشخص الذي يحصل على معظم الاصوات في مقاطعة، أو دائرة انتخابية محددة. إن تعددية الاصوات تكفي، والاغلبية غير ضرورية.

برغم بساطته، فإن نظام التعددية هو نادر وبات أكثر ندرة، وهو قائم الآن

فحسب في الدولة الخاضعة للنفوذ البريطاني مثل كندا، وعدد من جزر الكاريبي، والهند، والولايات المتحدة.

إن النقطة الحاسمة حول الطريقة التعددية هي بأنها عادة ما تمنح إضافة إساسية في المقاعد للحزب الذي يتفوق في الاصوات. في الانظمة البرلمانية، تستحث هذه الطريقة الحكومات عن طريق الحزب الواحد بأغلبية واضحة في المجلس. لمعرفة السبب يمكن النظر الى الحالة المتطرفة حيث يهزم الحُمر (أي الحزب الديمقراطي) الزُرق (أي الحزب الجمهوري) في الولايات المتحدة بفارق صوت واحد في كل مقاطعة.

وبالرغم من تقارب الاصوات، فإن الحُمر يفوزوا بجميع المقاعد، بينما لا يحصل الزُرق على أي صوت على الاطلاق. إنه مثال بالغ، بالطبع، ولكن أحد الامثلة التي توضِّح الانحيازية الكامنة لهذه الطريقة والتي توفّر فرصة التمثيل الكامل لمقاطعة محددة للحزب الواحد الذي يعتلي الاقتراع. من حيث الجوهر، فإن الطريقة التعددية هي خدعة سحرية مهولة، حيث يتم اخراج أرنب أغلبية الحكومة من قبعة المجتمع المنقسم على نفسه. في بريطانيا، على سبيل المثال، فإن الاغلبية في التصويت الشعبي لحزب واحد يعتبر استثناءً ولكن أغلبية برلمانية مأمونة للفائز هو أمر مألوف.

إن الشكل الآخر للنظام غير التناسبي أو غير الماحصصي هو الطريقة الاغلبوية. وكما يظهر من إسمها فإنها تتطلب أغلبية الأصوات للمرشح الفائز، والتي عادة ما تتحقق - أي هذه الاغلبية - عن طريق الاقتراع الثاني. فإذا لم يحق أي من المرشحين الفوز بالأغلبية في الدورة الاولى، فإن إقتراعاً إضافياً يتم، وعادة ما يكون في دورة حاسمة بين أقوى مرشَّحيَن. وهناك دول عديدة في أوروبا الغربية استعملت التصويت بالأغلبية قبل الانتقال الى نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation) في وقت مبكر من القرن العشرين. إن هذا النظام يُستعمل أيضاً في أجزاء من أوروبا الشرقية. بالنسبة للديمقراطيين، فإن الجدل بالنسبة للنظام الاغلبوي هو من الناحية الحدسية قوي جداً، بمعنى أن ليس هناك مرشح يجب انتخابه بدون أن يكون مقبولاً لأغلبية الناخبين.

وهناك طريقة أخرى، وهي غير مألوفة، لتحقيق الاغلبية في إقتراع واحد، ويطلق عليها الصوت البديل (Alternative Vote) والتي تستعمل في المجلس الادنى، أو مجلس الممثلين في استراليا. وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار المزيد من المعلومات عن الخيارات المفضّلة لدى الناخبين أكثر من التصويت التعددي البسيط. إن هذه الطريقة تحظى بمباركة الاصلاحيين المهتمين بموضوع الانتخابات في بريطانيا، حيث يكون الأثر الرئيسي نقل المقاعد من المحافظين الى مركز الديمقراطيين الليبراليين (أنظر: p.153 Dunleavy, 1997,). ومن أجل هذا السبب، فإنها قد تكون طريقة جذّابة لحكومة العمال المنتخبة في ١٩٩٧ على أساس تعهدها بإجراء استفتاء على إصلاح النظام الانتخابي.

وعلى أية حال، فإن النظام النسبي أو المحاصصي بات هو الأصل والقاعدة في أوروبا الغربية، كما هو الآن كذلك في أوروبا الشرقية وفي أميركا اللاتينية. إنه نظام يقوم على فكرة تمثيل الاحزاب وليس تمثيل المناطق، ولذلك فإن التمثيل الحصصي هو أكثر جدةً من حيث التمثيل بالقياس الى الانظمة غير المحاصصية، إنه نتاج عصر الاحزاب في القرن العشرين. إن الفكرة الاساسية لهذا النظام مباشرة ومعقولة: فالمقاعد يتم الحصول عليها في محاصصة مباشرة للاصوات. في نظام محاصصي مكتمل، يحصل كل حزب على نفس السهم من المقاعد تعادل الاصوات، فأربعون بالمئة من الاصوات تعني أربعين بالمئة من المقاعد. بالرغم من أن آليات التمثيل المحاصصي مصممة لتحقيق هذا الغرض، ولكن في الحقيقة فإن معظم أنظمة التمثيل المحاصصي ليست محاصصية بالكامل. إنها عادة ما توفّر ربحاً معتدلاً للحزب الأكبر، رغم أنها أقل من أغلب الطرق غير المحاصصية.

وحيث نادراً ما يفوز حزب واحد بأغلبية المقاعد عن طريق التمثيل المحاصصي، فإن أغلبية الحكومات هي منتقصة وشاذة وأن الحكومات الائتلافية تصبح هي القاعدة (بطريقة غير مألوفة، فقد فاز المجلس الوطني الافريقي أيه إن سي بأغلبية المقاعد في انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، إنها كانت أول مواجهة مع نظام التمثيل المحاصصي في هذا البلد). ولأن التمثيل المحاصصي يؤدي عادة الى مفاوضات ما بعد الانتخابات في البرلمان حول الاحزاب التي ستشكّل الحكومة القادمة، فإن من الممكن تفسيرها على أنها طريقة لتعيين المجالس أكثر من كونها طريقة لتعيين الحكومات).

ولكن كيف تعمل طريقة التمثيل المحاصصي؟ إن الطريقة الأكثر شيوعاً هي نظام القوائم. إن المبدأ هنا هو أن الناخب يصوِّت لقائمة مرشحي الحزب وليس لمرشح واحد فحسب. إن عدد الاصوات التي يفوز بها الحزب تحدد كم عدد المرشحين المنتخبين من قائمة ذلك الحزب. إن النظام الذي يظهر فيه المرشحون على القائمة (حيث يتحدد عدد المرشحين من قبل الحزب نفسه) يقرر من هم الاشخاص الذين يتم إختيارهم لتمثيل ذلك الحزب. على سبيل المثال لنفترض أن حزباً ما فاز بعشرة بالمئة من الاصوات في الانتخابات في مجلس مؤلف من ١٥٠ مقعداً، فإن الحزب سيحصل على ١٥ نائباً، حيث سيكونون على رأس الخمسة عشر مرشحاً في قائمته. ولذلك فإن تصويت القائمة هو تصويت الحزب، مع أن هذه الطريقة تضعف الرابطة بين الممثل والدائرة الانتخابية.

وتتفاوت أنظمة القوائم من حيث درجة التأثير الذي تمنحه للناخبين على المرشحين الذين بإمكانهم التصويت لهم من قائمة الحزب. وفي الحد الاقصى فإن هناك قوائم الحزب المغلق المستعملة في البرتغال وجنوب أفريقيا وأسبانيا، حيث لا خيار للناخبين إزاء المرشحين، فهم ببساطة يصوّتون للحزب المفضّل لديهم. وهذا يمنح مسؤولي الحزب سيطرة إضافية على التجييشات السياسية. وفي الحد الآخر هناك قوائم الحزب الحر المستعمل في سويسرا ولوكسمبورغ، حيث يستطيع الناخبون في هذين البلدين، إذا شاءوا ذلك، التصويت للمرشحين المشتقين من قوائم أحزاب مختلفة.

في معظم البلدان، يتم منح الناخبين بعض الاختيارٍ على الاقل بين المرشحين من قائمة الحزب، وهو إجراء من حيث التطبيق يوفّر بعض الفائدة للمشاهير. على أية حال، فإن الاجراء الطبيعي هو أن يصوّت الناخبون للقائمة الكاملة لدى الحزب.

وإذا كان النظام التعددي يمنح وزناً قليلاً للغاية للاحزاب الصغيرة بدعم متساوٍ، فإن التمثيل المحاصصي يعطي، جدلاً، الاحزب الصغيرة قوة أكبر للغاية، إذ بموجب هذا النظام، فإن الاحزاب الصغيرة هي في الغالب في موقع محوري في مفاوضات الائتلاف ما بعد الانتخابات، إن قوتهم التفاوضية تتجاوز تمثيلهم في المجلس. فبإمكانهم تشكيل تحالف مستقر مع الحزب الرئيسي بالرغم أنه من الناحية العملية فإن الايديولوجية تقيّد نطاق المشاركين الملائمين. بالاضافة الى ذلك، فإن المناصرين لحكومة حاسمة ومصيرية يجادلون بأن الائتلافات تميل بإتجاه القواسم المشتركة الدنيا، وتعمل كعائق ضد التغيير الراديكالي ولكن الضروري. للأفضل أو الأسوأ، فإن من الصعب رؤية شخصية مثل مارجريت ثاتشر التي برزت كقائدة لتحالف توافقي بعد إنتخابات عصيبة تحت نظام التمثيل المحاصصي.

من الناحية العملية، فإن الانظمة الانتخابية تميل الى الاستمرار والبقاء حالما تجد مكانها في الانتخابات التأسيسية، فالاحزاب المنتخبة تحت نظام واحد ليس لديها الحافز للتغيير لنظام آخر. حين تستبدل الدول نظامها الانتخابي، فإن ذلك راجع في العادة الى فشل سلسلة حكومات سابقة. فإصلاح النظام الانتخابي غير شائع ولكن ليس غير معروف، فقد غيّرت اليابان وايطاليا ونيوزلندا نظامها الانتخابي في التسعينيات. وقد تبنت ثلاث الدول هذه نظام العضو الاضافي المبجّل. في اليابان، كان الغرض تخفيض أهمية المال في الانتخابات عن طريق انهاء النظام الاستثنائي أو الطارىء، والذي يقحم المرشحين من نفس الحزب الى المنافسة مع بعضهم. يبقى أن التحزبية وحتى الفساد يستمر في كبح المناظرة حول السياسة الحقيقية. فقد أراد الاصلاحيون الايطاليون الهروب من الائتلافات غير المستقرة التي أنتجها التمثيل المحاصصي وتشجيع عدد قليل من الاحزاب الكبيرة والتي ستتناوب على السلطة، على الطريقة البريطانية.

أقيلوه وأريحوه جزاكم الله خيراً

فيصل الزامل

رأفة به، فقد تجاوز الـ ٨٦ عاماً.
رافة به، فهو غير قادر على الكلام ولا على الحراك.
إن لم يكن كذلك، فرأفة بنا، وبالدولة، وبالمجتمع.. أن تحيلوه الى التقاعد، وتجعلوه يمضي أيامه الأخيرة بسلام.
من أجل سمعة الدولة، التي يستقبل باسمها الوزراء والدبلوماسيين، في صور بلهاء تعرضها الشاشة السعودية.
ومن أجل أداء أفضل للدولة، ومركزة القرار وصناعته، بدل أن تتيه بلا ولي ولا عقل مدبّر ولا مرجع لها سوى ملوك الطوائف.
أقيلوا خادم الحرمين الشريفين من كرسي المُلك!
فاستخدامه في الصراع الداخلي، وتحميله ما لا يحتمل من استقبال وتوديع، وجرجرة من مجلس الوزراء الى قصر الحكم، لا يخدم أحداً.
الرجل ـ أطال الله عمره ـ أصبح منذ زمن فاقداً للأهلية، ولا يوجد مبرر لبقائه يوماً واحداً في السلطة.
العجز.. الخرف.. المرض، كلها مبررات شرعية تبطل سلطانه وحكمه، وتدفع به الى التقاعد.
أما استخدامه في الصراع السياسي بين الأجنحة فمصيبة لا تستطيع البلاد أن تستمر فيها، ولا يمكن للبلاد أن يستقيم حالها برؤوس متشاجرة، وبواجهات لا تحل ولا تربط تستخدم لخدمة هذا التوجه أو ذاك.
حفاظاً على ماء وجوهكم، من النكات الساخرة المصنّعة شعبياً، وحفاظاً على مقام (المُلك ـ والملك).
أحيلوه على التقاعد ـ يرحمنا ويرحمكم الله ـ وأنهوا المهزلة.

★ ★ ★

لا نريد أن نتحدث عن دماء جديدة تحلّ محل دماء خادم الحرمين!
ولا نقول بأن وجوهاً جديدة ستأخذ مكان المتصارعين اليوم على إدارة الدولة.
فدماء صاحب الـ٨٦ عاماً (الملك من مواليد عام ١٣٢٩هـ)، لا تختلف عن دماء أخيه ولي العهد ذي الـ٨٤ عاماً، ولا سلطان وزير الدفاع ذي الـ ٨٢ عاماً، كما لا تختلف عن دماء الشاب وزير الداخلية ذي الـ٧٧ عاماً!
نعلم أن دماءكم لا تجدّد الدولة!
ونعلم أن وجوهكم ستبقى الى أن يختارها الله بالطريقة التي يراها!
فجلّ ما نأمله، تسيير شؤون الدولة ضمن الحدود الدنيا، بحيث تكون العائلة المالكة قادرة على اتخاذ قرار مشترك! بدل أن تترك البلاد كالدابة التي تهيم على وجه الأرض (مأمورة ـ حسب التعبير الشعبي).
ما نأمله هو أن ينتهي التسيّب، وتسيّر شؤون المواطنين ـ الضرورية منها على الأقل ـ بدل أن تصبح المملكة (حارة كل من إيدو إلو).

★ ★ ★

لكل هذا: نقول أريحونا وأريحوا خادم الحرمين الشريفين من أعباء الحكم!
بالأمس أخذ مدفوعاً بالقوة على الكرسي المتحرك الى منى ليشرف على الحجيج، في حين أنه غير قادر على الإشراف على نفسه، ولم يكن يعلم أيّ أرض يطأ ولأي غاية يجرجر!
أمضى ساعتين، حسب بعض المصادر، على أمل العودة الى جدّة، ولكن سيارته عادت فارغة الى القصر.
لقد تعرض الملك لانتكاسة صحيّة شديدة، كادت أن تودي به.
ولحراجة الوضع طُلب من أبنائه القدوم الى جدة لمتابعة حالته الخطيرة.
حتى عبد العزيز المدلل، ونائب رئيس الإستخبارات سعود، جاءا بالطائرة من بيروت على عجل، قاطعين بذلك (حجهم) اللبناني!
وفجأة عاد الملك الذي تعرض لغيبوبة مؤقتة الى الحياة!
فعادت الطيور الى لبنان!
وشدّ سلطان رحاله (الى الخارج في رحلة خاصة ـ كما تقول وسائل الإعلام).. تتبعه الإشاعات المتعددة هو الآخر حول قضايا شتّى ومن بينها صحته وعودة السرطان الى أمعائه التي يقطعها مقص الطبيب بين الفينة والأخرى.
الرحلة الخاصة كانت باتجاه أغادير في المغرب، ولا أحد يعلم الى متى تنتهي.
لقد تركت البلاد بأيدٍ أمينة، وليس هناك من يد أو رجل تعلو يد وزير الداخلية، عفواً الملك غير المتوج نايف بن عبد العزيز.

مرافئ